توضيح المقاصد والمسالك
بشرح ألفية ابن مالك

للمرادى

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩ هـ

المجلد الرابع

شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور

عبد الرحمن على سليمان

أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر

وعميد كلية البنات الإسلامية بأسيوط سابقًا

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

ملتزم الطبع والنشر

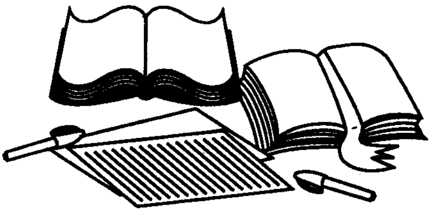
دار الفكر العربى

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

www.darelfikrelarabi.com

INFO@darelfikrelarabi.com



التحقيق

الجزء الرابع

ويشتمل على:

أسماء لازمت النداء - الاستغاثة - الندبة - الترخيم - الاختصاص - التحذير والإغراء - أسماء الأفعال والأصوات - نونا التوكيد - ما لا ينصرف - إعراب الفعل - عوامل الجزم - فصل «لو» - فصل «أما، ولولا، ولوما» - الإخبار بالذى والألف واللام - العدد - كم وكأين، وكذا - الحكاية.

•••••



أسماءٌ لازمت النداء

معنى ملازمتها النداء أنها لم تستعمل فى غيره إلا (فى)[1] ضرورة . وهى ضربان : مسموع، ومقيس.

فمن المسموع : (يا أبت) و (يا أمت) و (اللهم)[2] وقد تقدمت. و (هناه) - بالضم والكسر .

كقوله[3] :

وقد رابنى قولها يا هناه ....

واختلفوا فى مادة هذه الكلمة على قولين:

أحدهما : أن أصل مادته (هـ . ن . و) ثم اختلف القائلون بهذا على أربعة مذاهب :

---

(١) ب .

(٢) ا، جـ.

(٣) **قائله** : هو امرؤ القيس بن حجر الكندى .

وتمامه : وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بشَرّْ

اللغة : «رابنى» من راب إذا أوقع فى الريبة بلا شك «يا هناه» - هناه - اسم من أسماء النداء لا تستعمل فيما سواه، وهو كناية عن رجل ، بمنزلة يا رجل يا إنسان، وأكثر ما تستعمل عند الجفاء والغلظة « ألحقت شرًّا بشر» معناه كنت متهما فلما صرت إلينا ألحقت تهمة بتهمة، لأن التهمة شر وتحقيقها شر منها.

الإعراب : « وقد» الواو عاطفة، وقد حرف تحقيق «رابنى» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول « قولها » فاعل وها مضاف إليه «يا هناه» حرف نداء ومنادى مقصور.

« ويحك » ويح مصدر والكاف فى محل خفض بالإضافة « ألحقت» فعل وفاعل.

«شرًّا» مفعول به، والجملة فى محل نصب مقول القول «بشر» جار ومجرور متعلق بألحقت .

الشاهد فيه : « يا هناه » حيث بناه على فعال، لأن أصله الهاء وأدخلت عليه الألف لمد الصوت فى النداء.

الأول : أن الهاء فى (هناه) بدل من لام الكلمة، والأصل هناو ، وهو مذهب أكثر البصريين.

والثانى : أنها بدل من همزة مبدلة من الواو فهى بدل (بدل)[1] اللام ، وهو مذهب ابن جنى.

والثالث: أن اللام محذوفة والألف والهاء زائدتان فى نفس البناء على حد زيادة الهمزة فى أحمر.

والرابع : أن اللام محذوفة (أيضا)[2] والألف هى التى تلحق المنادى البعيد والمندوب والهاء للسكت، وهو مذهب الفراء واختيار المصنف وابن عصفور، ويدل على صحته كسرها ، لالتقاء الساكنين.

والقول الآخر : أن أصل مادته (هـ . ن. ة) فهو من باب سلس ، وهو مذهب أبى زيد.

قال الشيخ أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى أن أصل (هن) ومادته (هـ . ن. ن) مستدلا بما حكاه أبو الخطاب من قولهم (يا هنانان) فى التثنية يريد: (يا هنان) لكان مذهبا .

ومن المسموع : (فُلُ) وقد أشار إليه بقوله :

وفُلُ بَعْضُ ما يُخَصُّ بالنّدا

يقال : «يا فل» للرجل، و «يافلة» للمرأة.

واختلف فيهما، فمذهب سيبويه أنهما كناية عن نكرتين ، ففُلُ : كناية عن رجل ، وفُلَةُ : كناية عن امرأة.

وذهب الكوفيون . إلى أن أصلهما فلان وفلانة فرخما ، ورُدّ بأنه لو كان مرخما لقيل فيه (فُلا) ، ولما قيل فى التأنيث فُلَة.

---

(١) أ ، جـ - وفى ب « مبدلة » .

(٢) أ ، جـ .

وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط : إلى أن (فل) كناية عن العَلَم بمعنى يا فلان، وهذا مذهب الناظم، فإنه صرح فى شرح التسهيل وغيره، بأن (يا فُلُ) بمعنى يا فلان. و (يا فُلَة) بمعنى يا فلانة ، قال : وهما الأصل ، ولا يستعملان منقوصيْن فى غير نداء إلا فى ضرورة .

قلت : وهو موافق لمذهب الكوفيين فى أنهما بمعنى فلان وفلانة، مخالف له فى الترخيم.

فإن قلت : قوله : وهما الأصل (يعنى)[1] موافقة الكوفيين (فى الترخيم)[2].

(قلت : قد ردّ المصنف مذهب الكوفيين فى أنهما ترخيم)[3] فلان وفلانة بالوجهين السابقين فعلم أنه غير موافق لهم على ذلك، بل هما عنده من (قبيل)[4] ما حذف منه لغير ترخيم .

ومن المسموع : (لُؤمان) و (نَومان) وقد نبه عليهما بقوله :

.... لُؤْمَانُ نَوْمَان كَذَا

أى : مختصان بالنداء.

أما (لؤمان) - بالهمز وضم اللام - فمعناه يا عظيم اللؤم، ومثله : (يا مَلأَمُ) و (يا مَلأَمَان)[5] .

(وأما «نومان» - بفتح النون - فمعناه يا كثير النوم[6].

«تنبيهان»

الأول : الأكثر فى بناء (مَفْعَلان) نحو (ملأمان). أن يأتى فى الذم، وقد جاء فى المدح (يا مكْرَمَان)[7] . حكاه سيبويه والأخفش، و (يا مَطيَبان).

---

(١) أ ، جـ .　　(٢) أ ، جـ .

(٣) أ ، جـ .　　(٤) ب ، وفى أ ، جـ «قبل» .

(٥) أ ، جـ .　　(٦) أ ، جـ .

(٧) - بفتح الراء - هو العزيز المكرم.

وزعم ابن السيد : أنه مختص بالذم، وأن (مكْرمَان) تصحيف (مكْذَبان). وليس بشيء.

الثانى : قال فى شرح الكافية - بعد أن ذكر ملأم، ولؤمان، وملأمان، ومكرَمان:

وهذه الصفات مقصورات على السماع بإجماع . انتهى . وتبعه الشارح، وهو صحيح فى غير (مَفعَلان)، فإن فيه خلافا أجاز بعضهم القياس عليه، فنقول: (يَا مَخْبثان) ، وفى الأنثى (يا مَخبَثانة).

ثم انتقل إلى المقيس فقال :

...............وَاطرَدَا

فى سَبِّ الأُنثى وَزْنُ يا خَبَاثِ ....

اطراده مشروط بشرطين:

أحدهما : أن يكون فى السب.

والثانى : أن يكون من ثلاثى كالنوع الذى يليه.

وسبب بنائه على الكسر شبهه بنزالِ عدلاً وزنة وتأنيثا .

تنبيه:

كلام المصنف فى الكافية والتسهيل وكلام الشارح : يوهم أن فى القياس عليه خلافًا ، لنصه على سيبويه وحده.

قال الشيخ أبو حيان : ولا أعلم فيه خلافا، وفى الارتشاف - فى باب ما لا ينصرف - قال بعضهم : لا يقاس ، فلا يقال (يا قباح) قياسا على «فساق».

ثم استطرد فقال:

.... والأمرُ هكذا مِن الثلاثى.

يعنى أن بناء «فَعَال» للأمر مطرد من كل فعل ثلاثى نحو «نَزَالِ» و «تَرَاكِ» هذا مذهب سيبويه، وخالفه المبرد فقال : (لا يقال منه إلا)[1] ما سمع .

---

(١) أ ، جـ .

فإن قلت : أهمل المصنف من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط :

الأول : أن يكون مجردا ، فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو : دراك.

والثاني: أن يكون تاما ، فلا يبنى من الناقص .

والثالث : أن يكون متصرفًا.

والرابع : أن يكون كامل التصرف ، فلا يبنى من يذر ويَدعُ.

قلت : اشتراط بعض هذه الشروط واضح ، فلم يتعرض له ، وقوله: (ثلاثى) محمول على المجرد كما تقدم فى التعجب.

ثم رجع إلى المسموع فقال :

وشَاَعَ فى سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ   وَلا تَقِسْ............

يعنى : أن ما عدل إلى فُعَلُ فى سب الذكور نحو «يا خُبَثُ» و «يا فُسَقُ» و«يا غُدَرُ» و«يا لُكَعُ» شائع، ومع شياعه لا يقاس عليه : قيل : والمسموع منه هذه الأربعة.

ونص المغاربة (على)[1] أنه ينقاس عليه، ونقله فى البسيط عن سيبويه، ومن قاس عليه فبالشروط السابقة.

ثم نبه على أن بعض هذه الألفاظ قد استعمل فى غير النداء ضرورة، بقوله:

....   وجُرَّ فى الشّعرِ فُلُ

يعنى فى قول الراجز[2] :

---

(١) ب .

(٢) قائله : هو أبو النجم العجلى - يصف إبلا قد أقبلت متزاحمة وأثارت غباراً.

وتمامه : تضل منه إبلى بالهوجل   فى لُجَّة - وهو من الرجز -

وصدره فى الأشمونى والعين : تدافع الشيب ولم تقتل.

=

أَمْسِكْ فُلانًا عَنْ فُلِ

تنبيهان:

الأول : الحاصل من كلام سيبويه أن «فل» فى الرجز محذوف من فلان ، لضرورة الشعر، وليس هو المختص بالنداء، بل هو غيره، ومعناهما مختلف، لأن المختص كناية عن اسم جنس ، وهذا كناية عن علم، ومادتهما مختلفة.

فالمختص مادته (ف . ل . ى) ، وهو محذوف اللام، فلو صغر قلت فيه: «فُلَىٌّ».

وهذا مادته (ف . ل . ن) ، فلو صغر قلت فيه : (فُلَيْنٌ» وتقدم ما ذهب إليه المصنف.

الثانى : ليس مراده أنه لم يستعمل فى غير النداء من الألفاظ المذكورة إلا «فل».

= اللغة : «الهوجل» المراد هنا المفازة الواسعة التى لا أعلام بها، ويطلق على الرجل الأهوج «لجة» - بفتح اللام وتشديد الجيم - الجلبة واختلاط الأصوات فى الحرب.

المعنى : شبه تزاحم الإبل ومدافعة بعضها بعضا بقوم شيوخ فى لجة وشر يدفع بعضهم بعضا فيقال : أمسك فلانا عن فلان. أى : احجز بينهم.

وخص الشيوخ لأن الشبان فيهم التسرع إلى القتال.

الإعراب : «تضل» فعل مضارع «منه» جار ومجرور متعلق بتضل «إبلى» فاعل تضل والياء مضاف إليه «بالهوجل» جار ومجرور متعلق به «فى لجة» جار ومجرور متعلق به أيضا.

«أمسك» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة مقول لقول محذوف. أى : يقال فيها : أمسك، إلخ.

«فلانا» مفعول به « عن فل» جار ومجرور متعلق بأمسك.

الشاهد فيه : «فل» قد استعمل فى غير النداء ، وجرها بحرف الجر.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٠ / ٢ ، وابن هشام ٢٤٩ / ٣ ، وابن عقيل ٢٠٦ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٩ وابن الناظم .

وذكره سيبويه ٣٣٣ / ١ ، ١٢٢ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١٧٧ / ١ .

بل (ذكرها)[1] . تنبيها على ورود نظيره ، ومنه قوله[2] :

.... قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

وخرجه بعضهم على تقدير : يقال لها: يا لكاع، فحذف القول وحرف النداء.

---

(1) ب - وفى أ ، جـ (ذكر) .

(2) قائله : الحطيئة - واسمه جرول - يهجو امرأته. - وهو من الوافر - وتمامه :

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى إلى بَيت

اللغة : «أطوف» أكثر الدوران «آوي» مضارع أوى إلى منزله «قعيدته» قعيدة البيت المرأة لأنها تطيل القعود فيه « لكاع» متناهية فى الخبث.

المعنى : أنا أكثر دورانى وارتيادى الأماكن عامة النهار فى طلب الرزق وتحصيل القوت ، ثم أعود إلى بيتى فلا تقع عينى فيه إلا على امرأة شديدة الخبث متناهية فى الدناءة واللؤم.

الإعراب : «أطوف» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «ما» مصدرية «أطوف» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه. وما وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول مطلق قوله أطوف الأولى «ثم» حرف عطف «آوى» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه. «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بآوى «قعيدته» مبتدأ والضمير مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ، والجملة فى محل جر نعت لقوله: بيت.

الشاهد : «لكاع» على وزن فعال - وقد استعمل فى غير النداء - للضرورة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٢١٥ / ٣ ، وابن عقيل ١/٧٨ ، وابن الناظم، والشاهد ١٤٩ فى الخزانة .

الاستغاثة

هى نداء من يخلِّص من شدة ، أو يعين على مشقة.

وللمستغاث ثلاثة أحوال:

أحدها : أن يجر بلام مفتوحة، وهذه أكثر أحواله.

الثانية : أن يجاء فى آخره بألف معاقبة للام.

الثالثة : أن يجرد من اللام والألف ويجعل كالمنادى المطلق نحو «يا زيد لعمرو» وهذه أقلها . ومنها قوله(1) .

ألا يا قوم لِلعجَبِ العجيبِ ....

(1) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر -

وتمامه : .... وَلِلغَفَلاتِ تَعرِضُ للأريبِ.

اللغة : «الغفلات» جمع غفلة - مصدر غفل عن الشىء - لم يلتفت إليه ولم يلق إليه باله «تعرض له » تنزل به « الأريب» العالم بالأمور البصير بالعواقب.

المعنى : أستغيث وأدعو قومى ليعجبوا العجب كله، وينظروا كيف تحدث الغفلة وعدم الانتباه للبصير بالأمور الخبير بالعواقب.

الإعراب : «ألا» أداة تنبيه «قومى» مستغاث به منادى، منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء بكسر الميم ، ويجوز أن يكون مبنيا على الضم إذا قدر قطعه عن الإضافة « للعجب» جار ومجرور مستغاث لأجله - متعلق بيا - أو بالفعل المحذوف «العجيب» صفة للعجب «وللغفلات» معطوف عليه « تعرض» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله مستتر فيه وهو يعود على الغفلات ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب حال من الغفلات (للأريب) جار ومجرور متعلق بقوله تعرض.

الشاهد فيه : «يا قوم» حيث جاء بالمستغاث به خاليا من اللام المفتوحة فى أوله ، ومن الألف فى آخره.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٢٥ / ٣ ، وابن الناظم ، والسيوطى ص١٠٥ .

وقد ذكر الثلاثة فى الكافية ، واقتصر هنا على الأولين كالتسهيل، لقلة الثالث. فأشار إلى الأول بقوله :

إذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا　　　بِاللامِ مَفْتُوحًا كَيَا لَلْمُرْتَضَى

إنما جر المستغاث باللام للتنصيص على الاستغاثة ، وفتحت لوقوعه موقع المضمر، ولكونه منادى، وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله، وإنما أعرب مع كونه منادى مفردًا معرفة، لأن (تركيبه)(١) مع اللام أعطاه شبها بالمضاف. وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى : أن «استغاث» متعد بنفسه لقوله : (إذا استُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى).

والنحويون يقولون : مستغاث به.

قال فى شرح التسهيل : وكلام العرب بخلاف ذلك، والمعروف فى اللغة تعدى فعله بنفسه.

قال الله تعالى : ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾(٢) .

وقيل : بل هو يتعدى بوجهين، وقد جاء (تعديه)(٣) بالباء فى أبيات.

الثانية : أن المستغاث معرب، لقوله (خفضا) وتقدم بيانه.

الثالثة : أنه يجوز أن يكون بأل ، وإن كان منادى، لأن حرف النداء لم يباشرها. فُهِمَ (ذلك)(٤) من تمثيله، وهو مجمع عليه .

فإن قلت : يرد على عبارته ثلاثة أشياء:

الأول : أنه قال : (اسم منادى) وأطلق فأوهم أنه يجوز نداؤه بغير ياء، وذلك غير جائز، فإن المستغاث لا ينادى إلا بيا.

---

(١) (أ) وفى ب، جـ (تركبه) .

(٢) من الآية ٩ من سورة الأنفال.

(٣) ب ، جـ - وفى أ (تعديته) .

(٤) ب - وفى أ. جـ (بذلك).

والثانى : أنه قال (خفضا باللام) بصيغة الجزم، وقد تقدم أنه ليس بلازم، بل هو الأكثر .

والثالث : أنه قال: (مفتوحاً) وأطلق ، وثَمَّ موضع يكسر فيه وهو مع ياء المتكلم فى نحو «يَالِى». وقد أجاز أبو الفتح فى قوله[1] :

فَيَا شَوْقِ مَا أَبْقَى وَيَالِى مِن النَّوَى

أن يكون استغاث بنفسه (وأن يكون استغاث لنفسه)[2] .

قلت : الجواب على الأول أن قوله بعد (إنْ كَرَّرْتَ يا) يرشد إلى ذلك، إذ لم يقل : إن كررت حرف النداء.

وعن الثانى : أن قوله بعد (وَلامُ مَا استُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ) يوضح أن جره باللام ليس بلازم.

---

(١) قائله: هو أبو الطيب - أحمد بن الحسين - المتنبى . - وهو من الطويل .
وتمامه : وَيَا دَمْعُ مَاأجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا اصْبَى
اللغة : «النوى» - بفتح النون والواو مقصوراً - البعد « ما أصبى» من صبا يصبو إذا مال، ومنه الصبى، لأنه يميل إلى كل شىء.
الإعراب : «فيا» يا حرف نداء والمنادى محذوف. أى فيا قوم شوقى ما أبقاه، أو تكون يا لمجرد التنبيه «شوق» مبتدأ وأصله شوقى بياء المتكلم فحذفت اكتفاء بالكسر «ما أبقى» ما للتعجب فى محل رفع بالابتداء ، وجملة أبقى فى محل رفع خبره، والعائد محذوف ما أبقاه، ونفس الكلام تقوله فى ويا دمع ما أجرى، وفى يا قلب ما أصبى «يا» حرف نداء واستغاثة «لى» جار ومجرور متعلقان بفعل ومحذوف تقديره : أدعو نابت عنه «يا» عند الجمهور ، إن كان مستغاثا به، أو بيا نفسها عند الفارسى وابن جنى، وإن كان مستغاثا لأجله فالجار والمجرور متعلقان بوصف محذوف حال من المنادى والتقدير : يا لزيد مدعوا إلى .
الشاهد فيه : « ويالى من النوى» فإن اللام فيه لام الاستغاثة وهى مكسورة.
مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٤٦١ / ٢ ، وابن هشام فى المغنى.
(٢) أ ، جـ .

وعن الثالث: أن كسر اللام مع ياء المتكلم معلوم وجوبه فى كل موضع فهو (يقيد)[1] الإطلاق ، على أن ابن عصفور قال : الصحيح عندى أن «يالى» حيث وقع مستغاث له، والمستغاث به محذوف.

وعلل ذلك بأن العامل فى المستغاث فعل النداء المضمر ، فيصير التقدير: يا أدعو لى ، وذلك غير جائز فى غير «ظننت» وما حمل عليها، إلا أن فى لزوم هذا لابن جنى نظرا؛ لأن اللام تتعلق عنده بحرف النداء.

تنبيهان:

الأول : اختلفوا فى اللام الداخلة على المستغاث ، فقيل : هى بقية آل ، والأصل : يا آل زيد : وزيد مخفوض بالإضافة، ونقله المصنف عن الكوفيين، ونقله صاحب النهاية عن الفراء. وفى نسبته إلى الفراء نظر.

لأن الفراء (حكى)[2] .أن من الناس من زعم أنها بقية من آل ، فظاهر حكايته أنه ليس مذهبا له.

وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم اختلفوا فقيل : زائدة فلا تتعلق بشىء، وهو اختيار ابن خروف وقيل : ليست بزائدة فتتعلق ، وفيما تتعلق به على هذا قولان:

أحدهما : أنها تتعلق بالفعل المحذوف، وهو مذهب سيبويه، واختيار ابن عصفور.

الثانى : أنها تتعلق بحرف النداء، وهو مذهب ابن جنى.

الثالث : إذا وصف المستغاث جرت صفته نحو «يَا لزَيدِ الشجاعِ لِلمظلوم»، وفى النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع ، لأن الجار والمجرور لابد له من شىء يتعلق به.

---

(١) أ ، جـ وفى ب (مقيد) .

(٢) أ - وفى ب ، وجـ (حكم) .

وقوله :

وَافتَحْ مَعَ المعطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ يا وَفِى سِوَى ذَلِكَ بالكَسْرِ ائتِيَا

إذا عطف على المستغاث فإما أن تتكرر «يا» أو . لا .

فإن تكررت فتحت اللام كقوله[1] :

يا لَقَوْمِى ويا لأمثَالِ قومِى لأنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فى ازْدِيادِ

وإن لم تتكرر كسرت نحو[2] :

---

(١) قائله: لم أقف على قائله - وقال العينى : أنشده الفراء ولم يعزه إلى قائل -وهو من الخفيف.

اللغة : «عتوهم» العتو : الاستكبار «فى ازدياد» يزيد يوما بعد يوم.

المعنى : أستغيث بقومى وبأمثالهم فى النجدة والشجاعة ليمنعونى من قوم يزدادون علوا واستكبارا على، ويظلموننى بغير سبب.

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «لقومى» اللام حرف جر أصلى وهى مفتوحة وقومى مجرور بها، والجار والمجرور فى محل نصب متعلق بأدعو، وقيل: اللام زائدة لا تتعلق بشيء. والمستغاث منصوب بفتحة مقدرة منع منها حرف الجر الزائد، وذهب الكوفيون إلى أن اللام اسم مضاف لما بعده وأن الأصل يا آل فحذفت الهمزة للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين « ويا لأمثال » إعرابه كذلك « قومى » مضاف إليه «لأناس» متعلق بمحذوف - أى : أدعوكم لأناس « عتوهم » مبتدأ ومضاف إليه «فى ازدياد» جار ومجرور خبر، والجملة فى محل جر صفة لأناس.

الشاهد فيه : «يا لقومى»و «يا لأمثال» حيث فتحت اللام فيه.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٢ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٩، والسيوطى ص ١٠٤ ، وابن هشام ٣/٢٥٤ وفى القطر ص ٢٢٠ .

(٢) قائله : لم أقف على قائله - وهو من البسيط -

وصدره : يبكيك ناء بعيد الدار مغترب

اللغة : «يبكيك» يبكى عليك «ناء» اسم فاعل من نأى ينأى - بمعنى بعد «مغترب» غريب «الكهول»- جمع كهل - وهو من جاوز الثلاثين، وقيل : الأربعين.

المعنى: يبكيك ويحزن لفقدك الأباعد الغرباء ، حينما كنت تسدى إليهم من معروف، وقد يسر الأقارب لما يرثونه منك بعد فقدك، فهيا معشر الكهول والشبان لمشاركتنا فى العجب من ذلك. =

. . . . يالَلْكَهُولِ ولِلشُبَّانِ لِلْعَجَبِ

وإنما كسرت لأمن اللبس.

فإن قلت : فهل هى لازمة فى المعطوف؟

قلت : لا لقوله[1] :

يا لَعَطَّافِنَا ويَالرِياحِ وأَبِى الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفَّاحِ

فجمع بين الأمرين .

واعلم أن قوله (سوى ذلـك) يعنى به سوى ما ذكر من المُسـتغاث والمعطوف المعاد معه «يا» فشمل شيئين:

= الإعراب : «يبكيك» فعل ومفعول «ناء» فاعل يبكى «بعـيد الدار» صفة لناء وإضافته للدار غير مـحضة؛ ولذلك وقع صـفة للنكرة «مغتـرب» صفة ثانية «يا للكهـول» يا حرف نداء واستغـاثة واللام حرف جر والكهول مجرور بـها والجار والمجرور متعلق بمحـذوف - كما سبق - وهو مستغاث له.

الشاهد فيه : «للشبان» حيث كسـرت فيه اللام وإن كان القياس فتحهـا ، لكونها معطوفة على اللام الأولى، لكن لما زال اللبس ولم يتكرر حرف النداء كسرت، وأيضا «للعجب».

مواضعه : ذكره من شراح الألفيـة : الأشمونى ٤٦٢ / ٢ ، وابن هشام ٢٥٦ / ٣ وفى القطر ص ٢٢١ ، والسـيـوطى ص ١٠٤ وفـى الهـمع ١٨٠ / ١ ، والشـاهد ١٠٧ فى الخزانة.

(١) **قائله** : هو من أبيات سيبويه المجهولة - وهو من الخفيف -

اللغـة: «عطاف» و «رباح» و «أبى الحـشـرج» - أسمـاء رجـال - فالشـاعـر يرثى هؤلاء «النفاح» - بالنون والفاء المشددة - الكثير العطاء.

الإعراب : «يا لعطافنا» يا حرف نداء واللام مفتوحة - وأبى الحشرج، عطف على ما قبله والتقدير : يا لأبى الحشرج «الفتى» بدل من أبى الحشرج «النفاح» صفته .

الشاهد فيه :

١ - «يا لرباح» حيث فتحت فيه اللام لتكرار «يا».

٢ - ترك اللام فى المعطوف كما فى قوله « وأبى الحشرج» إذ أصله ويا لأبى الحشرج.

مواضعه: ذكره من شراح الألفـية : الأشمونى ٤٦٢ / ٢ ، وذكره سـيبويه ٣١٩ / ١ ، وابن يعيش ١٣١ / ١ ، والسيوطى فى الهمع ١٨٠ / ١، والشاهد ١٠٨ فى الخزانة:

أحدهما : المعطوف الذى لم تعد معه «يا» كما تقدم ، والآخر المستغاث من أجله.

تنبيهات:

الأول : ما ذكر من كسر اللام مع المستغاث من أجله، إنما هو فى الأسماء الظاهرة ، فأما الضمير فتفتح اللام معه إلا مع الياء نحو «يا لَزيدٍ لك».

وإذا قلت : «يا لك» احتمل الأمرين، وقيل فى قوله[1] :

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كأنَّ نُجُومَهُ ....

إن اللام فيه للاستغاثة.

الثانى: اختلف فيما تتعلق به اللام الجارة للمستغاث من أجله، فقيل : بحرف النداء.

وقيل : بفعل محذوف. أى أدعوك لزيد[2] ، وقيل : بحال محذوفة أى مدعواً لزيد.

وقد علم بهذا أن قول ابن عصفور أنها تتعلق بفعل مضمر تقديره أدعوك قولا واحدا ليس كما قال.

---

(١) قائله : هو امرؤ القيس بن حجر الكندى -وهو من الطويل -
وتمامه : بِكلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شدَّتْ بِيَذْبُلِ.
اللغة : «مغار الفتل» محكم الفتل «بيذبل» - بفتح الياء وسكون الذال وضم الباء - اسم جبل.
الإعراب : «فيالك» يا حرف نداء، واللام فى لك للاستغاثة . كأنه قال : ياليل ما أطولك «من ليل» ، من حرف جر وليل مستغاث من أجله وجر بمن لأنها للتعليل «كأن» للتشبيه «نجومه» اسم كأن والهاء مضاف إليه «شدت بيذبل»، جملة فى محل رفع خبر كأن.
الشاهد فيه : «فيالك» حيث جاءت اللام فيه للاستغاثة، وفتحت اللام فيه مع أنه مستغاث من أجله.
مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٤٦٣ / ٢ .

(٢) بفعل محذوف - أى : مقدر بعد المستغاث، والكلام على هذا جملتان بخلافه على الأول والثالث.

الثالث : قد يجر المستغاث من أجله بمن لأنها قد تأتى للتعليل بمعنى اللام كقوله[1] .

يَا لَلرِّجالِ ذَوِى الألْبابِ مِنْ نَفَرٍ   لا يَبرحُ السَّفَهُ المُرْدِى لَهَمْ دِينًا

الرابع : قد يحذف المستغاث قبل «يا» المستغاث من أجله ، لكونه غير صالح لأن يكون مستغاثا كقوله[2] .

يا لأُنَاسٍ أَبَوْا إلاَّ مُثَابرَةً   عَلَى التَّوَغُّلِ فِى بَغْيٍ وعُدْوَانِ

الخامس : قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله نحو ، «يالَزيدٍ لزيد» أى : أدعوك لتنصف من نفسك.

ثم أشار إلى ثانى أحوال المستغاث بقوله:

---

(١) **قائله**: لم أقف على اسم قائله . ـ وهو من البسيط -

اللغة : «ذوى الألباب» - جمع لب - بضم اللام - وهو العقل «النفر» الرجال من ثلاثة إلى عشرة «السفه» خفة العقل «المردى» فاعل من أردى من الإرداء ، وهى الدناءة.

الإعراب : «يا للرجال» يا حرف نداء واللام للاستغاثة، وهى مفتوحة والرجال مجرور بها «ذوى» صفة للرجال «الألباب» مضاف إليه، من نفر ، من حرف جر ونفر مستغاث من أجله «لا يبرح» بمعنى لا يزال من أخوات كان «السفه» اسمه «المردى» صفته «دينا» خبره والجملة فى محل الجر لأنها صفة لنفر .

الشاهد فيه : «من نفر» حيث جر المستغاث من أجله بكلمة «من».

مواضعه : ذكره الأشمونى ٤٦٣ / ٢ . ، والسيوطى فى الهمع ١٨٠ / ١ .

(٢) **قائله** : لم أقف على اسم قائله . ـ وهو من البسيط -

اللغة : «أبوا» - من الإباء - وهو الامتناع «مثابرة» مواظبة ومداومة «التوغل»- بتشديد الغين - وهو التعمق فى الدخول فى الشىء «البغى» الظلم

الإعراب : «يا لأناس» يا حرف نداء واللام فى لأناس مكسورة وهو مستغاث له ، والمستغاث به محذوف ، تقديره : ياقومى لأناس «أبوا» جملة من الفعل والفاعل «إلا » أداة استثناء «مثابرة» منصوب على الاستثناء «على التوغل»جار ومجرور متعلق بمثابرة «فى بغى» جار ومجرور متعلق بالتوغل «وعدوان» عطف على بغى.

الشاهد فيه : «يالأناس» فإنه مستغاث به اتصل بيا، مجرورا باللام المكسورة وحذف منه المستغاث «يالقومى لأناس» .

مواضعه : ذكره الأشمونى ٤٦٤ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١٨١ / ١ .

ولامُ ما استُغيث عَاقَبتْ ألفْ

يعنى: أن الألف تعاقب لام الاستغاثة فلا يجتمعان تقول : «يالزيد».

و«زيدا» ولا يجوز «يالزيدا».

ومن وروده بالألف قوله(١) :

يا يزيدًا لآملٍ نَيْلَ عزّ

وقوله: **ومثله اسم ذو تعجب ألف**

يعنى: أن المتعجب منه إذا نودى عومل معاملة المستغاث من غير فرق ، فيجوز جره بلام مفتوحة نحو قولهم «يا لَلماءِ» و «يالَلعجبِ».

ويجوز الاستغناء عن اللام بالألف نحو «يا عجبا»، وقد يخلو منهما، نحو «يا عجب».

تنبيهات:

الأول : جاء عن العرب فى نحو «يا للعجب» فتح اللام باعتبار استغاثته، وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله، وكون المستغاث محذوفا .

الثاني : التعجب بالنداء على وجهين:

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الخفيف -

وتمامه : وغنى بعدَ فَاقة وهَوَان

اللغة : «آمل» اسم الفاعل من الأمل، وهو الرجاء والتوقع «نيل» حصول «فاقة» فقر وحاجة «هوان» مذلة واحتقار.

المعنى : أستغيث بك يا يزيد، وأدعوك لمن يرجو الثراء والقوة، بعد الفقر والذلة.

الإعراب : «يا» حرف نداء واستغاثة «يزيدا» منادى مستغاث به مبنى على ضم مقدر منع منه حركة مناسبة ألف الاستغاثة في محل نصب، والألف عوض عن لام الاستغاثة «لآمل» متعلق بيا - أو بالفعل المحذوف «نيل» مفعول لآمل «عز» مضاف إليه ، وفيه ضمير هو فاعله لأنه اسم فاعل «وغنى» معطوف على عز «بعد» منصوب على الظرفية «فاقة» مجرور بالإضافة «وهوان» عطف عليه.

الشاهد فيه : يا يزيدا» فإنه مستغاث به اختتم بالألف، ولم يؤت معه باللام المفتوحة التى تدخل عليه.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٣ / ٢ ، وابن هشام ٢٥٧ / ٣ ، والسيوطى ص ١٠٤ ، وابن الناظم .

أحدهما : أن ترى أمرا عظيما فتنادى جنسه نحو «يا للماء».

ثانيهما : أن ترى أمرا تستعظمه فتنادى من له نسبة إليه ومكنة فيه نحو «يا للعلماء».

والثالث : إذا وقفت على المستغاث أو المتعجب منه حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت.

الندبة

هى نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه، وهى من كلام النساء غالبا، والمندوب هو المذكور بعد « يا » أو « وا » تفجعا لفقده حقيقة ، كقول جرير يرثى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه[1] :

. . . . وقُمتَ فيه بأمرِ الله يا عُمَرا .

أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه « واعمراه واعمراه» حين أُعلِم بجدب شديد: أصاب قوما من العرب.

أو توجعًا ، لكونه محل ألم ، نحو قوله[2] .

فَوَاكِبِدَا مِن حُبِّ مَنْ لا يُحِبُّنى وَمِنْ عَبَراتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

---

(١) البيت من البسيط وصدره :

حُمِّلتَ أمراً عظيمًا فاصْطَبرتَ لهُ

اللغة : «حملت» بالبناء للمجهول مع تشديد الميم - أى : كلفت ، أمرا عظيما، أراد به الخلافة «اصطبرت» بالغت فى الصبر والاحتمال.

المعنى : كلفت الخلافة وعهد إليك بشئون المسلمين فى وقت عم فيه الظلم وفشا الجور فصبرت على تلك المشاق وقمت بما أمرك به الله ونشرت العدل بين الناس.

الإعراب : «حملت» فعل ماض مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل مفعول أول «أمرا» مفعول ثان «فاصطبرت» معطوف على حملت . «له» جار ومجرور متعلق فى محل نصب مفعول فاصطبرت. «يا عمرا» يا حرف نداء وندبة وعمرا منادى مندوب مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره فتحة مناسبة ألف الندبة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٤ / ٢ . وابن هشام ٢٦٠ ، ٢١٨ / ٣ .

(٢) قائله - لم أقف على قائله - وهو من الطويل -

الإعراب : «واكبدا» وا ، للندبة، كبدا مندوب « من حب» جار ومجرور «من» اسم موصول مضاف إليه «لا يحبنى» لا ، نافية ، يحبنى فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ومن عبرات» جار ومجرور «ما» نافية للجنس «لهن» جار ومجرور خبرها مقدم «فناء» اسمها.

الشاهد : قوله « واكبدا» حيث ختم بألف الندبة للتوجع.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٤ / ٢ .

أو سببه كقوله[1] :

وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزِيَّتِيَهْ.

وحكم المندوب حكم المنادى، فلهذا قال :**ما للمنادى اجعل لمندوب**

يعنى: أنه يضم إذا كان مفردًا نحو «وازيد» وينصب إذا كان مضافا أو مطولا نحو:

«واعبد الله» و (واضاربا عمراً»[2] .

وإذا اضطر شاعر إلى (تنوينه)[3] جاز ضمه ونصبه كقوله[4] :

---

(١) **قائله** : عبد الله بن قيس الرقيات يرثى قوما من قريش قتلوا بالمدينة يوم الحرة.

وصدره : تبكيهم أسماء معولةً - وهو من الكامل -

اللغة : «معولة» من أعولت المرأة إعوالا - الصياح «وارزيتيه» الرزية : المصيبة.

الإعراب : «تبكيهم» تبكى فعل مضارع والضمير مفعول «أسماء» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «معولة» - بالنصب - حال من أسماء «تقول» فعل مضارع «سلمى» فاعل مرفوع بضمة مقدرة «وارزيتيه» وا للندبة والهاء للسكت - مقول القول -

الشاهد: قوله « وارزيتيه» حيث أغنى عن اسم المندوب ذكر لفظ الرزية.

مواضعه : ذكره سيبويه ٣٢١ / ١ .

(٢) أ ، جـ. وفى ب «وضاربا عمرا» .

(٣) ب ، جـ -وفى أ «تنويه» .

(٤) **قائله** : لم أقف على اسم راجزه، ونسبه الكسائى إلى رجل من بنى أسد - وهو من الرجز -

وعجزه : أإبلىِ يأخذُها كرَوَّسُ.

اللغة : فقعس» اسم حى من أسد «كروس» - بفتح الكاف والراء وتشديد الواو - وفى الأصل الكروس الرجل الغليظ ، وكان كروس أغار على إبل الشاعر ، فلذلك ندب بقوله «وافقعسا».

الإعراب : «وافقعسا» وا للندبة «أين» اسم استفهام خبر مقدم «منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره أين صار منى فقعس «فقعس» مبتدأ مؤخر «أإبلى» الهمزة للاستفهام، إبلى مبتدأ والياء مضاف إليه «يأخذها» فعل مضارع ومفعوله «كروس» فاعل مرفوع بالضمة، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله «وافقعسًا» حيث نونه بالنصب للضرورة ويجوز ضمه أيضًا.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٤ / ٢ ، وابن الناظم .

وَافقعَسًا وَأَيْنَ مِنِّى فَقْعَسُ ....

ثم نبه على ما لا تصح ندبته بقوله :

وما نُكِّرَلَم يُندَبْ ولا ما أُبْهِمَا

الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصاب، فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالم من إبهام ، فلا تندب النكرة.

وأجاز الرياشى ندبة اسم الجنس المفرد، وقد جاء فى الأثر «واجبلاه» وهو نادر.

ولا يندب المبهم كاسم الإشارة والموصول بصلة لا تعينه، لا يقال (واهذاه)[1].

ولا «وامن ذَهَباه» لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجع.

ويجوز أن يندب الموصول بصلة تعينه، لشهرتها. وإلى هذا أشار بقوله:

ويُنْدَبُ المَوْصُولُ بَالَّذِى اشتهَرْ كَبِئْرِ زَمْزَمٍ يَلِى وَامَنْ حَفَرْ

فتقول : «وامن حفر بئر زمزم» لأنه فى الشهرة كالعلم.

ثم نبه على ما يلحق آخر المندوب فقال:

ومُنْتَهى المندوبِ صِلْهُ بالألِفْ

يشمل منتهى المندوب آخر المفرد نحو «وازيدا»، أو المضاف نحو «واعبدا الملكا» وما طول به نحو «وا ثلاثة وثلاثينا» والصلة نحو «وامن حفر بئر زمزما» وعجز المركَّب نحو «وامعدى كربا».

وقوله (صلة) يعنى جوازاً ، لأن المندوب له استعمالان:

أحدهما : أن يجرى مجرى غيره من المناديات كما تقدم.

والآخر : أن يوصل بالألف المذكورة.

فإن قلت : أطلق فى وصل المندوب بالألف وقيده فى التسهيل[2] بألا يكون

---

(١) ب ، جـ وفى أ (يا هذاه).

(٢) التسهيل ص ١٨٥ .

فى آخره ألف وهاء - فلا يقال «واعبد اللاهاه» ولا «واجهجاهاه فى عبد الله» و«جهجاه»[1] .

قلت : إطلاقه هنا موافق لإطلاق النحويين ، وصرح بعض المغاربة بجوازه وفى ألفية ابن معطى.

وفى المضاف «يا عبيد اللاهاه».

ولا يخلو ما قبل ألف الندبة من أن يكون ساكنا أو مفتوحا أو مكسوراً أو مضموما، فإن كان ساكنا فتح للألف نحو «وامن يغزواه» و « وامن يرمياه» ما لم يكن ألفا أو تنوينا أو ياء ساكنة مضافا إليها المندوب أو واواً أو ياء لايقبلان الحركة، فإن كان ألفًا حذفت لتعذر تحريكها نحو:

«واموساه».

وأشار إليه بقوله :

مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

أى : متلو ألف الندبة، يعنى : الحرف الذى قبلها إن كان ألفًا مثلها حذف لما تقدم، وأجاز الكوفيون قياسا قلب الألف فقالوا «وامُوسيَاه» ، وإن كان تنوينًا حذف أيضًا ، لأنه لاحظ له فى الحركة وفتح ما قبله ، فتقول: «واغلام زيداه» وهذا مذهب سيبويه والبصريين.

وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحه، فتقول « واغلام زيدناه» وكسره مع قلب الألف ياء فتقول «واغلام زيدنيه» .

قال المصنف : وما رأوْهُ حسن لو عضَّده سماع ، لكن السماع فيه لم يثبت.

وقال ابن عصفور : أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون «واغلام زيْدناه»، وزعموا أنه سُمِع . انتهى.

---

(١) ب ، جـ .

وأجاز الفـراء وجهًا ثالثـا، وهو حذفه مع إبقـاء الكسرة وقلب الألف ياء؛ فتقول : «واغلام زيديه».

ولا يجيز البصريون إلا الأول.

فإن كان الياء المشار إليها فسيأتي الكلام عليها.

وإن كان واواً لا تقـبل الحركة كـواو الصلة فى نحو «غلامـه» أو ياء كذلك نحو «غلامه» حذفا، وقلبت الألف إلى مجانس ما قبلها.

وإن كان ما قـبل الألف مفتوحا استـصحب فتحة نحو «واعـبد يغوثاه» وإن كان ما قـبلها مكسوراً أو مـضمومًا ، فـإما أن يوقع فتحـه فى لبس أولا: فإن لم يوقع فتحـه فى لبس وجب فتحه كـقولك فى عبد الملك «واعـبد الملكاه» وفى من اسمه «قام الرجل» واقام الرجلاه، وإنما فتح لتسلم الألف.

فـإن أوقع «في لبس»[1] قلبت ألف الـندبة ياء بعـد الكسـرة، وواواً بعـد الضمة، فـتقول فى نُدبة «غلام» مضافـا إلى ضمير المخاطبـة . «واغلامكيه» وفى ندبته مضـافًا إلى ضميـر الغائب «واغلامهُوه» ، إذ لو قلت «واغـلامكاه» لالتبس بالمذكر، ولو قلت « واغلامهاه» لا لتبس بالغائبة.

وذلك مفهوم من قوله :

وَالشَّكلَ حَتمًا أَوْلِه مُجَانِسًا إِن يَكُن الفَتحُ بِوَهْم لا بِسًا

الشكل : الحركة، ومجانس الكسرة : الياء ، ومجانس الضمة: الواو.

وأشار بقوله «حتما» إلى وجوب ذلك دفعًا للبس.

وفهم من الشروط أن الألف لا تغير إذا كان الفتح لا يلبس كما تقدم.

وهذا مذهـب البصريين، وأجـاز الكوفيـون إتباع الألف للكسـرة فى المثنى نحـو: «وازيدانيـه» وفى (المفـرد)[2] نحـو «واعـبد الملكيـه» وفى نحـو «رَقَـاشِ» «وا رقاشيه»[3] قوله:

---

(١) أ ، جـ .

(٢) أ - وفى ب ، جـ (المعرب) .

(٣) رقاش : اسم امرأة.

وواقفًا زِدْ هاءَ سكْتٍ إنْ تُرِدْ وإِنْ تشأ فالمدّ والها لاَ تَزِدْ

إذا وقف على المندوب زيد بعد ألفه أو بدلها هاء السكت ، وليست بلازمة بل غالبة، لأنه يجوز الاقتصار على المد فيقال « وازيدا».

وهذا معنى قوله: «وإن تشأ فالمد والها لا تزد» أى : إن تشأ ألا تزيد الهاء فالمد كاف وهو كالتنصيص على ما فهم من قوله : «إن ترد» ولو قيل : فالمد بالنصب لأفاد جواز تجريده من المد أيضًا، أى: وإن تشأ فلا تزد المد والهاء ، بل تجعله كالمنادى غير المندوب وقد تقدم بيانه أول الباب. وقد فهم من قوله : «وواقفا» أن هذه الهاء لا تثبت وصلا، وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة، وأجاز الفراء إثباتها فى الوصل بالوجهين، قوله :

وَقَائِلٌ وَاعبدِيا واعْبدا مَنْ فى النّدَا الْيَا ذَا سُكُون أبْدَى

تقدم أن (فى)[1] المنادى المضاف إلى ياء المتكلم (نحو «يا عبد»)[2] ست لغات:

فإذا ندبت على لغة من يقول «يا عبد» - بالكسر - أو «يا عبد» - بالفتح - أو «يا عبد» - بالضم - أو «يا عبدا» - بالألف -

قلت : «واعبدا» لما علمت ، وإذا ندبت على لغة من أثبت الياء مفتوحة قلت : «واعبديا» وإذا (ندبت)[3] على لغة من أثبتها ساكنة وهو المشار إليه فى البيت فوجهان:

أحدهما : أن تحذفها لالتقاء الساكنين، وتفتح ما قبلها فتقول «واعبدا» .

والثانى : أن تفتحها لقبولها الحركة فتقول : «واعبديا».

والحذف مذهب المبرد ، والفتح مذهب سيبويه.

---

(١) ب ، حـ .

(٢) ب ، حـ .

(٣) ب - وفى ١ ، حـ (قلت) .

الترخيم

الترخيم فى اللغة : ترقيق الصوت وتليينه ، يقال : صوت رخيم، أى رقيق. وفى الاصطلاح : حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص.

وهو على ثلاثة أنواع : ترخيم النداء، وترخيم الضرورة، وترخيم التصغير، والمذكور فى هذا الباب الأولان، ويأتى الثالث فى بابه إن شاء الله تعالى . أما ترخيم النداء: فهو حذف آخر المنادى تخفيفا، وقد أشار إليه بقوله :

ترخيمًا احذِفْ المنادَى.

ثم مثله بقوله : **كيا سُعا فِيمن دعَا سُعادَا**

فى قول من دعا (سعاد)[1] فحذف المضاف.

فإن قلت : فما وجه نصبه ترخيما؟

قلت : أجاز (فيه)[2] الشارح أن يكون مفعولا له أو مصدراً فى موضع الحال، أو ظرفًا على حذف مضاف[3] فهذه ثلاثة أوجه .

ويحتمل رابعًا : وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف ، لأنه يلاقيه فى المعنى[4] .

ثم أخذ فى بيان ما يجوز ترخيمه فقال :

---

(١) أ .

(٢) أ ، جـ .

(٣) أى : وقت ترخيم ، وهو و قت اجتماع شروط الترخيم.

(٤) وأجاز المكودى وجها خامسًا، وهو أن يكون مفعولا مطلقًا لعامل محذوف ، أى : رخم ترخيما.

وَجَوَّزْنَهُ مُطْلَقًا فِى كلِّ مَا أُنِّثَ بالهَا..........

المنادى ضربان : مؤنث بالهاء ومجرد منها.

فالمؤنث بهاء يجوز ترخيمه مطلقًا، أى : بلا شرط فيرخم علمًا وغير علم وثلاثيا وأزيد نحو[1] :

أفاطمُ مَهْلاً بعض هذا التَّدللِ . . . .

---

(١) قائله: هو امرؤ القيس - وهو من الطويل -

وعجزه: وإِنْ كُنْتِ قدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأَجْمِلى

اللغة : «أفاطم» فاطمة بنت العبيد بن ثعلبة من عذرة «أزمعت» عزمت ووطنت نفسها «صرمى» هجرى وقطيعتى « أجملى » أحسنى .

المعنى : ترفقى بى يا فاطمة واتركى الدلال وإظهار الهجر، وإن كنت قد اعتزمت هجرى حقا، ووطنت نفسك عليه ، فأحسنى فى ذلك.

الإعراب : «أفاطم» الهمزة للنداء وفاطم منادى مرخم بحذف التاء «مهلا» مفعول مطلق منصوب بمحذوف «بعض» مفعول به لمحذوف أيضا ، أى دعى بعض «هذا» مضاف إليه «التدلل» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «وإن كنت » شرط وفعله والتاء اسم كان «قد أزمعت صرمى» الجملة خبر كان «فأجملى» الفاء واقعة فى جواب الشرط، وأجملى فعل أمر مبنى على حذف النون والياء فاعل .

الشاهد فيه : قوله «أفاطم» فهو اسم مؤنث مرخم بحذف التاء.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٧٦ / ٣ ، والمغنى ١/٩ ، وسيبويه ١٧٢ / ٢ .

ونحو[1]: جارِيَ لا تستنكرى عَذيرى.

و «يَا شا ادْجُنِى» أى: أَقِيمِى[2] : يُقالُ: دَجَنَ بالمكَانِ يَدْجنُ دُجُونًا أقام به.

فإن قلت : كيف قال مطلقًا ،ولترخيمه خمسة شروط:

الأول : أن يكون معينًا ، فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة كقول الأعمى «يا امرأةُ خُذى بيدى»[3] .

---

(١) قائله : هو العجاج بن رؤبة يخاطب امرأته - وهو من الرجز -

وعجزه : سَيْرِى وإشفاقِى على بَعيرِى.

اللغة : «لا تستنكرى» لا تعديه أمرًا منكرًا «عذيرى» بفتح العين وكسر الذال وسكون الياء - العذير : ما يعذر الإنسان فى عمله ، والمراد هنا : الحال التى يزاولها.

المعنى : يا جارية لا تنكرى علىّ تأهبى للسفر والذهاب فى الأرض للبحث عن العيش ، وإشفاقى على بعيرى ، فالسعى واجب على كل إنسان، والعطف على الحيوان من الإيمان.

الإعراب : «جارى» منادى مرخم بحذف التاء، لأنه نكرة مقصودة.

أى : يا جارية «لا» ناهية «تستنكرى» مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه حذف النون والياء فاعل « عذيرى» مفعول وياء المتكلم مضاف إليه «سيرى» بدل تفصيل من عذيرى «وإشفاقى» معطوف عليه، أو الواو بمعنى مع .

الشاهد : قوله «جارىَ» منادى مرخم بحذف التاء والتقدير : يا جارية، وحذف منه حرف النداء - وذلك ضرورة :

مواضعه : ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٦٨ ، وابن هشام ٢٦٨ / ٣ ، والمكودى ص ١٣١ ، وسيبويه ٣٣٠ / ١ .

(٢) أى : ياشاة أقيمى بالمكان ، وهو مثال للثلاثى.

(٣) فى ب : سقطت امرأة .

والثانى : ألا يكون مضافا ، فلا يجوز ترخيم نحو «يا طلحة الخيرِ»، وأما نحو قوله[1] :

يا عَلْقَمَ الخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إقَامَتُنَا

فنادر.

والثالث : ألا يكون مختصًّا بالنداء فلا يرخم فلة.

والرابع: ألا يكون مندوبًا (فإن المندوب)[2] لا يجوز ترخيمه، لحقته علامة الندبة أو لم تلحقه نص عليه سيبويه.

والخامس: ألا يكون مستغاثًا به، فإنه لا يجوز ترخيمه.

قلت : وقد يجاب بأن معنى قوله مطلقًا، أى: بلا شرط من الشروط التى تخص المجرد كالعلمية.

وأما هذه الشروط فاشترك فيها النوعان إلا أن (اشتراطه للإضافة)[3] فى المجرد يوهم عدم اشتراطها فى المؤنث بالهاء، فيقوى السؤال، وقد استغنى عن الأولين فى التسهيل[4] باشتراط (البناء)[5] ولم يذكر (الثالث)[6] .

---

(١) قائله : لم ينسب لقائل - وهذا الشطر من البسيط -
الإعراب: «يا علقم» يا حرف نداء علقم منادى مرخم وأصله يا علقمة وهو منصوب «الخير» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «طالت» فعل ماض والتاء للتأنيث «إقامتنا» فاعل مرفوع بالضمة ونا مضاف إليه.
الشاهد : قوله «يا علقم الخير» فإن الشاعر رخم علقمة، والحال أنه مضاف ، والخير مضاف إليه .
مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٨ / ٢ .

(٢) ب . (٣) ب ، جـ .

(٤) راجع التسهيل ص ١٨٩ .

(٥) ب ، جـ.

(٦) وفى أ (الثلاثة).

تنبيهات :

الأول : شرط المبرد فى ترخيم المؤنث بالهاء العلمية؛ فمنع ترخيم النكرة المقصودة، والصحيح جوازه لما تقدم[1].

الثانى : منع ابن عصفور ترخيم «صلعمة بن قلعمة» لأنه كناية عن المجهول الذى لا يعرف، وإطلاق النحاة بخلافه، فليس كونه كناية عن المجهول بمانع لأنه علم جنس .

الثالث : إذا ناديت طلحة ونحوه ورخمت قلت يا طلحَ ويا طلحُ بالفتح والضم - كما سيأتى ، وإن لم ترخم قلت «يا طلحة» بضم التاء.

وقد سمع وجه رابع ، وهو «يا طلحةَ»- بفتح التاء - قال النابغة[2]:

---

(١) أى : فى قوله أو غير علم مع تمثيله بجارى وياشا.

(٢) **قائله** : هو النابغة الذبيانى - زياد بن معاوية - من قصيدة يمدح بها عمرو بن الحارث الأعرج حين هرب إلى الشام، لما بلغه سعى مرة بن ربيعة به إلى النعمان وخافه - وهو من الطويل -

وعجزه : وليل أقاسيه بطىء الكواكبِ.

اللغة : «كلينى» - بكسر الكاف- دعينى «أميمة» اسم امرأة «ناصب»بمعنى منصب - من النصب وهو التعب «أقاسيه» أكابده.

المعنى : إنه يقول: دعينى لهذا الهم الناصب ومقاساة الليل البطىء الكواكب حتى كأن راعيها ليس بآيب.

الإعراب : «كلينى» جملة من فعل وفاعل ومفعول والنون للوقاية «لهم» جار ومجرور متعلق بالفعل «ناصب» - بالجر - صفة لهم «يا أميمة» يا حرف نداء وأميمة منادى مبنى على الفتح، وهو معترض بين الصفة والموصوف «وليل» عطف على هم «أقاسيه» أقاسى فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والهاء مفعول به، والجملة فى محل جر صفة لليل «بطىء»صفة لليل «الكواكب» مضاف إليه. وكيف يوصف الليل - وهو نكرة - بالمعرفة وهو بطىء الكواكب ، لأن الإضافة فى نية الانفصال.

الشاهد: قوله : «يا أميمة» حيث جاءت بفتح التاء.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٩ / ٢ ، وذكره السيوطى فى الهمع ١/١٨٥ ، وسيبويه ٣٤٦ / ١ ، والشاهد ١٣٧ فى الخزانة، وشرح المفصل ١٠٧ / ٢ .

كلينى لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ ....

فاختلف النحويون فيه ، فقال قوم : ليس بمرخم، ثم اختلفوا ؛ فقيل : هو معربٌ نصب على أصل المنادى ولم ينون لأنه غير منصوب ، وقيل: هو مبنى على الفتح ، لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح، لأنها[1] حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب.

فهو نظير «لا رجلَ فى الدار»، وأنشد هذا القائل [2]:

يا ريحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هبِّى .

بالفتح ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار فى التقدير «يا أمَيمُ» ثم أقحم التاء غير معتد بها وفتحها؛ لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث[3] وهذا ظاهر كلام سيبويه.

قلت : فعلى هذا تكون مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوية.

وللفارسى قولان:

أحدهما : أنها زيدت ثم فتحت إتباعًا لحركة الحاء.

والثانى : أنها أقحمت بين الحاء وفتحها، فالفتحة التى فى التاء هى فتحة الحاء ثم فتحت الحاء إتباعا لحركة التاء.

وقال فى شرح التسهيل : - بعد ذكره مذهب سيبويه - وأسهل من هذا عندى أن تكون فتحة التاء إتباعا لفتحة ما قبلها.

---

(١) أى الفتح وأنثه باعتبار الخبر وهو «حركة».

(٢) قائله: لم ينسب إلى قائل - وهو شطر من الرجز، وقيل : هذا ليس بشعر.

الإعراب : «يا» حرف نداء «ريح» منادى مفرد مفتوح «من نحو» جار ومجرور متعلق بهبى «الشمال» مضاف إليه «هبى» - بضم الهاء - فعل أمر والفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد : قوله «يا ريح» فإنه منادى مفرد، وكان حقه أن يضم ولكنه مفتوح.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٩ / ٢ .

(٣) المحذوفة المنوية.

قلت : هذا يوافق أحد قـولى أبى على فى الإتباع ، لكن ظاهر كـلامه فى الشرح أن التاء هى الأولى لا تاء زيدت بعد حذف الأولى فهى قول آخر.

الرابع : أجاز قـوم منهم الفراء إلحاق ألف التـأنيث الممدودة بتـائه فى الفتح فأجازوا «يا أسماء أقبلى» وليس بصحيح ، لأنه غير مسوغ. ومقيس على ما ترك فيه مقتضى الدليل.

الخامس : إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة؛ فتقول في (الوقف على يا طلح)[1] ياطلحهْ.

واختـلفوا في هذه الهـاء. فقـيل: هاء السكت وهو ظاهر كـلام سيبـويه، وقيل: هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة، وإليه ذهب المصنف . قال (فى)[2] التسـهيل[3]: ولا يستـغنى غالبـا فى الوقف على المرخم بحذفـها عن إعـادتها أو تعويض ألف منها، وأشار بالتعويض إلى قوله[4]:

---

(١) وفى أ (فى المرخم).

(٢) أ .

(٣) التسهيل ص ١٨٩.

(٤) قائله : هو القطامى واسمه - عمير بن شبيم - وهو من الوافر .

وعجزه : ولايَكُ موقفٌ منكِ الوَداعا.

اللغة : ضباعا» أراد ضباعة بنت زفر بن الحرث.

الإعراب : «قفى» فعل أمر وفاعله، من وقف «قبل» ظرف منصوب على الظرفية «التفرق» مضاف إليـه «يا ضباعا» يا حرف نداء وضـباعا منادى مفـرد معرفة مرخم وأصله ضـباعة «ولايك» أصله ولا يكن ، فحذفت النون للـتخفيف «موقف » اسم يكن مرفـوع بالضمة الظاهرة «منك» جار ومـجرور متـعلق بمحذوف صفـة لموقف في محل رفع، والتـقدير: موقف حاصل منك «الوداعا» خبر يكن.

الشاهد : قوله «يا ضباعا» حيث عوض الألف فيه عن الهاء ، وأصله ، ضباعة.

مواضـعه : ذكره من شـراح الألفية : الأشمـونى ٤٦٨/ ٢ ، وذكره السيـوطىِ في الهمع ١٨٥ / ١ . وسيبويه ٣٣١ / ,١ والشاهد: ١٤٣ في الخزانة.

قِفِى قَبْلَ التفرُّقِ يا ضُبَاعَا ....

فجعل ألف الإطلاق عوضا (عن)[1] الهاء، ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا فى الضرورة.

وأشار بقوله (غالبا) إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض، حكى سيبويه (يا حَرْمَل) فى الوقف بغير هاء.

قال الشيخ أبو حيان : أطلقوا فى لحاق هذه الهاء، ونقول : إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق.

ثم قال :

....وَالذِى قَد رُخِّمَا

بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ ....

أى : لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء.

فعلم أن قوله : (ومع الآخر احذِفِ الذى تَلا) خاص بالمجرد منها.

وما ذكره هو مذهب عامة النحويين ، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيًا بعد حذف التاء على لغة من لم يراع المحذوف ، ومنه قوله[2] :

---

(١) أ. وفى ب. جـ (من).

(٢) قائله : هو أنس بن زنيم يخاطب به الحرث بن بدر الغدانى حين ولاه عبيد الله بن زياد سرّق (إحدى كور الأهواز) - وهو من الطويل -

وعجزه:

.... فكُنْ جُرذًا فِيهَا تَخُونُ وتَسْرقُ

اللغة : «جرذا» - بضم الجيم وفتح الراء - وهو ضرب من الفأر ويجمع على جرذان.

الإعراب: «أحار» الهمزة حرف نداء وحار منادى مفرد معرفة مرخم، والتقدير: يا حارثة ابن بدر «بن» مبنى على الفتح مع المنادى وبدر مضاف إليه « قد» حرف تحقيق «وليت» فعل وفاعل «ولاية» منصوب على المفعولية «فكن» أمر من كان واسمه ضمير مستتر فيه «جرذا» خبره منصوب بالفتحة الظاهرة «فيها» جار ومجرور يعود على الولاية «تخون» فعل مضارع مرفوع بالضمة والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة صفة لجرذا «وتسرق» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه وهى عطف على تخون.

=

أَحَارُ بنَ بدرٍ قَدْ وَلِيتَ وِلايَةً ....

يريد : أحارثةُ.

وقول الآخر[1] :

يا أَرْطُ إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قُلْتَهُ ....

يخاطب أرطاة بن سهية.

قال الشيخ أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن المؤنث يجوز فى ترخيمه وجهان:

أحدهما : حذف التاء وهو الكثير.

= الشاهد : قوله «أحار» حيث أريد به حارثة، فأولا رخمه بحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف وثانيا بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٩ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١/١٨٣.

وعجزه : والمرء يَسْتَحْيِى إذا لم يَصْدُقِ.

(١) قائله : هو زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية - وهو من الكامل -

الإعراب : « يا أرط» يا حرف نداء أرط منادى مفرد معرفة مرخم أصله يا أرطاة «إنك» إن حرف توكيد والكاف اسم إن « فاعل » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « ما قلته » ما موصولة قلته فعل وفاعل ومفعول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «المرء» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «يستحيى» فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «إذا» للشرط «لم»حرف نفى وجزم وقلب «يصدق» فعل مضارع مجزوم بلم وهو فعل الشرط وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق، والتقدير: إذا لم يصدق يستحيى.

الشاهد : قوله : «يا أرط» حيث أريد يا أرطاة ، فأولا رخمه بحذف التاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ، وثانيا رخمه بحذف الألف على لغة من نوى رد المحذوف وهو الألف.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٧٠ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١/٨٤.

والآخر : حذفها مع ما قبلها كالحذف فى منصور ، لكان قولا. وتقدير أن الشاعر فى البيت الواحد نوى الترخيم أولا ثم نوى الترخيم ثانيا فى الكلمة الواحدة حال النطق بها - يحتاج إلى وحى يسفر عن هذا التقدير، انتهى.

ثم انتقل إلى المجرد فقال :

.... وَاحظُلاَ   تَرْخيمَ مَا منْ هذه الهَا قد خَلاَ

إلاَّ الربَاعِيَّ فَما فَوْقُ العَلَمْ   دُونَ إضَافَةٍ وإسْنَادٍ مُتَمّ

أى : امنع ترخيم ما خلا من الهاء إلا ما اجتمعت فيه أربعة شروط :

الأول : أن يكون زائدا على الثلاثة فلا يجوز ترخيم الثلاثى تحرك وسطه نحو «حكَم» أو سكّن نحو «بكر» هذا مذهب الجمهور ، وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط(١) ونقل عن الكوفيين، وفيه نظر؛ لأنه (قد)(٢) نقل عن الكسائى المنع إلا (أن)(٣) يثبت له قولان.

وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور: لا يجوز ترخيمه قولا واحداً. وقال فى الكافية: ولم يرخم نحو بكر أحدٌ، وليس كما قالا بل فيه خلاف؛ حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه، ونقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبرى وصاحب النهاية وابن هشام(٤) وابن الخشاب.

قلت: وفصل بعض المتأخرين بين لازم السكون وعارضه، فقال : لو سمى «بضرب» - المبنى للمفعول - ثم سكن لما امتنع ترخيمه، ولو سمى به بعد الإسكان لم يجز ذلك:

الثانى : أن يكون علمًا ، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو«يا غَضَنْفَ» فى غضنفر قياسا على قولهم : «أطرِقْ كرَا» و «يا صاح».

---

(١) أى : تنزيلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، ولهذا كان نحو سقر غير مصروف.

(٢) ب .

(٣) ب، جـ .

(٤) ابن هشام ، الخضراوى.

الثالث : ألا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم «بَرَقَ نحرُهُ» ونحوه وسيأتى الكلام عليه.

الرابع :ألا يكون ذا إضافة ، خلافا للكوفيين فى إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله(١):

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا

هذا عند البصريين نادر، وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره، كقوله(٢):

يا عبدَ هَلْ تَذْكُرُنِى ساعة ....

يريد : يا عبد هند، وعبد هند . علم له، وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضا فى قوله : يا علقم الخير.

فإن قلت : أهمل المصنف من شروط ترخيم المجرد ثلاثة:

---

(١) قائله : هو زهير بن أبى سلمى، من قصيدة قالها حين بلغه أن بنى سليم أرادوا الإغارة على بنى غطفان - وهو من الطويل -

وعجزه : أوَاصِرَنَا والرحْم بالغيبِ تُذْكرُ.

اللغة : «حظكم» نصيبكم «أواصرنا» الأواصر : القرابات ، الواحدة الآصرة.

المعنى : خذوا حظكم من مودتنا ومسالمتنا، وكانوا قد عزموا على غزو قومه.

الإعراب : «خذوا» فعل وفاعل «حظكم» مفعول منصوب بالفتحة، والضمير مضاف إليه«يا آل» يا حرف نداء آل منادى منصوب «عكرم» مضاف إليه ، وأصله يا عكرمة «واذكروا» فعل وفاعل عطف على خذوا «أواصرنا» مفعول به منصوب بالفتحة ونا مضاف إليه «والرحم» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «بالغيب» جار ومجرور متعلق بتذكر « تذكر» جملة فى محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد : قوله «يا آل عكرم» حيث رخم المضاف إليه من المنادى وأصله يا آل عكرمة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٧٠ / ٢ وذكره السيوطى فى الهمع ١/١٨١ ، وفى شرح المفصل ٢/٢٠ والإنصاف ١/٢١٥ ، وسيبويه ١/٣٤٣ ، والشاهد ١٣٨ فى الخزانة.

(٢) قائله : هو عدى بن زيد - وهو من السريع -

وعجزه : .... فى موكب أورائدا للقَنِيصْ

=

أحدها : ألا يكون مختصا بالنداء[1] .

والثانى : ألا يكون مندوبا.

والثالث : ألا يكون مستغاثا.

قلت : أما الأول فلم ينبه عليه، وأما الثانى والثالث فقد تقدم ما يرشد إليهما وهو نصه على التزام حرف النداء معهما، لأن علة التزامه هى علة منع ترخيمهما، وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام.

كقوله[2]: .... أَعَامِ بْنَ صَعْصَعَةَ بْنِ سعْدِ

قال ابن الصايغ : وهذا ضرورة، وقد ناداه بغير يا، وذلك ممنوع وقد سمع ترخيمه.

= اللغة : «موكب» - بفتح الميم وسكون الواو وكسر الكاف والموكب القوم الركوب على الإبل، والجمع مواكب «رائدا» من الرود وهو الطلب ، يقال : بعثنا رائدا يرود لنا الكلأ أى ينظر ويطلب «القنيص» - بفتح القاف وكسر النون - وهو الصيد.

الإعراب : «يا عبد» يا حرف نداء وعبد منادى مرخم مضاف إذ أصله عبد هند «هل» للاستفهام «تذكرنى» فعل وفاعل ومفعول والنون للوقاية «ساعة» منصوب على الظرفية «فى موكب» جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الضمير المرفوع فى تذكرنى «أو رائدًا» نصب على الحال أيضا «للقنيص» متعلق به.

الشاهد : قوله «يا عبد» فإنه منادى مضاف مرخم، لأن أصله يا عبد هند فرخمه بحذف المضاف إليه .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٧٠ / ٢ .

(١) فلا يرخم نحو فلُ وفلة.

(٢) قائله : هو الأحوص بن شريح الكلابى - وهو من الوافر -

وصدره : تمنَّانِى ليقتُلَنى لقيطٌ ....

اللغة : «تمنانى» بلانى من البلاء «لقيط» اسم رجل .

الإعراب : «تمنانى» تمنى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول «لقيط» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «ليقتلنى» اللام للتعليل ويقتل فعل مضارع منصوب بأن بعد لام التعليل والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير مستتر فيه «أعام» الهمزة للنداء عام منادى مستغاث به مرخم وأصله يا عامر (بن) صفة لعامر «صعصعة» مضاف إليه . =

ومع اللام كقوله[1] :

كلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنهُمُ   يا لَتَيمِ اللهِ قُلنَا يالمَالِ

ثم اعلم أن الخالى من تاء التأنيث إذا استوفى شروط الترخيم فالمحذوف منه للترخيم إما حرف وإما حرفان وإما كلمة، فالذى يحذف منه حرف نحو «حارث» و «مالك» فتقول «يا حار» و «يا مال» وأما الذى يحذف منه حرفان فقد أشار إليه بقوله :

ومَعَ الآخِرِ احذفِ الذى تَلاَ..

أى : احذف مع الآخر ما قبله بخمسة شروط :

الأول : أن يكون حرف لين ، فلو كان حرفًا صحيحًا حذف الآخر وحده، فتقول فى «سفرجل «وقِمَطْرٍ» يا سفرْج ويا قِمَط، خلافا للفراء فى نحو قمطر» فإنه يقول يا قِمَ بحذف حرفين.

الثانى :أن يكون ساكنا، فلو كان متحركا لم يحذف فتقول فى «هَبَيَّخ» و«قَنَوَّر»[2] يا هَبىَّ ويا قنوّ - بحذف الآخر وحده.

= الشاهد : قوله «أعام» فإنه منادى مستغاث به وليس فيه لام الاستغاثة، وقد رخم إذ أصله «أعامر».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٧١ / ٢ ، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٨١.

(١) قائله : هو مرة بن الروّاغ من بنى سعد   - وهو من الرمل -

الإعراب : «كلما» منصوب على الظرفية وناصبها الفعل قلنا وجاءتها الظرفية من ما، فإنها تحتمل أن تكون مصدرية والجملة بعدها صلة فلا محل لها، وأن تكون اسمًا نكرة بمعنى وقت والجملة بعدها فى موضع خفض على الصفة «نادى» فعل ماض «مناد» فاعل «منهم» جار ومجرور فى محل رفع صفة لمناد «يا» حرف نداء «لتيم الله» منادى مستغاث به «قلنا» فعل ماض ونا فاعله، والجملة وقعت جوابا لقوله كلما «يا لمال» يا حرف نداء لمال منادى مستغاث به وهو مرخم، إذ أصله يا لمالك.

الشاهد : قوله «يا لمال» فإنه منادى مرخم مستغاث به وفيه اللام.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٧١ / ٢ .

(٢) هبيخ - بفتح الهاء وتشديد الياء - الغلام الممتلئ . أى : السمين ، وقنور - بفتح القاف والنون وتشديد الواو - الصعب اليبوس من كل شىء.

الثالث : أن يكون زائدًا ، فلو كان أصليًّا لم يحذف فتقول فى «مختار» يا مختا ولا تحذف الألف، لأنها بدل العين، وعن الأخفش أنه يحذف مع الآخر وأجاز الجرمى فى «منقاد» يا منق.

الرابع : أن يكون رابعًا فصاعدا، فلو كان ثالثًا نحو «عماد» و «سعيد» و«ثمود» فمذهب البصريين أنه يرخم بحذف آخره فقط، ونقل المصنف عن الفراء أنه أجاز فى نحو «عماد» و«سعيد» وجهين : حذف الآخر وحده كالبصريين وحذفه مع الألف والياء فتقول : يا عم وياسع ، وأما فى ثمود فيحذف الحرفين ولا يجيز يا ثمو، لأن بقاء الواو يستلزم عدم النظير ، ونقل غيره عن الفراء أنه يحذف الحرفين فى ثمود ويحذف الآخر فقط فى عماد وسعيد.

الخامس : أن يكون قبله حركة مجانسة ، فلو كان قبل الواو والياء فتحة نحو «غُرنَيق»[1] و «فرعون»، فمذهب الجرمى والفراء أنه يحذف مع الآخر كالذى قبله حركة مجانسة لا يفرقان بين النوعين. قال فى شرح الكافية:

وغيرهما لا يرى ذلك بل يقولون : يا فرعو ويا غرنى. قلت : وذكر الجرمى أن ما ذهب إليه هو مذهب الأكثرين.

وإلى هذا الخلاف أشار بقوله :

.... والخلْفُ فِى ..... وَاوٍ وَيَاءٍ بهمَا فَتْحٌ قُفِى

فإن قلت : إطلاقه يوهم إجراء الخلاف فى نحو «مصطَفَوْنَ» - علمًا -لأن واوه قبلها فتحة، وليس كذلك ، بل يقولون فى ترخيمه يا مُصْطَف وجها واحدًا، وقد نبه فى شرح الكافية على ذلك.

---

(١) غرنيق - بضم الغين وسكون الراء وفتح النون - طير من طيور الماء طويل العنق.

قلت : الواو في مصطفون ونحوه من الجمع بعد الضمة مقدرة، لأن أصله مصطفيون فأعل على ما اقتضاه التصريف[1] فليست الواو في التقدير بعد فتح، وإلى هذا أشار بقوله في التسهيل[2] : مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة.

ومثال ما حذف منه حرفان، لاجتماع الشروط المذكورة عمران وحماد وأسماء وزيدان ومسلمات - علمين - وحمدون ومنصور وزيدون وملكوت - علمين - (وجعفر ومسكين)[3] وغسلين وعفريت - أعلاما.

ثم أشار إلى ما يحذف منه كلمة بقوله :

وَالعَجْزَ احْذِفْ مِنْ مركَّب

إذا رخم المركب حذف عجزه نحو «يا بعلَ» و «يا سيبَ» في بعلبك وسيبويه، وفي خمسة عشر - علما - يا خمسةَ ، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء فتقول : يا سيبوَيْ ، وقال ابن كيسان: لا يجوز حذف الثاني من المركب بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت : يا بعلبَ ويا حضرمَ، لم أرَ به بأسًا ، والمنقول أن العربَ لم ترخم[4]. وإنما أجازه النحويون.

تنبيه :

إذا رخمت «اثنا عشر، واثنتا عشرة» - علمين - حذفت العجز مع الألف قبله «يا اثنَ ، واثنتَ» كما يقال في ترخيمهما لو لم يركبا، نص على ذلك سيبويه وعلّته أن عجزهما بمنزلة النون، ولذلك أعربا.

وقَوْله :

.... وقَلْ تَرخِيمُ جُمْلةٍ وذا عَمرٌو نَقلْ

---

(١) وإنما جعله بالياء مع أنه واوى ، لأن آخر المقصور يقلب ياء في المثنى والجمع على حدة وإنما كان واويًا لأنه من الصفوة.

(٢) التسهيل ص ١٨٨ .

(٣) ب ، جـ .

(٤) أى : لم ترخم المركب.

قال المصنف : أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادًا كتأبط شرًا، وهو جائز لأن سيبويه حكى ذلك فى (بعض)[1] أبواب النسب فقال: تقول فى النسب إلى تأبط شرًا تأبطىّ ، لأن من العرب من يقول : يا تأبط، ومنع ترخيمه فى باب الترخيم ، فعُلِم بذلك أن منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل، وقال الشارح:

فعلم أن جوازه على لغة قليلة، وإلى هذا أشار بقوله : (وذا عمرو نقل) وعمرو هو اسم سيبويه.

قال الشيخ أبو حيان : وهو غير صحيح ، لأن سيبويه لم ينص على ترخيمه ، بل قال: من العرب من يفرد فيقول : «يا تأبط أقبل» فيجعل الأول مفردًا، وليس مناقضًا لما قرره من أن المحكى لا يرخم، بل أراد أن من العرب من يفردها لا على جهة الترخيم.

ولذلك قال من يفرد ولم يقل من يرخم ، ولا نعلم خلافًا عن أحد من النحويين أن المحكى لا يرخم.

واعلم أن فى ترخيم المنادى لغتين :

الأولى: أن ينوى المحذوف.

والثانية: ألا ينوى.

وقد أشار إلى الأول بقوله :

وإنْ نَوَيْتَ بَعدَ حَذْفِ مَا حُذِفْ ... فالباقِيَ استَعْمِلْ بمَا فيه أُلِفْ

أى : إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم تركت ما قبله على حاله قبل الحذف واستعملته بما فيه من حركة نحو «يا حارِ، ويا جعفَ، ويا منصُ» فى حارث وجعفر ومنصور، أو سكون «يا قمطْ» فى (نحو)[2] يا قمطر، خلافا للكوفيين، فإنهم لا يرخمون قمطرا أو نحوه مما قبل آخره ساكن إلا على لغة من لم ينو، وتقدم مذهب الفراء فى حذفه.

---

(١) ب ، جـ. (٢) ب ، جـ .

تنبيه :

مقتضى قوله : (بما فيه ألف) ألا يغير ما بقى عن شىء مما كان عليه قبل الحذف . ويرد على إطلاقه مسألتان:

الأولى: ما كان مدغما فى المحذوف وهو بعد ألف ، فإنه إن كانت له حركة فى الأصل حركت بها نحو : «مُضارّ، وتَحاجّ»، فتقول فيهما يا مضار - بالكسر - إن كان اسم فاعل، - وبالفتح - إن كان اسم مفعول، ويا تحاج - بالضم - لأن أصله تحاجُج.

وإن كان أصلى السكون حرك بالفتحة ، لأنها أقرب الحركات إليه نحو«أسحار» اسم نبت ، تقول فيه «يا أسحار» - بفتح الراء - هذا مذهب سيبويه.

ثم اختلف عنه فقال السيرافى : يتحتم الفتح ، وقال الشلوبين : يختاره ويجيز الكسر، ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين، وهو مذهب الزجاج. ونقل عنه أيضًا صاحب رءوس المسائل أنه يسقط كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهى إلى متحرك؛ فعلى هذا تقول «يا أسْحَ» .

الثانية : ما حذف لواو الجمع نحو «قاضون» فإنه إذا رخم بحذف الواو والنون رد إليه ما حذف منه؛ لزوال سبب الحذف، هذا مذهب الأكثرين، واختار فى التسهيل عدم الرد.

ثم أشار إلى الثانية بقوله:

وَاجْعَلْهُ إنْ لمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كما لو كَانَ بالآخِرِ وضْعًا تُمِّمَا

أى : إذا لم تنو المحذوف ، فاجعل الباقى بعد الحذف كالاسم التام المصوغ على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخرًا فى الوضع فتقول : «يا حارُ، ويا جعفُ ويا منصُ، ويا قمطُ» - بالضم - فى الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شىء.

تنبيهان:

الأول : لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة، فتقول فى «ناجية» يا ناجى - بالإسكان - وهو علامة تقدير ضمها.

الثانى : يجوز فى نحو «يا حار بن عمر» على هذه اللغة - ضم الراء وفتحها- كما جاز ذلك فى نحو «يا زيد بن عمرو» ، ثم فرع على الوجهين المذكورين فقال :

فَقُلْ عَلَى الأوّلِ فى ثمود يا ثَمُو ويا ثَمِي عَلَى الثانى بيا

يعنى بالأول لغة من ينوى، وبالثانى لغة من لا ينوى ، فتقول فى ترخيم ثمود على الأول يا ثمو ، لأن الواو محكوم لها بحكم الحشو، فلم يلزم مخالفة النظير ، وعلى الثانى يا ثمى بقلب الواو ياء، لتطرفها بعد الضمة كما فعل فى أَدْلٍ ونحوه، وذلك لأن بقاءها على هذا التقدير مستلزم عدم النظير ، إذ ليس فى الأَسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة، وإذا رخمت «صَمَيان، وكَروان»[1] قلت على الأول يا صمى ويا كرو، وعلى الثانى يا صما ويا كرا - بقلب الياء والواو ألفًا، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ولا مانع.

وإذا رخمت : «سقاية وعلاوة»[2] قلت على الأول يا سقايُ ويا علاو، وعلى الثانى يا سقاءُ ويا علاءُ - بإبدال الياء والواو (همزة)[3] لتطرفهما بعد ألف زائدة.

وأما نحو «غاوٍ» فتقول فيه على الأول يا غاوِ وعلى الثانى يا غاوُ ، ولا تبدلها همزة لوجهين:

أحدهما : ألاَّ يتوالى إعلالان، لأن لامه أعلت.

والثانى: (أنه)[4] صار كاسم تام على ثلاثة أحرف، وما كان كذلك لا تقلب واوه همزة نحو «واو» ذكر ذلك الشيخ أبو حيان.

---

(١) الصميان فى الأصل هو التقلب والتوثب، ويقال رجل صميان أى : شجاع.

(٢) علاوة - بكسر العين - ما علقته على العير بعد تمام الوقر.

(٣) ب، جـ . (٤) أ .

وإذا رخمت «شـاة» قلت على الأول ياشا وعلى الثـانى يا شاة، برد اللام، لبقائها على حرفين ثانيهما حرف علة، ولا يكون كذلك اسم متمكن.

وإذا رخمت «ذات» قلت على الأول يا ذا وعلى الثـانى يا ذوا برد المحذوف لما ذكر فى شاة.

وإذا رخـمت «لات» قلت على الأول يالا وعـلى الثـانى يالا، برد اللام - لأنه لا يعلم له ثالث فيرد.

وإذا رخمت «سُفيرج» تصغير سفرجل قلت على الأول يا سفيرِ وعلى الثانى يا سفيرُ (عند الأكثرين)[1].

وقال الأخفش يا سـفيرلُ - برد اللام المحذوفة ، لأجل التصـغير ، وفروع الباب كثيرة، وفيما ذكرناه كفاية.

ثم أشار إلى ما يلزم فيه الوجه الأول بقوله:

وَالتزِمِ الأوَّلَ فى كمُسْلِمَهْ وَجَوِّزِ الوجْهينِ فى كَمَسْلَمَهْ

يعنى أن الوجـه الأول وهو الترخـيم على لغة من نوى يلـتزم فى الصـفات المؤنثة بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث نحو «مسلمة» فيقال فيه يا مسلم - بالفتح - ولا يجوز ترخيمه على الوجـه الثانى ، لأنه لو قيل (فيه)[2] يا مسلم - بالضم - لالتبس بالمذكر بخلاف العلم نحو مسلمة، فإنه يجوز ترخيمه على الوجهين، لأن التاء فيه ليست للفرق.

قيل : وكلامه فى التسهـيل ، يدل على اعتبار اللبس فى العلم ، وقد فهم من ذلك أن نحو. «ربعة» يجوز ترخيمـه على الوجهين وإن كان صفة ، لأن التاء فيه ليست للفرق.

---

(١) أ ، جـ .

(٢) أ .

تنبيه:

لالتزام الوجه الأول سببان :

أحدهما: ما ذكر، والثانى : لزوم عدم النظير بتقدير التمام ، فيمتنع الوجه الثانى فى أمثلة منها «طيلسان - بكسر اللام - إذ لو رخم على (تقدير التام لزم)[1] وجود فَيْعل - بكسر العين - فى الصحيح ، وهو مفقود إلا ما ندر من «صيقل» - اسم امرأة. وبَيْئِس - فى قراءة[2] ، ومنها حبلوى وحمراوى، فإنهما لو رخما على هذا الوجه، لقيل فيهما يا حبلى ويا حمرا فيلزم من ذلك ثبوت مالا نظير له. وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين من واو، وهما لا يكونان إلا للتأنيث ، ومنها «عُرقوة، وحذرية» فإنهما لو رخما عَلى هذا الوجه لقيل فيهما يا عرقى ويا حذرى ، فيلزم وجود فُعلى وفعلى، وهما بناءان مهملان.

فإن قلت : لم أهمل ههنا ذكر السبب الثانى، وقد ذكره فى الكافية والتسهيل؟ قلت : هو سبب مختلف فيه . وممن ذهب إلى اعتباره الأخفش والمازنى والمبرد ونقل عنهم فى ترخيم حبلوى، ونقل عن الأخفش فى طيلسان، ونقله ابن أصبغ عن كثير من النحويين.

وذهب السيرافى وغيره إلى عدم (عدم)[3] اعتباره، فأجاز الترخيم فى المسائل المتقدمة، فلعله تركه (لذلك)[4] وقوله :

وَلاضطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

يرخم فى الضرورة ما ليس منادى بشرط أن يكون صالحا لأن ينادى نحو «أحمد» فتقول فيه يا أحم.

---

(١) ب . وفى أ ، جـ (لغة من لم ينو للزم).

(٢) قراءة شعبة عن عاصم، وبعذاب بيئس - بياء ساكنة قبل همزة مكسورة.

(٣) أ ، جـ .

(٤) ب ، جـ . وفى أ (كذلك).

وقد فهم من عدم تقييده جواز ترخيمه على الوجهين : (أما جواز ترخيمه)[1] على تقدير التمام فمجمع على جوازه كقوله[2] :

لَنعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضوءِ نَارِهِ ... طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرْ

يعنى : ابن مالك.

وأما ترخيمه على نية المحذوف فأجازه سيبويه ومنعه المبرد، وهو محجوج بالقياس على النداء وبالسماع كقوله[3] :

---

(١) أ - وفى ، جـ (أما ترخيمه).

(٢) قائله : هو امرؤ القيس بن حجر الكندى - وهو من الطويل -

اللغة : «الفتى» المراد به هنا الرجل الكريم «تعشو» ترى ناره من بعيد فتقصدها «الخصر» - بفتح الخاء والصاد - شدة البرد.

المعنى : يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم يوقد النيران ليلا ليراها السائرون فيقصدوا نحوها . ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد.

الإعراب : «لنعم» اللام للتوكيد ونعم فعل ماض «الفتى» فاعل «تعشو» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر والجملة فى محل نصب حال من فاعل نعم «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بتعشو «ناره» مضاف لضوء والهاء مضاف إليه «طريف» خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، أى هو طريف ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة «نعم الفتى» «بن» صفة لطريف «مال» مضاف إليه وأصله مالك ، فحذفت الكاف ضرورة، «ليلة» متعلق بتعشو «الجوع» مضاف إليه «والخصر» معطوف على الجوع.

الشاهد : «ابن مال» فإن أصله ابن مالك . رخمه فى غير نداء للضرورة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٧٧ / ٢ ، وابن هشام ٣/٢٧٧ ، وابن عقيل ٢/٢١٩ ، وابن الناظم، والسيوطى ص ١٠٦ ، وسيبويه ٣٣٦ ، ٤٤٥ / ١ ، والسيوطى فى الهمع ١/١٨١ .

(٣) قائله : هو أوس التيمى - وهو من البسيط -

الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «ابن» اسم إن «حارث» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أشتق» فعل الشرط والفاعل ضمير وأصله أشتاق فحذفت منه الألف لالتقاء الساكنين «لرؤيته» جار ومجرور متعلق بأشتق «أو» عاطفة «أمتدحه» فعل ومفعول والفاعل ضمير وهو عطف على جملة أشتق «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط وإن حرف توكيد ونصب =

إِن ابنَّ حارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لرؤيَتِه   أَو أَمْتَدِحْهُ فإنّ النَّاس قَدْ عَلمُوا

وقوله[1] :

. . . .   وَأَضْحَتْ مِنكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

أنشدهما سيبويه ، وأنشد المبرد[2]:

= «الناس» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «قد» حرف تحقيق «علموا» فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر إن ومفعول علموا محذوف تقديره قد علموا ذلك منى.

الشاهد : قوله «حارث» فإن أصله حارثة فرخمه فى غير النداء على نية الحذف لأجل الضرورة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٧٧ / ٢ ، وابن الناظم ، وسيبويه ١/٣٤٣.

(١) **قائله** : هو جرير بن عطية الخطفى   - وهو من الوافر -

وصدره :   أَلاَ أَضْحَتْ حِبالُكُمُ رِماما.

اللغة : «أضحت» صارت وتحولت «حبالكم» - جمع حبل - وهو العهد «رماما» - جمع رمة وهو القطعة البالية من الحبل «شاسعة» بعيدة بعداً كثيراً «أماما» اسم امرأة.

المعنى : إنه يقول: ما كان بينى وبينكم من أسباب التواصل قد انقطع. ثم رجع، إلى نفسه يخاطبها: وأصبحت محبوبتى أمامة بعيدة عنى ليس فى وصلها مطمع.

الإعراب : «ألا» حرف تنبيه «أضحت» فعل ماض ناقص من أخوات كان والتاء للتأنيث «حبالكم» اسم أضحى والضمير مضاف إليه «رماما» خبر أضحت الأولى «أضحت» فعل ماض ناقص «منك» جار ومجرور متعلق بها «شاسعة» خبر أضحت مقدم «أماما» اسمها مؤخر مرفوع على التاء المحذوفة للترخيم، والألف للإطلاق.

الشاهد : قوله «أماما» حيث رخمت فى غير النداء للضرورة بحذف التاء وأصلها أمامة ورخمت على لغة من ينتظر ، ولو رخمت على لغة من لا ينتظر لقيل: أمامُ - بالرفع -

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٢/٤٧٧ ، وابن هشام ٣/٢٨، وابن الناظم. وذكره سيبويه ١/٣٤٣ ، والإنصاف ١/٢١٧ ، والشاهد ١٤٢ فى الخزانة .

(٢) **قائله** جرير بن عطية أيضا   - وهو من الوافر-

روى البيت السابق برواية أخرى فيكون «أماما» منادى مرخما ولا يكون فى البيت حينئذ شاهد على هذه الرواية الثانية ، وهذه الرواية أليق بنظم البيت ، لأنه ذكر العهد فى صدر البيت ثم رد العجز على الصدر.

. . . . وما عَهْدِى كعهدكِ يا أمَامَا

قـال فى شرح الكافيـة · والإنصاف يـقتـضى تقـرير الروايتين، ولا تدفع إحداهما بالأخرى.

وفهـم من الشرط المذكـور أن المعرف بأل لا يرخم فى غـير النداء ، لـعدم صلاحيته للنداء، ولهذا خطئ من جعل (من)[1] ترخيم الضرورة قول العجاج[2]:

أوَالِفًا مكة من وُرْقِ الحَمِى

فإن قلت : فهل يشترط فى ترخيم الضرورة علَمِيَّة أو تأنيث بالهاء؟

قلت : لا . ونص على ذلك فى التسهيل[3] وهو المفهوم من إطلاقه هنا.

ومن ترخيم النكرة (قوله)[4][5] :

---

(١) ب ، جـ .

(٢) قائله : هو العجاج بن رؤبة. -- وهو من الرجز -

اللغة : «أوالفا» جـمع آلفة من آلف يألف آلفـة، ويروى قواطنا جمع قـاطنة يعنى مقيـمة «ورق» - بضم الواو وسكون الراء - جمع ورقاء - وهى التى فى لونـها بياض إلى سواد يقال : جـمل أورق «الحمى» - بفتح الحاء وكـسر الميم - أصله الحمام فـحذفت الألف، لأنها زائدة وأبدل إحدى الميمين ياء.

الإعراب : «أوالفًا» نصب على الحال من قوله «القاطنات» قبله (القاطنات البيت غير الديم) «مكة» نصب على أنه مفعول أوالفًا «من» بيانية «ورق» مجرور به «الحمى» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «الحمى» فـإن أصله الحمام فقيل : إنه رخـمه للضرورة، ورد بأنه لا يصلح للضروورة لكونه بأل، وإنما هو حذف لا على طريق الترخيم.

مواضـعه : ذكره من شراح الألـفية : الأشمونى ٢/٤٦٧ ، وابن عـقيل ٨٩ / ٢ ، وابن الناظم ، والسـيوطى ص ١٠٦، وفى همعـه ١٨١ / ١ ، ١٥٧ / ٢ . وذكره سـيويه ٨، ١/٥٦ ، وشرح المفصل ٦/٧٥ والإنصاف ٢/٢٩٩ .

(٣) التسهيل ١٨٩ .

(٤) أ .

(٥) قائله : هو عبيد الأبرص -وهو من الخفيف -

وبعده : ليس رسم على الدفين ببال فلوى ذروة فجنى ذيال. =

ليس حَيٌّ على المَنونِ بِخَالِ

يعنى : بخالد .

= الإعراب : «ليس» فعل ماضٍ ناقص «حى» اسمها «على المنون» جار ومجرور صفة لحى «بخال» الباء حرف جر زائد وخال خبر ليس.

الشاهد : قوله «بخال» حيث إنه رخم النكرة وأصله بخالد.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٧٦ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١/١٨١.

الاختصاص

الاختصاصُ كنداءٍ دونَ يا   كأيُّها الفتَى بإثْرِ ارْجُونِيَا

الاختـصـاص: مـا جىء به على صورة هى لغـيره توسعـا، كمـا يرد الأمر بصيغة الخبر والخبر بصيغة الأمر[1].

والباعث على الاختصاص فخر أو تواضع، أو زيادة بيان.

والمخصـوص اسم ظاهر بعد ضمـير متكلم يخـصه أو يشارك فـيه، وذلك الاسم ثلاثة أنواع:

الأول: أيها وأيتهـا نحو «أنا أفعل كذا أيُّها الرجلُ» و «اللهم اغفـر لنا أيتُها العصـابةُ»[2] وأى هنا مـبنية على الضم، ويلزم وصـفهـا باسم جنس معـرف بأل واجب الرفع على ما تقدم فى النداء.

الثانى: المعرف بالإضافة، كقوله ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نُورَثُ»[3].

قال سيـبويه: أكثر الأسماء دخـولا فى هذا الباب بنو فلان ومعشر مـضافة وأهل البيت وآل فلان.

الثالث: المعرف بأل كقولهم «نحن العربَ أقرى الناسِ للضيف»، وقد يكون علماً كقول رؤبة[4]:

بنَا تَميمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ

---

(١) الأمر على صورة الخـبر نحو قوله تعـالى: ﴿والوالدات يرضعن﴾ أى: ليرضـعن، والخبر على صورة الأمر نحـو «أحسن بزيد» فإن صورته صورة الأمر وهو خبـر على المشهور إذ هو فى تقدير ما أحسنه.

(٢) العصابة - بكسر العين - الجماعة الذين أمرهم واحد، وجملة الاختصاص فى المثالين فى موضع نصب على الحال، والمعنى أنا أفعل ذلك مخـصوصا من بين الرجال، واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب.

(٣) هذا جزء من حديث وتمامه «ما تركناه صدقة» رواه البزار بلفظ نحن، ورواه الكسائى بلفظ إنا.

(٤) قائله: هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز. =

ولا يدخل فى هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة.

قال سيبويه: ولا يجوز أن يذكر إلا اسمًا معروفا، ولم يقع المختص مبنيا إلا بلفظ أيها وأيتها، وأما غيرهما فالمنصوب والناصب واجب الإضمار تقديره أخص.

وأما أيها وأيتها فمذهب الجمهور أنهما فى موضع نصب بأخص مضمرا أيضا.

وذهب الأخفش إلى أنه منادى. قال: ولا ينكر أن ينادى الإنسانُ نفسَه، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه: «كلٌّ الناس أفقه منك يا عمر».

وذهب السيرافى إلى أن «أيًّا» فى الاختصاص معربة، وزعم أنها تحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: أنا أفعل كذا، هو أيها الرجل، أى: المخصوص به.

والثانى: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور.

والأكثر فى هذا الاختصاص أن يلى ضمير متكلم كما سبق، وقد يلى ضمير مخاطب كقولهم «بك اللهَ نرجو الفضلَ» و «سبحانك الله العظيمَ»، ولا يكون بعد ضمير غائب.

= **اللغة**: «الضباب» - بفتح الضاد وتخفيف الباء - هو شىء كالغبار يكون فى أطراف السماء.

المعنى: ضرب الضباب مثلا لغمة الأمر وشدته أى: بنا تكشف الشدائد فى الحرب وغيرها.

الإعراب: «بنا» جار ومجرور متعلق بيكشف «تميما» منصوب على الاختصاص، والتقدير أخص تميما «يكشف» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة «الضباب» نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: قوله «تميما» فإنه منصوب على الاختصاص، والتقدير: أخص تميما.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٧٩، وذكره سيبويه ٢٥٥، ١/٣٢٧، والسيوطى فى الهمع ١/١٧١، والشاهد ١٥٠ فى الخزانة.

وأما ما وقع فى الكتاب «على المضارب الوضيعة أيها البائع»[1] فقال الفارسى: لا علم لى بوجه ذلك، وفى كتاب الصفّار: أن هذا فساد وقع فى الكتاب وقد أول بأنه وضع الظاهر موضع المضمر، ويكون المعنى علىَّ الوضيعة أيها البائع، وقد روى كذلك.

ولما ذكر أن الاختصاص كالنداء فى الصورة نبه على أنه قد خالف النداء من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه لا يستعمل معه «يا» ولا غيرها من حروف النداء، وإلى هذا أشار بقوله «دون يا».

الثانى: أنه لا يستعمل مبدوءا به، فهم ذلك من قوله «بإِثْرِ ارْجُونِيَا».

الثالث: أنه استعمل معرفا بأل، وإلى هذا أشار بقوله:

وقَد يُرى ذا دُون أىٍّ تِلْوَ ألْ   كمثلِ نحنُ العُرب أسْخَى مَن بَذَلْ

إنما قال «دُونَ أى» لأن استعمال المعرف بأل صفة لأى مشترك بين النداء والاختصاص نحو «يا أيها الرجل».

قلت: وجه رابع، وهو أن «أيا» توصف فى النداء باسم الإشارة، وهنا لا توصف باسم الإشارة.

ووجه خامس: وهو أن المازنى أجاز نصب صفة أى فى النداء، ولم يحكوا هنا خلافا فى وجوب رفع صفتها، وفى الارتشاف: لا خلاف فى متبوعها أنه مرفوع.

(١) فالمضارب لفظ غيبة لأنه ظاهر، لكنه فى معنى على أو عليك. قاله الهمع.

التحذير والإغراء

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ   مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

إنما ذكر التحذير والإغراء بعد باب النداء، لأن الاسم فى التحذير والإغراء مفعول به بفعل لا يجوز إظهاره كالمنادى، على تفصيل سيأتى.

والتحذير: هو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه، ويكون بثلاثة أشياء: بإياك وأخواته، وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب، وبذكر المحذر منه.

فإن كان بإياك وأخواته وجب إضمار ناصبه مطلقا، أعنى فى إفراده وتكراره والعطف عليه، وقد مثل العطف (عليه)[1] بقوله: «إياك والشر» فإياك مفعول بفعل واجب الإضمار تقديره اتق ونحوه.

فإن قلت: هل يقدر قبل إياك أو بعده؟

قلت: قيل: يجب تقديره بعده، لأنه لو قدر قبله، لاتصل به فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها.

وقيل: كان الأصل اتق نفسك، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس وانفصل الضمير.

واختلف فى إعراب ما بعد الواو. فقيل: هو معطوف على إياك والتقدير: اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أنْ يدنو منك. (وهذا)[2] مذهب كثير منهم السيرافى واختاره ابن عصفور.

فإن قلت: كيف جاز عطفه على إياك وهما مختلفان فى الحكم، لأن الأول محذر والثانى محذر منه؟

---

(١) أ، ج.

(٢) أ وفى ب، ج (وهو).

قلت: الجواب أنه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه إلا فى المعنى الذى كان إعرابه بسببه، والتقدير السابق يوضح ذلك.

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثانى منصوب بفعل آخر مضمر، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل، واختار فى شرح التسهيل مذهبا ثالثا وهو أن الثانى معطوف عطف مفرد لا على التقدير الأول، بل على تقدير: اتق تلاقى نفسك والشر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، قال: ولا شك فى أن هذا أقل تكلفا فكان أولى.

ومثال التكرار: «إياك إياك من الشر» ومثال الإفراد «إياك من الشر».

وقد نبه على وجوب إضمار ناصب «إيا» فى الإفراد بقوله:

ودونَ عطفٍ ذا لإيَّا انْسُبْ ....

وإن كان التحذير بغير «إيا» لم يلزم الإضمار إلا مع العطف نحو «مازِ رأسَكَ والسيف، والشيطان وكيده».

أو التكرار نحو «رأسك رأسك» و «الأسد الأسد».

فإن عدم العطف والتكرار جاز الإظهار والإضمار نحو «رأسك» وإن شئت: قِ رأسك: والأسد، وإن شئت احذر الأسد، وإلى هذا أشار بقوله:

وما سِواهُ سَتْرُ فعلِه لن يلزَما
إلا معَ العطفِ أو التكرارِ

ومثل التكرار بقوله:

كالضيغمَ الضيغمَ ياذا السَّارِى

والضيغم: الأسد.

فإن قلت: ما علة التزام الإضمار مع «إيا» مطلقا، ومع غيرها فى العطف والتكرار؟

قلت: علة التزامه مع «إيا» كثرة الاستعمال فشابهت بذلك الأمثال، وغيرها ليس كذلك، إلا أن العطف والتكرار جعلا كالبدل من اللفظ بالفعل، فلذلك وجب إضماره معهما.

تنبيهات:

الأول: أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر، وقال الجزولي: يقبح ولا يمتنع.

الثاني: شمل قوله «وما سواه» يعني: النوعين المتقدم ذكرهما، أعني: ما ناب عن إيا من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب والمحذر منه.

وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي عدم لزوم الإضمار مع التكرار في الأول من هذين النوعين، فإنه قال:

ونحوُ رأسَك كإيَّاكَ جُعِلْ ... إذا الذي يُحْذَرُ معطوفًا وُصِلْ

وقال في الشرح: فلو لم يذكر المعطوف جاز الإظهار والإضمار، وقد صرح الشارح بوجوب الإضمار في نحو «رأسك» رأسك؛ لأجل التكرار.

الثالث: لا يعطف في هذا الباب إلا بالواو[١].

الرابع: لا يحذف العاطف بعد إياك إلا والمحذور مجرور بمن نحو: «إياك من الشر» «وتقديرها مع أن تفعل»[٢] كاف نحو «إياك أن تفعل» أي: من أن تفعل.

فأما بيت الكتاب وهو[٣]:

فإياكَ إياكَ المِراءَ فإنَّهُ ... إلَى الشرِّ دَعّاءٌ وَللشَّرِّ جَالِبُ

---

(١) وكون ما بعدها مفعولا معه جائز، فإذا قلت: «إياك وزيدا أن تفعلَ كذا» صح أن تكون الواو مع. هـ أشموني.

(٢) أ، ج وفي ب (وتقريرها مع أن).

(٣) قائله: هو الفضل بن عبد الرحمن القرشي - وهو من الطويل.

اللغة: «المراء» الجدال والمعارضة بالباطل «دعاء» صيغة مبالغة من دعا فلان فلانا - إذا طلب حضوره «جالب» مسبب له - من جلبه - إذا ساقه وجاء به.

المعنى: أحذرك الجدال والمعارضة مع الناس من غير وجه حق، فإن ذلك كثيرا ما يجر إلى الشرور ويسبب للإنسان متاعب.

الإعراب: «فإياك» منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوبا «إياك» الثانية توكيد للأولى. «المراء» مفعول ثان لفعل التحذير المحذوف - أي: أحذرك المراء «فإنه» الفاء للتعليل وإن واسمها «إلى الشر» متعلق بدعاء الواقع خبرا لإن «وللشر» جار ومجرور متعلق بجالب المعطوف بالواو على دعاء. =

فقيل هو على حذف الجار للضرورة. وقيل: على حذف العاطف للضرورة أيضا، وقيل: إنه بدل من إياك، وقيل: أضمر له ناصب آخر بعد إياك، فقوله: إياك إياك مستقل بنفسه، ثم أضمر بعد إياك فعلا تقديره: اتق المراء، على هذا حمله سيبويه.

قال فى شرح التسهيل: وعلى كل حال فلا يجوز مثل هذا إلا فى الشعر. انتهى.

وقوله: فى باب التحذير من التسهيل[1]: ولا يحذف العاطف بعد إيا إلا والمحذر منصوب بإضمار فعل أو مجرور بمن. يقتضى جواز إياك المراء ونحوه على إضمار فعل، لتسويته بينه وبين الجر بمن.

قال أبو البقاء العكبرى: فى نحو «إياك الشر» المختار عندى أن يضمر له فعل يتعدى إلى مفعولين نحو: «جنب نفسك الشر» (فإياك فى موضع نفسك)[2]، ومثل الشارح إفراد إيا بقوله «إياك الشر» وقال: تقديره أحذرك الشر، وهو نظير «إياك المراء» وظاهر تقديره أن الناصب لهما فعل واحد متعد إلى اثنين فهو نحو مما قاله أبو البقاء.

فإن قلت: إذا جعل ناصب المراء فعلاً مضمرا بعد إياك فهل يكون إضماره واجبا أم جائزا؟.

قلت: قال ابن عصفور: إن حذفت الواو لم يلزم إضمار الفعل نحو «فإياك إياك المراء».

تقديره دع المراء، ولو كان فى الكلام لجاز إظهار هذا الفعل. انتهى.

وشَذَّ إيّاى، وإيّاهُ أشَذّ

= الشاهد: قوله «إياك» فإنه تحذير ومعناه احذر.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٤٨٠/٢، وابن هشام ١٤٨/٣، وذكره سيبويه ١٤١/١، وشرح المفصل ٢٥/٢، وفى المغنى ١٩٠/٢، والشاهد ١٦٧ فى الخزانة.
(١) التسهيل ص١٩٢.
(٢) ب، ج.

الشائع فى التحذير أن يراد به المخاطب.

وقد ورد للمتكلم كقــول من قال «إياىَ وأن يحذِفَ أحدُكم الأرنبَ»[١] أى: إياى نح عن حذف الأرنب ونح حذف الأرنب عن حضرتى، فعلى هذا هو جملة واحدة. وقال الزجــاج: إن ذلك جملتَانْ، والتقــدير: إياى وحذف الأرنب وإياكم وحذف أحدكم الأرنب، فـحذف من الأول ما أثبت نظيره فــى الثانى (وحذف)[٢] من الثانى ما أثبت نظيره فى الأول، وقال بعضهم: إياى ليس على (معنى فعل أمر بل على معنى)[٣] إياى أباعد، فجعله خبــراً. وقد ورد للغائب فى قولهم «إذا بلغ أحدُكم الستين فإيّاهُ وإيّا الشواب»[٤]، وإليه أشار بقــوله (وإياه أشذ) أى: أشذ من إياى، وفى هذا المثل شذوذ من وجه آخر، وهو إضافة «إيا» إلى الظاهر.

وعن سبيل القَصْدِ مَنْ قاسَ انتبَذْ

يقتضى منع القياس (على إياى وعلى إياه فلا يستعمل إلا حيث سمع)[٥].

(قلت: ظاهر كلامــه فى التسهيل جــواز القياس)[٦] على المتكلم، لأنه قال بنصب تحذير إياى وإيانــا معطوفا عليــه المحذور، فلم يصرح بشــذوذه، وذكر إيانا معه.

وَكَمُحَذّرٍ بِلا إِيَّا اجْعَلا مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلا

الإغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يُحمد عليه، والمغرى به: منصوب بفعل مضمر، وحكم ناصبه فى وجوب الإضمار وجوازه كحكم ناصب المحذر به، فيجب إضماره مع العطف نحو «الأهل والولد» والتكرار نحو[٧].

(١) ينهى عن حذف الأرنب وغيره بنحو حجر، فإن ذلك لا يحله.
(٢) أ، ج.
(٣) أ، ج وفى ب (فعل أمر على معنى).
(٤) قول ســمع عن العرب كما قــال سيبــويه، والشواب: جمع شــابة، ومعناه إذا بلغ الرجل ستين سنة فلا ينبغى له أن يولع بشابة.
(٥) ب.
(٦) ب.
(٧) قائله: هو مسكين الدارمى - وهو من الطويل.
وتمامه: .... إنّ مَن لا أخا لَهُ كساعٍ إلى الهيْجا بغيرِ سلاحِ =

أخاكَ أخاكَ ....

ولا يجب مع الإفراد بل يجوز إظهاره نحو إلزم أخاك. إلا أن الإغراء لا يكون بلفظ إياك وأخواته، فلهذا قال بلا إيا.

تنبيه:

قد يرفع المكرر فى الإغراء والتحذير كقوله(1):

لجديرونَ بالوفاء إذا قا ل أخُو النجدةِ السّلاحُ السّلاحُ

وأجاز الفراء الرفع فى قوله ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾(2) على إضمار هذه.

= اللغة: «الهيجا» الحرب - وهى تمد وتقصر.

المعنى: الزم أخاك ولا تفارقه واحرص عليه، فالشخص الذى ليس له أخ يعينه ويقصده كمن يذهب إلى الحرب وليس معه عدتها ولا أداتها.

الإعراب: «أخاك» منصوب على الإغراء بتقدير الزم محذوفا وجوبا للتكرار «أخاك» الثانى توكيد «من» اسم موصول اسم إن «لا» نافية للجنس «أخا» اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف «له» جار ومجرور خبرها، وقيل: الأحسن أن يكون خبر لا محذوفا و «أخا» مضاف إلى ضمير «له» واللام زائدة - أى: إن لا أخاه موجود، والجملة ومعمولاها صلة الموصول «كساع» متعلق بمحذوف خبر إن «إلى الهيجا» متعلق به.

الشاهد: قوله «أخاك» فإنه نصب على الإغراء بعامل واجب الحذف لأنه مكرر، أى: الزم أخاك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٨٢ وابن هشام ٣/٢٨٨ والسيوطى ص١٧٠/١، وفى شذور الذهب ص٢٣، والقطر ص٢٩٦، والشاهد ١٧٦ فى الخزانة.

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الخفيف.

وقبله: إنّ قوما منهم عُمَيرٌ وأشبا ه عمير ومنهم السّفاحُ

اللغة: «لجديرون» لائقون حريون «أشباه» أمثال «بالوفاء» ويروى باللقاء «النجدة» الشجاعة.

الإعراب: «لجديرون» اللام للتوكيد وجديرون خبر إن - فى البيت قبله - «بالوفاء» جار ومجرور متعلق بجديرون «إذا» للشرط «قال» فعل ماض «أخو» فاعل مرفوع بالواو «النجدة» مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف دل عليه قوله لجديرون «السلاح» مقول القول.

الشاهد: قوله «السلاح» إذ أصله خذ السلاح، لأن مقول القول يكون جملة ثم رفع، لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير، وإن كان حقه النصب.

(٢) من الآية ١٣ من سورة الشمس.

أسماء الأفعال والأصوات

الكلام على أسماء الأفعال يحتاج إلى مقدمة تشمل ثلاث مسائل:

الأولى: مذهب جمهور البصريين أنها أسماء، وقال بعض البصريين: أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، والصحيح أنها أسماء لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتصريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال، ولورودها على أوزان تخالف أوزان الأفعال.

الثانية: اختلف القائلون باسميتها فى مدلولها، فقيل: مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان، وقيل: مدلولها المصادر إلا أنها دخلها معنى الأمر ومعنى الوقوع بالمشاهدة. ودلالة الحال فى غير الأمر فتبعه الزمان، وقيل: إنها دالة على ما يدل عليه الأفعال من الحدث والزمان، إلا أن دلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة. قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبى علي وجماعة. فهذه ثلاثة مذاهب، فصَهْ مثلا على الأول اسم للفظ اسكت وعلى الثانى اسم لقولك سكوتا وعلى الثالث اسم لمعنى الفعل، إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة، ودلالتها على الزمان بالوضع.

الثالثة: ذهب كثير منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازنى ومن وافقه إلى أنها فى موضع نصب، ونقل عن سيبويه وعن الفارسى القولان، وذهب بعضُ النحويين إلى أنها فى موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر كما أغنى فى «أقائم الزيدان» وقد عرفهما بقوله:

ما نابَ عن فعل كَشَتّانَ وصهْ ... هو اسمُ فعْلٍ وكذا أوَّهْ ومَهْ

قوله (ما ناب عن فعل) جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل، وقوله (كشتان وصه) يعنى كونه غير معمول ولا فضلة، وهو تمثيل تمم به الحد، فخرج به ما ناب عن الفعل وهو معمول كالمصدر العامل، أو فضلة كالحرف العامل عمل الفعل، فإنهما ليسا كشتان وصه، وهذا قوله فى الكافية: نائب فعل غير معمول ولا فضلة اسم الفعل.

تنبيه:

اسم الفعل نوعان: أحدهما: ما كان فى الأصل ظرفا (ومجروره)[1] أو حرف جر ومجروره وسيأتى. والآخر: ما ليس كذلك، وهو ضربان: ضرب مختلف فى القياس عليه، وضرب مقصور على السماع.

فالمختلف فى قياسه ثلاثة أنواع:

الأول: بناء فِعال من الثلاثى المجرد. مذهب سيبويه والأخفش أنه مقيس، ومذهب المبرد أنه لا يقاس عليه.

الثانى: بناء فعال من أفعل أجاز ابن طلحة القياس عليه، كما أجاز البناء منه فى التعجب، وقد سمع منه دراك من أدرك.

الثالث: بناء فعلال من الرباعى أجازه الأخفش قياسا على ما سمع من قولهم «قَرْقار» و «عَرْعَار»[2]. ومذهب سيبويه أن ذلك لا يقاس عليه، وهو الصحيح لقلته، وأنكر المبرد سماع اسم الفعل من الرباعى، وذهب إلى أن «قرقار» و«عرعار» حكايتا صوت.

وأما المتفق على قصره على السماع. فما عدا هذه الأنواع، وهو ألفاظ كثيرة، وأنا أشرح منها ما اشتمل عليه النظم إن شاء الله تعالى.

وقد اشتمل هذا البيت على أربعة ألفاظ (منها)[3] وهى: شتان. وصه. وأوّه. ومه.

فأما «شتان» فهى اسم فعل بمعنى تباعد أو افترق، وذهب أبو حاتم والزجاج إلى أن «شتان» مصدر جاء على فعلان، وهو واقع موقع الفعل، فيقال: «شتان زيد وعمرو» و «شتان ما زيد وعمرو» بزيادة «ما» و«شتان ما بين زيد وعمرو». ونقل ابن عصفور وغيره أن الأصمعى منع «شتان ما بين زيد وعمرو»، ورد عليه

---

(١) ب، ج.
(٢) قَرْقار بمعنى قرقر، أى: صوت، وعَرعار بمعنى عرعر أى: العب.
(٣) أ.

بأنه مسموع، ونقل صاحب البسيط أن الأصمعى جوّز أن يكون بمعنى بَعُد، فتقول: «شتان ما بين زيد وعمرو» وإن غيره منع ذلك.

وأما «صه» فاسم فعل بمعنى اسكت، ويقال: صهِ - بكسر الهاء - غير منونة، وصهٍ - بالتنوين.

وسيأتى أن ما نون فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة، وقد يقال: صاه - بالألف قبل الهاء الساكنة.

وأما «أوّه» فاسم فعل بمعنى أتوجع وفيه لغات أخر:

أوّهْ - أوِّهِ - آوّهْ - أوَّهِ - أوتَّاهْ - آوتَّاهُ - آهْ - آهِ - أَوٌّ - آوٌّ - أووه - أَوَآهْ.

وإذا صرف الفعل منه قيل: أوَّه وتأوه.

وأما «مه» فاسم فعل بمعنى انكفف لا بمعن اكفف، لأنه متعدٍّ ومه لا يتعدى، ويقال: مه - بالكسر - ومه - بالتنوين، كما تقدم فى صه.

وما بمعنى افْعَلْ كآمينَ كَثُرْ وغيرُهُ كَوَىْ وهيهاتَ نَزُرْ

اسم الفعل ثلاثة أضرب: ضرب بمعنى الأمر وهو كثير، وضرب بمعنى المضارع، وضرب بمعنى الماضى، وكلا هذين الضربين قليل، ومن الذى بمعنى الأمر مقيس كما تقدم، وليس فى الذى بمعنى المضارع والماضى شىء يقاس عليه، ومثل الأمر بآمين والمضارع بوى والماضى بهيهات.

أما «آمين» فاسم فعل بمعنى استجب، وفيه لغتان المد والقصر خلافا لابن درستويه فى تخصيصه القصر بالضرورة، وإذا مد فقيل وزنه فاعيل وهو أعجمى. وقيل: أصله القصر ووزنه فعيل والمد إشباع، لأنه ليس فى كلام العرب أفعيل ولا فاعيل ولا فيعيل. حكى ذلك عن أبى على، وحكى القاضى عياض عن الداودى آمين - بالمد والتشديد - وقال إنها لغة شاذة، وذكر ثعلب وغيره أن تشديد الميم خطأ.

وأما «وَىْ» فهو اسم فعل بمعنى أعجب و (أن)[1] مثلها وا، وواهًا.

---

(١) أ.

قال فى شرح الكافية: ووى ووا وواها بمعنى أعجب، وقال غيره: وى بمعنى أعجب وفيها تندم. ووا بمعنى التعجب والاستحسان.

قال(١):

وَا بأَبِى أنْتِ وَفُوكِ الأشْنَبُ

وتلحق وى كاف الخطاب كقول عنترة(٢):

قِيلُ الفوارِسِ وَيْكَ عنترَ أقْدِمِ

---

(١) قائله: ينسب لراجز من تميم - وهو من الرجز.

وبعده: كأنما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ أو زنجبيلٌ وهُوَ عندى أطيبُ

اللغة: «فوك» فمك «الأشنب» من الشنب وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان «ذر» فرق ورُش «الزرنب» نبت من نبات البادية طيب الرائحة.

المعنى: يعجب من جمال محبوبته ويقول لها: أفديك بأبى ويصف فمها بالعذوبة ورقة الأسنان والرائحة الطيبة.

الإعراب: «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والفاعل أنا «بأبى» جار ومجرور خبر مقدم «أنت» مبتدأ مؤخر «وفوك» الواو للاستئناف فوك مبتدأ مرفوع بالواو والكاف مضاف إليه «الأشنب» صفة له «كأنما» كأن حرف تشبيه ونصب «ما» كافة «ذر» فعل ماض مبنى للمجهول «عليه» جار ومجرور متعلق بذر «الزرنب» نائب فاعل والجملة خبر فوك.

الشاهد: قوله «وا» فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٤٨٦/٢، وابن هشام ٢٩٢/٣، وذكره السيوطى فى الهمع ١٦٠/٢.

(٢) قائله: هو عنترة بن شداد العبسى - وهو من الكامل.

وصدره: ولقد شَفَى نفسِى وأبْرَأ سُقْمَهَا

اللغة: «قيل» - بكسر القاف - بمعنى يقول، ويروى «قول الفوارس».

الإعراب: «ولقد» اللام للتأكيد وقد للتحقيق «شفى» فعل ماض «نفسى» مفعول به والياء مضاف إليه «وأبرأ» فعل ماض عطف على شفى «سقمها» مفعول به والهاء مضاف إليه «قيل» تنازع فيه الفعلان شفى وأبرأ فأعمل الثانى وأضمر فى الأول «الفوارس» مضاف إليه «ويك» أصله ويلك والكاف للخطاب مجرورة بالإضافة «عنتر» منادى مرخم يا عنترة فحذف منه حرف النداء «أقدم» أمر من قدُم يقدُم - بالضم فيهما -.

الشاهد: قوله «ويك» حيث دخلت على «وى» كاف الخطاب.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى ٤٨٦/٢، وفى شرح المفصل ٧٧/٤.

وزعم الكسائى أن ويك محذوفة من ويلك، فالكاف على قوله ضمير مجرور، وأما قوله تعالى ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ﴾(١).

قال الخليل وسيبويه هى وى ثم قال كأن الله يبسط، وقال أبو الحسن هى ويك بمعنى أعجب كأن الله (يبسط).

وأما «هيهات» فاسم فعل بمعنى بَعُدَ خلافا لأبى إسحاق(٢) إذ جعلها بمعنى البعد وزعم أنها فى موضع رفع نحو قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾(٣) وخلافا للمبرد إذ زعم أنها ظرف غير متمكن وبنى لإبهامه، وتأويله عنده فى البعد(٤) ويفتح الحجاريون «تا» هيهات فيقفون بالهاء، ويكسرها تميم وأسد ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها، وإذا ضمت فمذهب أبى على أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء، وحكى الصغانى(٥) فيها ستا وثلاثين لغة: هيهات - وأيهات - وهيان - وأيهان - وهيهاه - وأيهاه - وكل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منها منونة وغير منونة، فتلك ستة وثلاثون وجها.

وحكى غيره (فيها)(٦) هيهاتا وإيهاك، والكاف للخطاب، وأيهاه وأيها وهيهاه - وقرأ عيسى بن عمر الهمدانى «هيهات هيهات» على نية الوقف.

والفعلُ مِن أسمائه عَليكا وهكذا دُونَكَ مَعْ إليكا

يعنى: أن من اسم الفعل نوعا هو فى الأصل جار ومجرور أو ظرف ومجروره، فالأول عليك وكذاك وكما أنت.

---

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص.

(٢) إبراهيم بن أحمد بن يعقوب أبو إسحاق شيخ النحاة والقراء، ولد بأشبيلية سنة إحدى وأربعين وستمائة ومات سنة عشر وسبعمائة.

(٣) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنون.

(٤) يعنى أن معنى هيهات عند المبرد: فى البعد، وهيهات على هذا خبر مقدم واللام زائدة وما مبتدأ مؤخر والتقدير: ما توعدون مستقر فى البعد.

(٥) هو الحسن بن محمد بن الحسن الصغانى حامل لواء اللغة فى زمانه ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة وتوفى سنة خمسين وستمائة.

(٦) ب، ج.

والثانى: عندك ولديك ودونك ووراءك وأمامك ومكانك وبعدك، هذا هو المسموع.

فعليك بمعنى الزم ويتعدى بنفسه. قال الله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[1] وبالباء تقول «عليك بزيد».

وإليك: بمعنى تنَحَّ، وهو لازم عند البصريين، وزعم ابن السكيت والكوفيون أنها تتعدى فتقول: «إليك زيداً» أى: أمسك زيداً، وكذاك بمعنى أمسك.

كقوله[2]:

.... كذاكَ القولَ إنّ عليك عينا

وكما أنت بمعنى انتظر، حكى الكسائى «كما أنت زيداً» أى: انتظر زيدا، وكما أنتنى أى: انتظرنى، وعندك بمعنى خذ وهى متعدية وترد بمعنى توقف، فتكون لازمة، ولديك بمعنى خذ وهى متعدية تقول «لديك زيدا».

ودونك بمعنى خذ فتتعدى، وبمعنى تأخر أيضا، ولا يتعدى، ووراءك بمعنى تأخر، وأمامك بمعنى تقدم، ومكانك بمعنى اثبت. وسمع الفراء مكاننى أى: انتظرنى، فتكون ذات تعد ولزوم، وبعدك بمعنى تأخر، وحكى الكسائى الإغراء ببين، وسمع من كلامهم «بينكما البعير فخذاه» ولا حجة فيه لجواز أن يكون من باب الاشتغال.

---

(١) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة.

(٢) قائله: هو جرير بن عطية من قصيدة يهجو فيها الفرزدق والبعيث - وهو من الوافر.

وصدره: يَقُلْن وقد تلاحقت المطايا

الإعراب: «يقلن» فعل وفاعل «وقد» الواو حالية قد حرف تحقيق «تلاحقت» فعل ماض والتاء للتأنيث. «المطايا» فاعل والجملة فى محل نصب حال «كذاك» اسم فعل «القول» مفعول كذاك «إن» حرف توكيد ونصب «عليك» جار ومجرور خبر مقدم لإن «عينا» اسم منصوب.

الشاهد: قوله «كذاك» فإنه اسم فعل ومعناه أمسك.

تنبيهات:

الأول: لا يُستعمل هذا النوع فى الغالب إلا متصلا بضمير المخاطب، وشذ عليَّ بمعنى أولنى، وإلى بمعنى أتنحى وعليه بمعنى ليلزم.

الثانى: أجاز الكسائى قياس بقية الظروف على المسموع بشرط الخطاب نحو خلفك وقدامك، ونقله بعضهم عن الكوفيين، ومذهب البصريين قصر ذلك على السماع.

الثالث: اختلف فى كاف عليك وأخواته فذهب الكسائى أنها فى موضع نصب، ومذهب الفراء أنها فى موضع رفع، ومذهب البصريين أنها فى موضع جر، وهو الصحيح لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء «عَلَيَّ عبدِ الله زيدا» بجر عبد الله، فتبين أن الضمير مجرور الموضع، وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب.

الرابع: فى كل واحد من هذه الأسماء مع الضمير (المجرور)[1] ضمير رفع مستتر هو الفاعل، فلك فى التوكيد أن تؤكد الكاف بالمجرور فتقول «عليك نفسك» وأن تؤكد المستتر بالمرفوع فتقول «عليك أنت نفسك» ولابد من تأكيده بالمرفوع المنفصل.

كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلانِ الخَفضَ مَصْدَرَيْنِ

«رويد» يستعمل أمرا وغير أمر، فإذا استعمل أمرا فله حالان:

أحدهما: أن يكون مبنيا على الفتح، وإن وليه مفعول نصب نحو «رُويدَ زيداً» فهو ههنا اسم فعل بمعنى أمهل، لأنه لو كان مصدرا لكان معربا، وذكر بعضهم أنه يرد بمعنى دع، ومنه: لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد الشعر - أى: فدع الشعر، وما زائدة، ويجوز ألا تزاد كما قال[2]:

رويدَ بنى شَيْبانَ بعضَ وعيدكُم ....

---

(١) أ، ج وفى ب (المجرد).

(٢) قائله: هو ودَاك بن نميل المازنى - وهو من الطويل.

وتمامه: تلاقُوا غداً خَيْلى على سَفَوانِ =

والآخر: أن يكون معربا منصوبا إما مضافاً نحو «رُويدَ زيد» وإما منوناً منصوبا نحو «رويداً زيداً» فهو ههنا مصدر، لأنه لو كان اسم فعل لكان مبنيا.

وإذا أضيف فتارة يضاف إلى فاعله نحو «رويد زيد عمراً» وتارة إلى مفعوله نحو «رويد زيدٍ».

قيل: ومن الإضافة إلى فاعله قولهم «رويدك زيداً» ويحتمل أن يكون اسم فعل، والكاف للخطاب.

وإذا نون نصب المفعول، ومنع المبرد النصب (به)[1]، لكونه مصغرا ورويد تصغير إرواد مصدر رود أى: أمهله تصغير ترخيم، وذهب الفراء إلى أن تصغير رَوْدٍ بمعنى المهل، ورد بأن رويداً يتعدى.

وإذا استعمل غير أمر فله حالان:

أحدهما: أن يكون حالا كقولهم «ساروا رويداً» فقيل: هو حال من الفاعل أى: مُرْوِدِين.

وقيل: من ضمير المصدر المحذوف أى ساروه رويدا.

والآخر: أن يكون نعتًا إما لمصدر مذكور نحو «ساروا سيْراً رويداً» وإما لمصدر محذوف نحو «ساروا رويداً» وضعف كونه نعتا لمصدر محذوف، لأنه صفة غير خاصة بالموصوف.

واختلفوا فى «رويد» الواقع نعتا، فقيل هو الذى يستعمل مصدرا وصف به كما وصف برضى.

= اللغة: «رويد» دع أو اترك «سفوان» - بفتح السين والفاء - اسم موضع.

الإعراب: «رويد» معناه أميل ومعناه هنا دع أو اترك والفاعل ضمير «بنى» منادى منصوب حذف منه حرف النداء «شيبان» مضاف إليه - نداء جىء به بين الفعل ومعموله - «بعض» مفعول به لرويد «وعيدكم» مضاف إليه وكم مضاف إلى وعيد «تلاقوا» فعل مضارع وفاعله وهو منجزوم فى جواب الأمر «غدا» منصوب على الظرفية «خيلى» مفعول به لتلاقوا والياء مضاف إليه «على سفوان» متعلق بتلاقوا.

الشاهد: قوله: «رويد بنى شيبان» حيث جاء رويد من غير زيادة كلمة ما بعده.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ٢/٨٦، وفى شرح المفصل ٤/٤١.

(١) أ، ج.

وقيل تصغير رَوْد تصغير الترخيم وليس بمصدر.

وأما «بله» فيكون اسم فعل بمعنى دع وهو مبنى نحو «بله زيداً» وتكون مصدرا بمعنى ترْك النائب عن اترك، فتستعمل مضافة نحو «بله زيد» وهو مضاف إلى المفعول، وقال أبو على: إلى الفاعل، وروى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدرا تقول «بَهْلَ زيد» وحكى أبو الحسن الهيثم فتح الهاء واللام فتقول (بَهَلَ زيدٍ) وأجاز قطرب وأبو الحسن أن يكون بمعنى كيف فتقول «بله زيد» ويروى[1]:

.... بَلْهَ الأكُفَّ كأنَّهَا لمْ تُخْلَقَ

بالنصب على أنها اسم فعل، وبالجر على أنها مصدر، وبالرفع، فقيل: هى اسم فعل بمعنى اترك.

وقيل: بمعنى كيف، وأنكر أبو على الرفع بعدها، وذهب بعض الكوفيين إلى أن «بله» بمعنى غير، فمعنى: بله الأكف غير الأكف، وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر، وعدها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء، فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء.

وما لِمَا تنوبُ عنهُ مِن عَمَلْ ... لها وأخِّرْ ما لذِى فيه العَمَلْ

(١) قائله: هو كعب بن مالك الأنصارى يصف السيوف - وهو من الكامل.
وصدره: تذَرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها
اللغة: «تَذر» تترك وتدع «الجماجم» - جمع جمجمة - وهى عظام الرأس «بله الأكف» أى: اتركها ولا تذكرها فى كلامك لأنها طائحة لا محالة.
الإعراب: «تذر» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى السيوف فى بيت قبله «الجماجم» مفعول به «ضاحيا» حال من المفعول به «هاماتها» هامات فاعل بضاح وضمير الغائبة العائد إلى الجماجم مضاف إليه «بله» اسم فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الأكف» مفعول به لبله «كأنها» كأن حرف تشبيه ونصب والضمير العائد إلى الأكف اسم كأن «لم» نافية جازمة «تخلق» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروى، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الأكف وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر كأن.
الشاهد: قوله «بله الأكف» حيث استعمل بله اسم فعل أمر ونصب ما بعده على أنه مفعول به.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٤٨٨/٢، وابن هشام في الشذور ص٤١٤، وفى المغنى ١٠٥/١، وشرح المفصل ٤٧/٤، والشاهد ٤٥٦ فى الخزانة.

يعنى: أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التى تنوب عنها فترفع الفاعل ظاهراً نحو «هيهات زيدٌ» ومضمراً نحو «نزال»، وتنصب المفعول إن نابت عن متعد، وتتعدى إليه بحرف الجر إن نابت عما يتعدى به وينبغى أن يقول: غالبا كما قال فى التسهيل احترازا من «آمين» فإنها لم يحفظ لها مفعول، وفعلها يتعدى.

وقوله (وأخر ما لذى فيه الغمل) يعنى: أنه يجب تأخير معمول أسماء الأفعال، ولا يسوى بينها وبين أفعالها فى جواز التقديم، فلا يقال: «زيداً دراكِ» قال الشارح: هذا مذهب جميع النحويين إلا الكسائى فإنه أجاز فيه ما يجوز فى الفعل من التقديم والتأخير. انتهى.

ونقله بعضهم عن الكوفيين.

تنبيه:

مذهب المصنف جواز إعمال اسم الفعل مضمرا، وقال فى شرح الكافية: إن إضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه انتهى.

ومنع كثير من النحويين حذفه وإبقاء معموله، وتأول كلام سيبويه.

وَاحكُمْ بتنكيرِ الَّذى يُنَوَّنُ   منها وتَعْريفُ سواه بيِّنُ

ما نون من أسماء الأفعال فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة وهى ثلاثة أقسام: لازم التعريف كنزال وآمين، ولازم التنكير كواها بمعنى أعجب وويها بمعنى أغرِ وذو وجهين نحو صه ومه، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم جنس، والأول هو المشهور.

ولما فرغ من أسماء الأفعال انتقل إلى أسماء الأصوات، وهى ألفاظ أشبهت أسماء الأفعال فى الاكتفاء بها، وهى نوعان:

أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل إما لزجر كَهلا للخيل، وَعدَسْ البغل، وإما لدعاء كأوْ للفرس ودَوْه للربع[1]، وإلى هذا النوع أشار بقوله:

وما بهِ خُوطِبَ ما لا يَعقلُ   مِن مُشْبِهِ اسْمِ الفعل صَوتًا يُجْعَلُ

والثانى: ما وضع لحكاية صوت حيوان نحو «غاق» للغراب، و«ماء» للظبية، أو غير حيوان نحو «قبْ» لوقع (السيف)[2] و «طَق» لوقوع الحجر. وإلى هذا النوع أشار بقوله: كذا الذى أجْدى حكايةُ كقَبْ. أى: أفهم حكاية.

---

(١) الربع – بضم الراء وفتح الباء – وهو الفصيل.   (٢) ب وفى أ، ج (السقف).

ثم قال: والزَمْ بِنا النوعين فهْوَ قد وَجَبْ

يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال والأصوات ويحتمل أن يريد نوعى الأصوات وعلة بناء أسماء الأفعال شبهها بالحروف، لأنها عاملة غير معمولة كما تقدم أول الكتاب. وعلة بناء أسماء الأصوات أنها ليست عاملة ولا معمولة فأشبهت الحروف المهملة فهى أحق بالبناء من أسماء الأفعال.

تنبيه:

هذه الأصوات لا ضمير فيها، بخلاف أسماء الأفعال؛ فهى من قبيل المفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات.

نونا التوكيد

للفعلِ توكيدٌ بِنُونيْنِ هُما   كنُونِى اذهبنَّ واقصدَنهُما

للتوكيد نونان ثقـيلة كنون «اذهبنَّ» وخفيفة كنون «اقصدَنهـما» وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما، ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة، وذكر الخليل: أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة.

وفهم من قوله (للفعل) اختصاصه بهما، وندر توكيد اسم الفاعل كقوله(١):

أَقَائِلُنَّ أحضِروُا الشُّهُودا

يؤكدانِ افعَلْ ويفعلُ آتيا   ذا طلبٍ أو شرطًا إمَّا تاليا

نونا التوكيـد يؤكدان الأمر والمضارع دون الماضى؛ وقد جـاء توكيد الماضى، لكونه مستقبل المعنى فى قوله(٢):

دَامَنَّ سعدُكِ إنْ رَحمْتِ متيَّمَا   . . . .

---

(١) قائله: هو رؤبة بن العجاج وقيل: لشاعر من هذيل - وهو من الرجز.

وقبله: أريتَ إن جاءتْ به أملودَا   مرجَّلا ويَلبسُ البرودَا

اللغة: «الأملود» الناعم «مرجلا» ترجيل الشعر وإرساله بالمشط «البرود» جمع برد نوع من الثياب.

المعنى: أخبـرنى إن جاءت هذه المرأة بشاب حـسن القوام كالـغصن الناعم مرجل الشـعر ليتزوجها، ولكنه فقير معدم، أأنت راض عن ذلك، آمر بإحـضار الشهود لعقد نكاحها - والاستفهام إنكارى للتهكم.

الإعراب: «أقائلن» الهمزة للاستفهام قائلن خبر لمبتدأ محذوف تقديره أفأنت قائلن، وهو مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقـاء الساكنين والنون المحذوفة لتوالى الأمثال عوض عن التنوين فى الاسم المفرد، «أحضـروا» فعل وفاعله «الشهودا» مفـعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب مقول القول، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط الذى هو «إن جاءت به».

الشاهد: قوله: «أقائلن» حيث دخلت فيه نون التوكيد - وهو اسم فاعل.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفية: الأشمـونى ١/٥٠١، ٢/١٦، ١/٢٣، وابن هشام ٢٣/١، وابن الناظم، والسيوطى ص١٠٩، وفى همعه ٢/٧٩، والشاهد ٩٥٠ فى الخزانة.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل.

وتمامه: لولاكِ لم يكُ للصبابة جانِحا   =

فأما الأمر فيؤكـدانه بلا شـرط نحو «اضـربن» وكـذا الدعاء نحو[1]:

وأَنْزِلَنْ سكِينَةً عَلَيْنَا.

وتوكيد الأمر بالنون جائز لا واجب.

وأما المضـارع فإن كان حـالا لم تدخل عليه النون، ولهذا قـال «آتيا»، وإن كان مستقبلا أكد بها لا مطلقا بل فى مواضع مخصوصة:

= اللغة: «دامن» من الدوام. ودخله نون التوكيد على وجه الشـذوذ «سعدك» خطاب لمحبوبته «المتيم» - بالتشديد - من تيمه الحب إذا عبـده «الصبابة» المحبة والعشق «الجانح» من جنح إذا مال.

المعنى: أدام الله سعدك إن رحمت المتيم ولولا أنت موجودة لم يكن المتيم مائلا للصبابة.

الإعراب: «دامن» فعل مـاض والنون للتوكيد «سـعدك» فاعل والكاف مضـاف إليه «إن» شرطية «رحـمت» فعل وفاعل - وقعت فعل الشرط - «مـتيما» مفعـول، وجواب الشرط محذوف تقـديره: أدام الله سعدك «لولاك» لولا لربط امتناع الثـانية بوجود الأولى، وهى عند الجمهور جارة للضمير وموضع المجـرور رفع الابتداء، والخبر محذوف وقد سد مسده جواب لولا وهى الجملة التى بعده.

وقال الخليل: لولا لا تجر، ولكنـهم أنابوا الضمير المخفـوض عن المرفوع «لم يك» جواب لولا ولم حرف نفى وجزم وقلب وأصله لم يكن فحذفت النون تخفيفا والضمير المستتر فيه العائد إلى المتيم هو اسم يكن «للصبابة» متعلق بجانحا «جانحا» خبر يكن.

الشاهد: قوله «دامن» حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو ماض.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشـمونى ٤٩٥/٢، والشاطبى، وذكره ابن هشام فى المغنى ٢٢/٢، والسيوطى فى الهمع ٩٩/٢، والشاهد ٨٣ فى الخزانة.

(١) قائله: هو عبد الله بن رواحة، وقيل لعامـر بن الأكوع، وقيل كعب بن مالك - وهو من الرجز.

وصدره: فثبت الأقدامَ إنْ لاقينا

المعنى: ثبـتنا على الإسلام بإظهـار دينك ونصـر رسولك حـتى تسكن نفـوسنا إلى ذلك وتزداد إيمانا بك.

الإعراب: «ثبت» فعل أمر والفاعل ضمير مستتر «الأقدام» مفعول به «إن» شرطية «لاقينا» لاقى فعل ماض فعل الشرط ونا فاعل «وأنزلن» الواو عاطفة «وأنزِلَنْ» فعل أمر جاء للدعاء ونون التوكيد، والفاعل ضـمير مستتر «سكينة» مفعـول به «علينا» جار ومجرور، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام.

الشاهد: قوله «أنزلن» حيث دخلت نون التوكيد الخفيفة على الأمر.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٤٩٥/٢، والسيوطى فى الهمع ٧٨/٢، وسيبويه ١٥٠/٢.

أولها: أن يكون بعدما يقتضى طلبا من لام أمر أو لا نهى أو أداة تحضيض أو عرض أو تمن أو استفهام بحرف أو باسم خلافا لمن خص ذلك بالهمزة وهل[١] وقد أشار إلى هذا بقوله (ذا طلب).

الثانى: أن يكون شرطاً لأن مقرونة بما الزائدة نحو ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[٢].

وإلى هذا أشار بقوله (أو شرطا إما تاليا) واحترز من الواقع شرطا لغير إما فإن توكيده قليل كما سنذكر.

الثالث: أن يكون جوابا لقسم بخمسة شروط:

الأول: أن يكون مستقبلا، فإن الحال لا يؤكد بالنون كما سبق، فإذا أقسم على فعل الحال صدر باللام وحدها كقراءة ابن كثير ﴿لا أقسمْ بيومِ القيامة﴾[٣] ومن منع الإقسام على فعل الحال أول الآية على إضمار مبتدأ، أى: لأنا أقسم، والمنع مذهب البصريين.

الثانى: أن يكون مثبتاً، فإن كان منفيا لم تدخله النون نحو «والله لا يقوم زيد».

وقد جاء توكيد المنفى فى قوله[٤]:

تَا لله لا يُحْمَدَنَّ المَرْءُ مُجتَنِبَا ... فِعْلَ الكِرَامِ ولَو فَاقَ الورَى حَسبَا

(١) الأمثلة: لام الأمر نحو «ليقومن محمد» والنهى نحو قوله تعالى ﴿ولا تحسبن الله غافلا﴾ والتحضيض نحو:

هلا تُمننٍّ بوعد غير مخلفة ... كما عهدتكِ فى أيامِ ذى سَلَم

والعرض نحو «ألا تنزلَنّ عندنا» والتمنى نحو قوله:

فليتكِ يوم الملتقى ترينَّنى ... لكى تعلمى أنى امرؤ بك هائمُ

والاستفهام نحو:

وهل يمنعنى ارتيادى البلا ... دَ مِن حذَرِ الموتِ أنْ يأتِينْ

فأقبلْ على رهطى ورهطكَ نبتحثْ ... مساعِيناً حتى ترى كَيف نفصلا

(٢) من الآيَة ٥٨ من سورة الأنفال.

(٣) من الآية ١ من سورة القيامة.

(٤) قائله: لم أقف على قائله - وهو من البسيط.

الإعراب: «تالله» التاء حرف قسم ولفظ الجلالة مقسم به «لا يحمدن» لا نافية ويحمدن فعل مضارع مبنى للمجهول - وهو مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد «المرء» نائب =

الثالث: أن يكون غير مقرون بحرف تنفيس، فإنه لا يدخله النون نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾[1].

الرابع: ألا يكون مقدم المعمول كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[2].

فإنه لا تدخله النون.

الخامس: ألا يقترن بقد نحو «والله لقد أظن زيدا منطلقا»، فإنه لا يجوز توكيده (بالنون)[3].

وإلى هذا أشار بقوله:

أو مثبتا فى قَسَمٍ مُستقبلا

لكنه أخل باشتراط الثلاثة المتأخرة.

وقد نبه فى الكافية والتسهيل على الثالث والرابع.

تنبيه:

توكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب اتفاقا، وأما بعد إمّا فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن، ولذا لم يجئ فى القرآن بعدها إلا مؤكدا، وإليه ذهب الفارسى وأكثر المتأخرين، وهو الصحيح، وقد كثر فى الشعر مجيئه غير مؤكد[4].

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم نون التوكيد بعد إما، وزعما أن حذفها ضرورة.

= فاعل «مجتنبا» حال «فعل» مفعول مجتنبا «الكرام» مضاف إليه «ولو فاق» لو حرف امتناع وفاق فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه «حسبا» تمييز.

الشاهد: قوله «لا يحمدن» حيث أكد الفعل المنفى.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٤٩٦.

(١) سورة الضحى ٥.

(٢) سورة آل عمران ١٥٨.

(٣) ب.

(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

فإما تَرَيْنِى وَلِى لِمَّةٌ ... فإنّ الحوادثَ أودَى بها

وأما بعد القسم فهو واجب عند البصريين بالشروط المذكورة، فلابد عندهم من اللام والنون، وأجار الكوفيون تعاقبهما، وقد ورد فى الشعر.

وقوله:

وَقَلَّ بعْدَ ما ولم وبَعْدَ لا.

يعنى: أن التوكيد بالنون قلّ بعد هذه الأربعة:

الأول: «ما» والمراد بها الزائدة كقولهم:

«بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ وَبِجُهْدٍ مَا تَبْلُغَنْ»(١).

وقوله(٢):

وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شكيرُهَا.

وقوله(٣):

قَلِيلا بِهِ ما يَحْمَدَنَّكَ وارِثٌ.

---

(١) «بعين ما أرينك» تقوله لمن يخفى أمرا أنت به بصير «وبجهد ما تبلغن» تقوله لمن حملته فعلا فأباه أى: لابد لك من فعله مع مشقة.

(٢) قائله: لم ينسب لقائل - وهو مثل عربى يضرب للفرع الذى ينشأ كأصله - وهو من الطويل.

وصدره: إذا مات منهُمْ سيِّدٌ سَرقَ ابنَه

اللغة: «عضة» شجر ذات شوك من أشجار البادية - والجمع عضاه «شكيرها» الشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها.

المعنى: إذا مات من هؤلاء القوم شخص سرق ابنه صفاته وخلاله وأصبح مثله، وإنما يجىء الفرع وفق أصله.

الإعراب: «إذا ظرف للمستقبل «مات» فعل ماض «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سيد «سيد» فاعل والجملة فى محل جر بإضافة إذا «ابنه» فاعل سرق «ومن عضة» جار ومجرور متعلق بينبتن «ما» زائدة «شكيرها» فاعل ينبتن والهاء مضاف إليه.

الشاهد: قوله «ينبتن» فقد أكد بالنون الثقيلة لوقوعه بعد «ما» الزائدة غير المسبوقة بإن الشرطية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٢/٤٩٧، وابن هشام ٣/٣١٠، وذكره سيبويه ٢/١٥٣، والشاهد ٩٤٧ فى الخزانة.

(٣) قائله: هو حاتم الطائى - وهو من الطويل.

وتمامه: إذا نال مما كنتَ تجمع مَغْنما =

وجعل بعضهم فى قوله: «ما يحمدنك وارث» نافية، وقال هو نادر أو ضرورة، يندرج فى إطلاقه ما الكافة لرب، حكى سيبويه «ربما يقولن ذلك».

وأما قوله[1]:

رُبَّما أَوْفَيْتَ فِى عَلَم تَرْفَعَنْ ثَوبِى شَمَالاتُ

فبعيد جدا.

فإن قلت: فقد ذكر فى الكافية أن التوكيد بعد «ما» الزائدة شاع، وقال فى شرحها: وإنما كثر هذا التوكيد بعد «ما» الزائدة، لشبهها بلازم القسم. قال سيبويه: ولا تقع بعد هذه الحروف «إلا» و«ما» زائدة، فأشبهت لام القسم عندهم انتهى.

= اللغة: «مغنما» غنيمة - وهو الحصول على الشيء بدون مشقة.

المعنى: قلما يحمد الوارث من ورثه مع أنه يستولى على ما جمعه من المال، وأفنى عمره فى الحصول عليه. فلينظر الإنسان فى خير ما ينفق فيه ماله.

الإعراب: «قليلا» صفة لمصدر محذوف منصوب بمحذوف يدل عليه يحمدنك - أى: يحمدنك حمدا قليلا ولم يجعل المصدر معمولا ليحمدنك الآتى لأن معمول الفعل المؤكد لا يتقدم عليه «ما» زائدة «به» متعلق بيحمدنك «وارث» فاعل «مغنما» مفعول نال.

والشاهد: قوله «يحمدنك» حيث أكده الشاعر بالنون الثقيلة بعد «ما» الزائدة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٤٧٩/٢، وابن هشام ٣١٠/٣، وابن الناظم والسيوطى ص١٠٩ وفى همعه ٧٨/٢.

(١) قائله: هو جذيمة الأبرش - وهو من المديد.

اللغة: «أوفيت» نزلت «علم» - بفتح اللام - جبل «فى» بمعنى على «شمالات» رياح الشمال.

المعنى: كثيرا ما أنزل على الجبال العالية فى مهب الرياح العاتية متحملا المصاعب لأرقب الأعداء، يفتخر بأنه يرقب الطليعة بنفسه متحملا المشاق ولا يعتمد على غيره.

الإعراب: «ربما» رب حرف جر شبيه بالزائد «ما» كافة «أوفيت» فعل وفاعل «فى علَم» متعلق بأوفيت وفى بمعنى على «ترفعن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة «ثوبى» مفعول ترفعن «شمالات» فاعله.

الشاهد: قوله «ترفعن» حيث أكده بالنون الخفيفة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٩٨/٢، وابن هشام ٢٧٨/٢، وابن الناظم والسيوطى ص١٠٩ وفى همعه ٧٨/٢، وسيبويه ١٥٣/٢، وشرح المفصل ٤٠/٩، والمغنى ١١٩/١-٩٠/٢.

فكيف قال هنا، قد قلَّت؟ قلَّته إنما هو بالنسبة إلى المواضع السابقة فلا ينافى كونه شائعا؟.

فإن قلت: فهل هو مطرد؟.

قلت: ظاهر كلام المصنف اطراده، وقال بعضهم لا يقاس على هذه الأمثلة المذكورة.

فإن قلت: فهل يطرد بعد ربما؟

قلت: قال فى الكافية: وشذ بعد ربما، وعلل بأن الفعل بعدها ماضى المعنى، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة، وظاهر كلام سيبويه يشعر بأنه لا يختص بالضرورة، وهو ظاهر التسهيل ومثاله بعد «لم» قوله[1]:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ....

وهو قليل: ونص سيبويه على أنه ضرورة، لأن الفعل بعد لم ماضى المعنى كما كان بعد ربما.

(١) قائله: هو أبو الصماء - مساور بن هند العبسى، يصف سقاء لبن، وقيل: لأبى حيان الفقعسى.
وتمامه: شيخا على كرسيه مُعَمَّمَا - وهو من الرجز.
اللغة: «يحسبه» يظنه «معمما» لابسا عمامة.
المعنى: يصف الشاعر قعب لبن علته رغوة حتى امتلأ، يظنه الجاهل الذى لا يعلم الحقيقة شيخا لابسا عمامته وقد جلس وتربع فوق كرسيه.
الإعراب: «يحسبه» فعل مضارع والهاء مفعول أول «الجاهل» فاعل «ما» مصدرية «لم» نافية جازمة «يعلما» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا للوقف فى محل جزم «شيخا» مفعول ثان ليحسب «على كرسيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخا «معمما» صفة ثانية لشيخا.
الشاهد: قوله «لم يعلما» حيث أكده بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا بعد «لم».
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٩٨، وابن هشام ٣/٣١١، وابن عقيل ٢/٢٩٩، وابن الناظم والمكودى ص١٣٦، والسيوطى ص١٠٩ فى همعه ٢/٧٨، وذكره سيبويه ٢/١٥٢، وشرح المفصل ٩/٤٢، والإنصاف ٢/٣٨٥، والشاهد ٩٤٩ فى الخزانة.

قال فى شـرح الكافيـة: وهو بعد ربما أحسن. ومـثاله بعـد «لا» والمراد بها النافية قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لأَ تُصِيبَنَّ﴾[1] وذلك لشبهها بالناهية.

ومذهب الجـمهـور منع التوكـيد بالنون بعـد «لا» النافيـة إلا فى الضرورة، وأجازه المصنف وابن جنى.

وتأول المانعون الآية فـقيل: «لا» ناهيـة والجملة محكـية بقول: «مـحذوف هو»[2] صفة «فتنة» فتكون نظير[3]:

جَاءُوا بِمذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

وقيل «لا» ناهـية أيضا وتم الكلام عـند قوله: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً﴾ ثم ابتدأ نَهْىَ الظلمة خـاصة عن «التـعرض»[4] للظلم فتـصيبـهم الفتنة خاصـة، وأخرج النهى «عن»[5] إسناده للفتنة، فهو نهى محوّل كما قالوا «لا أرينّكَ ههُنا»[6] وهذا تخريج المبـرد والفراء والزجـاج، وقال الأخـفش الصغـيـر: «لا تصيبنّ» هو على مـعنى الدعاء، وقـيل: «لا تصيبن» جواب قـسم، والجملة موجـبة، والأصل «لَتُصـيبَنّ» كقـراءة ابن مسعـود وغيـره، ثم أشبعت اللام: وهو ضـعيف، لأن الإشـباع بابه الشعـر، وقيل: جواب قـسم، ولا: نافيـة ودخلت النون تشبيـها بالموجب وكـما دخلت فى قوله[7]:

تاللهِ لا يُحْمَدَنّ المرءُ مُجتنبًا

وقال الفـراء: الجملة جواب الأمر، كـقولك: «انزل عن الدابة لاتطرَحَنّكَ» (ولا: نافيـــة ومَن منع النون بعـد دخـــول «لا» النافـيــة منـع «انزل عن الدابة

(١) من الآية ٢٥ من سورة الأنفال.
(٢) ب، ج.
(٣) مضى هذا البيت فى باب النعت.
(٤) ب، ج.
(٥) ب، ج وفى أ «على».
(٦) «لا أرينك» هو نهى محول عن إسناده للمخاطب إلى إسناده للمتكلم، والأصل: لا تأت، فحول النهى عن الإتيان الذى هو سبب لرؤيته إلى المسبب الذى هو الرؤية. هـ صبان.
(٧) مضى هذا البيت فى نفس الباب.

لاتطرحنك»)[1] ويؤيد ما ذهب إليه المصنف ورود النون بعد النافية، وقد فصل بينها وبين الفعل بمعموله كقولك[2]:

فَلاذَا نَعِيمٍ يَترُكَنْ لِنَعِيمِهِ ....

أو بمعمول مفسره كقوله[3]:

فَلا الجارَةُ الدُّنيَا لها تَلْحَيَنَّهَا ....

فتوكيد «لا تصيبن» أحق بالجواز، لاتصاله بلا.

فإن قلت: فهل يطرد التوكيد بعد «لا» مع الفصل؟

قلت: نصّ غير المصنف على أن ذلك ضرورة.

---

(١) ب.

(٢) قائله: لم أعثر على قائله ولا تتمته، وفى الدرر اللوامع (ولم أعثر على قائله ولا تتمته) - وهو من الطويل.

الإعراب: «لا» نافية «ذا نعيم» ذا مفعول ونعيم مضاف إليه «يتركن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد وهى حرف «النعيمه» جار ومجرور متعلق بالفعل.

الشاهد: قوله «يتركن» دخول نون التوكيد على الفعل بعد «لا» النافية.

مواضعه: ذكره السيوطى فى الهمع ٧٨/ ٢.

(٣) قائله: هو النمر بن تولب العلكى - وهو من الطويل.

وتمامه: ولا الضَّيْفُ فيها إنْ أناخَ مُحَوَّلُ

اللغة: «الدنيا» القريبة «تلحينها» من لحيته لحيا إذا لمته ولاحيته ملاحاة إذا نازعته «أناخ» برّك راحلته «محول» - بضم الميم - من التحول.

المعنى: يشير بهذا إلى كرم الممدوحة بأن جارتها لا تلومها ولا تنازعها ولا هى تمنع ضيفها إذا برك عندها.

الإعراب: «فلا» الفاء عاطفة ولا نافية «الجارة» مبتدأ - بالرفع - «الدنيا» صفة للجارة «لها» جار ومجرور فى محل النصب على الحال «تلحينها» فعل والفاعل ضمير مستتر والمفعول هو الضمير المنصوب، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «ولا الضيف» الضيف مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «فيها» جار ومجرور متعلق بمحول «إن» شرطية «أناخ» فعل ماض فعل الشرط «محول» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وجواب الشرط محذوف والتقدير: ولا الضيف محول عنها إن أناخ راحلته عندها لا يتحول إلى غيرها لحسن قيامها بالضيف.

الشاهد: قوله «تلحينها» حيث أدخل الشاعر فيها نون التوكيد بعد «لا» النافية تشبيها لها باللفظ بلا الناهية.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٤٩٨/ ٢، وابن الناظم.

وقوله: وغير إمّا من طوالبِ الجَزا.

يشمل «إن» مجردة وغيرها[1].

ويشمل كلامه الشرط كقوله[2]:

مَنْ نَثْقَفَنْ مِنهُمْ فَلَيْسَ بآيبِ

والجواب كقولك[3]:

---

(١) أى يشمل إن المجردة عن ما وغيرها.

(٢) قائله: هو لابنة مرة الحارثي. ضمن ثلاثة أبيات ترثى بها أباها وكانت باهلة قد قتلته.

وتمامه: أبداً وقَتْلُ بنى قُتَيْبَةَ شافى - وهو من الكامل.

اللغة: «نثقفن» نجـدن ويروى بالتاء تجدن وبالياء يوجـدن «آئب» اسم فاعل من آب يئوب أى: رجع «بنى قتيبة» فرع من باهلة.

المعنى: من يوجد من بنى قـتيبة فسيقتل حتمـا ولن يرجع أبدا إلى قومه، فإن قـتلهم يشفى الغلة، ويطفئ جذوة الغضب بسبب ما سفكوا من دماء.

الإعراب: «من» اسم شرط مبتدأ «نثقفن» فعل مـضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جـزم فعل الشرط وفـاعله ضمير مـستتـر «منهم» جار ومجرور مـتعلق بنثـقفن «فليس» الفاء واقـعة فى جواب الشرط وليس فعل مـاض ناقص واسمه ضمـير مستتـر فيه «بآيب» الباء حرف جر زائد وآيب خبر ليس منصوب بفـتحة مقدرة والجملة فى محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وحدها أو جملة الجـواب وحدها أو الجملتان معا فى محل رفع خبـر المبتدأ على الخـلاف «أبدا» منصوب على الظرفيـة «قتل» مبـتدأ مرفوع بالضـمة الظاهرة «بنى» مضاف إليه «قتيبة» مضاف إليه «شافى» خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله «يثقفن» حيث أكده بالنون الخفيفة بعد «من» الشرطية.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفيـة الأشمـونى ٢/٥٠٠، وابن هشام ٣/٣١١، وابن عـقيل ٢/٢٣٠، وابن الناظم وذكره السيوطى فى الهـمع ٢/٧٩، وسيبـويه ٢/١٥٢، والشاهد ٩٤٧ فى الخزانة.

(٣) قائله: هو النجاشى:

هجا قوما فوصفهم بحدثان النعمة - وهو من الطويل.

وتمامه: نَبَتُّم نبات الخَيْزَرَانِى فى الوغَى حديثا ....

اللغة: «الخيزرانى» كل نبت ناعم «الوغى» - بفـتح الغينُ - الحرب، وفى رواية «الثرى» وهى الأرض «الخير» المال.

الإعراب: «نبتم» فـعل ماض والتاء فـاعل «نبات» منصوب بـنزع الخافض والتقـدير: كنبات «الخيـرزانى» مضـاف إليه «فى الوغى» جـار ومجرور «حـديثا» منصـوب بفعل مـحذوف تقديره: حدث حديثـا «متى» شرطية «ما» زائدة «يأتك» فعل مـضارع فعل الشرط والكاف مفعول «الخير» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «ينفعا» فعل مضارع والجملة جواب الشرط. =

. . . . مَتَى يَأتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

ودخولها فى غير شرط إمّا وجواب الشرط مطلقا ضرورة.

قال سيبويه: بعد إنشاد ـ فمهما تشأ منه فزارةَ تُعْطِكُم[1]: وهو قليل فى الشعر. قال فى التسهيل[2]: وقد تلحق جواب الشرط اختياراً. انتهى، ولم يخص لحاقها جواب الشرط بالضرورة.

تنبيه:

جاء توكيد المضارع فى غير ما ذكر، لضرورة الشعر، وهو فى غاية من الندور، ولذلك لم يتعرض لذكره.

ومنه قوله[3]:

لَيْتَ شِعْرِى وأَشْعُرَنَّ إذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ

= الشاهد: قوله «ينفعا» حيث دخلت فيه نون التوكيد المنقلبة ألفا - بعد الشرط.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٥٠٠، وسيبويه ٢/١٥٢، والشاهد ٩٤٦ فى الخزانة.

(١) قائله: هو الكميت بن معروف، وقال ابن الأعرابى: الكميت بن ثعلبة الفقعسى.

وتمامه: ومهما تشَا منهُ فَزارةُ تَمنَعا - وهو من الطويل.

اللغة: «فزارة» - بفتح الفاء - من غطفان وهو فزارة بن ذبيان.

المعنى: مهما تشأ إعطاء تعطكم ومهما تشأ منعه تمنعكم.

الإعراب: «فمهما» الفاء عاطفة ومهما اسم يتضمن معنى الشرط «تشأ» فعل الشرط مجزوم بالسكون «منه» متعلق بتشأ «فزارة» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «تعطكم» فعل مضارع والفاعل ضمير يرجع إلى فزارة والكاف مفعول وهو جواب الشرط، والكلام فى الشطر الثانى كالأول - والضمير فى منه يعود إلى ابن دارة فى بيت قبله.

الشاهد: قوله «تمنعا» أصله تمنعن مؤكدا بالنون الخفيفة ثم أبدلت ألفًا للوقف - بعد الشرط.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٢/٥٠٠، وابن الناظم والمكودى ص١٣٦، والسيوطى ص١٠٩، وفى همعه ٢/٧٩، وسيبويه ٢/١٥٢، والشاهد ٩٤٥ فى الخزانة.

(٢) التسهيل ص٢١٦.

(٣) قائله: هو السموأل الغسانى اليهودى - وهو من الخفيف.

اللغة: «قربوها» الضمير يرجع إلى صحيفة أعماله.

الإعراب: «ليت شعرى» شعرى مصدر شعرت أشعر شعرا إذا فطن وعلم وهو مضاف إلى الفاعل ومعنى ليت شعرى ليت علمى، والمعنى ليتنى أشعر، فأشعر هو الخبر فناب شعرى الذى هو المصدر عن أشعر ونابت الياء فى شعرى عن اسم ليت التى فى قولك: ليتنى =

ولما فرغ من ذكر ما تدخله النون (على اختلاف أحواله)[1] أخذ فى بيان ما ينشأ عن دخولها فى التغيير فقال:

وآخِرَ المؤكَّدِ افتحْ كابرُزَا

أمر بفتح آخر الفعل المؤكد أمرا كان أو مضارعا نحو «ابرزنّ» و «لا تبرزنَّ» وشمل كلامه الصحيح كما مثل، والمعتل بالواو كاغزونّ، وبالياء نحو ارمينّ وبالألف نحو اسعينّ - بعد قلب الألف ياء.

فإن قلت: ومن أين يؤخذ من كلامه (قلب الألف)[2]؟

قلت: مما سيذكر.

تنبيهات:

الأول: أطلق فى قوله (آخر المؤكد) ومراده المجرد من الضمير البارز، علم ذلك مما سيأتى.

الثانى: ذهب قوم إلى أن فتحة آخر المؤكد عارضة لالتقاء الساكنين، ونسبه الزجاج إلى سيبويه، وذهب قوم منهم المبرد وابن السراج إلى أنها فتحة بناء، ونسبه إلى سيبويه أيضا، وهو ظاهر مذهب المصنف، وقال فى الغرة: إنه هو الصحيح.

الثالث: لغة فزارة حذف الآخر إذا كان ياء تلى كسرة نحو «ارمِنَّ يا زيد» ومنه[3]:

= «وأشعرن» بالنون الخفيفة - فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «إذا ما» إذا ظرفية وما زائدة «قربوها» جملة من فعل وفاعل ومفعول «منشورة» منصوبة على الحال «دعيت» - بصيغة المجهول - جملة حالية أيضا بتقدير قد.

الشاهد: قوله «أشعرن» حيث أكده بالنون الخفيفة وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٥٠٠، وابن الناظم، والسيوطى فى الهمع ٢/٢٧٩.

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج.

(٣) قائله: قال أبو على القالى فى أماليه: وحدثنا الأخفش قال: أنبأنى أبو فياض بن أبى شراعة عن أبى شراعة قال: حدثنى عبد الله بن بشير البصرى قال: علق أبى جارية لبعض الهاشميين فبعثت إليه أمى تعاتبه فكتب إليها قصيدة أولها هذا البيت. =

ولا تُقاسِنّ بَعْدِى الهَمّ والجَزَعا

ثم انتقل إلى رافع الضمير البارز فقال:

واشْكُلهُ قبلَ مضمرٍ لَيِّنٍ بما جَانسَ مِن تَحرُّكٍ قد عُلِمَا

فأمر بتحريك آخر المؤكد قبل المضمر اللين بحركة تجانسه، والمضمر اللين هو ألف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة. فيفتح آخر المؤكد قبل الألف ويضم قبل الواو ويكسر قبل الياء.

وأما حكم المضمر فى نفسه، فإن كان ألفا أقرت، لخفتها، وإن كان واوا أو ياء حذف وتركت الحركة المجانسة دليلا عليهما، وإلى هذا أشار بقوله:

والمضمرَ احذفَنّهُ إلا الألفْ

فعلم أن الألف تقر نحو «هل تضربان»، وأن الياء والواو يحذفان نحو «هل تضربُن يا زيدون» و «هل تضربِن يا هند».

هذا حكم الصحيح، (وأما)[1] المعتل بالواو والياء فتقول: اغزن وارمن - بحذف الواو وإبقاء الضمة دليلا عليها، واغزن وارمن - بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلا عليها. كما فعلت فى الصحيح.

فإن قلت: ليس المعتل بالواو والياء كالصحيح، لأن المعتل بهما يحذف آخره، ويجعل الحركة المجانسة على ما قبله، بخلاف الصحيح.

قلت: حذف آخر المعتل إنما هو لإسناده إلى الواو والياء، لا لتوكيده، فهو مساو للصحيح فى التغيير الناشئ عن التوكيد، ولذلك لم يتعرض له الناظم.

وأما المعتل بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم آخر نبه عليه بقوله:

= وصدره: لا تُتبِعنْ لَوعةً إثْرِى ولا هَلَعَا - وهو من البسيط.

الإعراب: «لا تقاسن» نافية وفعل مضارع مسند لياء المخاطبة وحذفت للتخلص من التقاء الساكنين والنون للتوكيد والفاعل ضمير مستتر «بعدى» ظرف والياء مضاف إليه «الهم» مفعول به «والجزعا» عطف عليه.

الشاهد: قوله «ولا تقاسن» حيث حذف آخر الفعل لأنه ياء ولى كسرة فى لغة فزارة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٥٠١، والسيوطى فى الهمع ٢/٥٩.

(١) أ، ج.

وإنْ يكُنْ فى آخرِ الفعل ألِفْ فاجعلْهُ منه رافعاً غيرَ اليَا

والواو ياءً كاسعَينّ سَعْيَا

الضميــر فى (اجعله) للألف التى هى آخر الفعل، والضميــر فى منه للفعل وياء ثانى مفعــولى اجعل أى: اجعل الألف التى هى آخر الفعل ياء إن كــان رافعا غير الياء والواو، فيشمل ثلاثة أنواع: رافع الألف نحو «اسعيان» ورافع نون الإناث نحو «اسعينان» والمجرد من الضمير البارز نحو «اسعينّ يا زيد».

ثم ذكر حكم رافع الواو والياء فقال: **واحذفْه من رافعِ هاتيْنِ وفى.**

أى: واحذف الألف من رافع الياء والواو وتبقى الفتحة قبلها دليلا عليها.

ثم ذكر حكم الواو والياء بعد حذف الألف فقال:

واو ويا شكْلٌ مُجانسٌ قفى

يعنى أن الواو تضم والياء تــكسر، وإنما احتيج إلى تحــريكهما ولم يحــذفا، لأن قبلهما حركة غير مجانسة، أعنى: فتحة الألف المحذوفة، فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما. ثم مثل فقال:

نَحْوُ اخشِينْ يا هِنْدُ بالكَسْرِ وَيَا قَوْمُ اخْشُونْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا

قوله (واضمم) يعنى الواو.

تنبيهان:

الأول: أجاز الكوفيــون حذف الياء المفتوح مــا قبلها نحو «اخْشَيَنَّ» فــتقول «اخشِنً يا هند» وحكى الفراء أنها لغة طيئ.

الثانى: فرض المصنف الــكلام على الضميــر، وحكم الألف والواو اللذين هما علامة[1] كحكم الضمير وهذا واضح.

ولم تَقعْ خفيفةٌ بعد الألفْ لكِنْ شَدِيْدَةٌ ......

قال فى شــرح الكافية: لو كــان المسند إليه ألفا لم يــجز أن يؤتى بالنون إلا مشددة، هذا مــذهب سيبويه وغــيره من البصريين إلا يونس، فــإنه يجوز أن يؤتى

---

(١) أى: بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث.

بعد الألف بالنون الخفيفة مكسورة، ويعضد قوله قراءة بعض القراء ﴿فَدَمِّرَانِهم تدميرا﴾[1] حكاها ابن جنى.

ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ﴿ولا تتبعَانِ سبيلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُون﴾[2].

ومذهب يونس كمذهب الكوفيين فى وقوع الخفيفة بعد الألف. انتهى.

قلت: وفى كلام بعضهم ما يدل على أنهم يلحقونها ساكنة لا مكسورة وهو ظاهر كلام سيبويه؟

قال: وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربان واضربنان زيدا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير فى كلامها، إذ لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم. انتهى.

فإن قلت: إذا كان بعدها ما تدغم فيه، فهل يجوز لحاقها على مذهب البصريين لزوال المانع نحو «اضربان نعمان»؟.

قلت: قال الشيخ أبو حيان: نص بعضهم على المنع، ويمكن أن يقال: يجوز. انتهى، وقد صرح سيبويه بمنع ذلك.

وقوله: «وكسرها ألف» يعنى: أن النون الشديدة إذا وقعت بعد الألف كسرت، وإن كانت فى غير ذلك مفتوحة، وإنما كسروا مع الألف فرارا من اجتماع الأمثال.

وألفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا   فِعلاً إلى نونِ الإناثِ أُسنِدا

فتقول: «اضربنان» وإنما زيدت هذه الألف للفصل بين الأمثال.

والخلاف فى التوكيد بالخفيفة بعد الألف الفاصلة كالخلاف بعد ألف الاثنين.

واحذفْ خفيفةً لساكنٍ رَدِفْ   وبعدَ غيرِ فتحةٍ إذا تَقِفْ

يعنى: أن الخفيفة تحذف وهى مرادة لأمرين:

---

(١) من الآية ٣٦ من سورة الفرقان - وذلك على أنه فعل أمر لاثنين والألف ضمير الاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة.
(٢) سورة يونس ٨٩.

أحدهما: أن يليها ساكن نحو (اضربَ الرّجلَ) تريد: اضْرِبَنْ.

ومنه قوله[1]:

لا تُهِينَ الفقيرَ عَلّكَ أنْ تركعَ يوماً والدهرُ قدْ رفعَهْ

لأنها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد[2].

وإذا وليها ساكن وهى بعد ألف على مذهب المجيز فزعم يونس أنها تبدل همزة وتفتح فتقول «اضرباء الغلام» و «اضربناء الغلام» قال سيبويه: وهذا لم تقله العرب، قال: والقياس «اضرب الغلام، واضربن الغلام»[3] يعنى بحذف الألف والنون.

---

(١) قائله: هو الأضبط بن قريع السعدى - وهو من المنسرح.

اللغة: «تهين» فعل مضارع من الإهانة «علك» لغة فى لعلك «تركع» تخضع وتنقاد، والمراد انحطاط الحال.

المعنى: لا تحتقر الفقير ولا تهنه وتستخف به فربما يتبدل الحال - والدهر قلب - فيخفضك الزمان ويرفعه عليك.

الإعراب: «لا تهين» لا ناهية وتهين فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة لوقوع الساكن بعدها - وهى لام الفقير - فى محل جزم والفاعل ضمير مستتر فيه «الفقير» مفعول به «علك» علّ حرف ترج ونصب والكاف اسمها «أن» حرف مصدرى «تركع» فعل مضارع منصوب بأن والفاعل ضمير وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر لعل - على تأويله باسم الفاعل - أو على حذف مضاف «يوما» ظرف زمان «والدهر» الواو حالية والدهر مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «قد رفعه» قد حرف تحقيق رفع فعل ماض والفاعل ضمير والها مفعول والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر فى تركع.

الشاهد: قوله «لا تهين» - بكسر الهاء وسكون الياء - حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين - وهما النون واللام فى الفقير، وأصله «لا تهينن» - نونين - أولهما مفتوحة فحذف النون الخفيفة لما استقبلها ساكن.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٠٤، وابن هشام ٣/٣١٨، وابن عقيل ٢/٢٣٥، وابن الناظم، والمكودى ص ١٣٧ والسيوطى ص ١١٠ وفى همعه ١/١١١ وفى خزانة الأدب الشاهد ٩٥٤ وشرح المفصل ٩/٤٣، والإنصاف ١/١٣٦، والمغنى ١/١٣٥، ٢/١٧٣.

(٢) فحذفت لالتقاء الساكنين.

(٣) أ، ج وفى ب (اضربا الغلام واضربنا الغلام).

والثانى: أن يوقف عليها بعد غير فتحة، يعنى: بعد ضمة أو كسرة، فإنها تحذف إذ ذاك كما يحذف التنوين، ويرد ما حذف لأجلها، أعنى: واو الضمير وياءه ونون الرفع أيضا وفى المعرب.

وقد نبه على رد المحذوف بقوله:

وارْدُدْ إِذا حَذَفْتَهَا فِى الوقفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِى الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

يعنى: أنه يرد إلى الفعل الموقوف عليه بعد حذفها ما حذف فى الوصل لأجلها فتقول: «اضربن يا زيدون» و «اضربن يا هند» فإذا وقفت عليهما «قلت»[1] اضربوا واضربى - برد واو الضمير ويائه، وتقول فى «هل تضربن» و «هل تضربين» إذا وقفت «عليهما»[2]. هل تضربون وهل تضربين - برد الواو والياء ونون الرفع، لزوال سبب الحذف. ثم نبه على حكمها بعد الفتحة فقال:

وأبدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِى قِفَن قِفَا

وذلك لشبهها بالتنوين، وقد ندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله[3]:

اضربَ عنكَ الهمومَ طارقَها

(١) ب، ج.
(٢) ب.
(٣) **قائله**: هو طرفة بن العبد، وقال ابن برى: مصنوع عليه - وهو من المنسرح.
وتمامه: ضربك بالسيف قونس الفرس.
اللغة: «طارقها» من طرق الرجل إذا أتى أهله ليلا «قونس» بفتح القاف وسكون الواو وفتح النون - وهو العظم الناتئ بين أذنى الفرس.
الإعراب: «اضرب» فعل أمر والفاعل ضمير مستتر فيه «عنك» جار ومجرور متعلق باضرب. «الهموم» مفعول به لاضرب منصوب بالفتحة الظاهرة «طارقها» - بالنصب بدل من الهموم «ضربك» مصدر نوعى مضاف إلى فاعله، وانتصابه بنزع الخافض أى: كضربك بالسيف والباء للاستعانة «قونس» مفعول للمصدر «الفرس» مضاف إليه.
الشاهد: قوله «اضرب» - بفتح الباء لأن أصله اضربن بالنون الخفيفة فحذفت النون وبقيت الفتحة قبلها للضرورة.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية، الأشمونى ٢/٥٠٥، وابن الناظم والسيوطى ص١١٠، وذكره المغنى ٢/١٧٣، وشرح المفصل ٩/٤٤، والإنصاف ٢/٣٣٢.

وكقوله[1]:

كما قِيلَ قَبْلَ اليومِ خَالفَ تُذْكَرَا

فإن قلت: ما ذكر من حذف الخفيفة «للوقف»[2] بعد غير الفتحة ينافى معنى التوكيد الذى جاءت لأجله، إذ لا دليل عليها بعد الحذف.

فينبغى أن يقال: إن التوكيد بها إنما يكون فى الوصل خاصة كما أشار إليه بعضهم.

قلت: يرده قلبها بعد الفتحة ألفا فى الوقف، فعلم بذلك أن التوكيد بها لا يختص بالوصل.

تنبيهات:

الأول: اختلف فى الفعل المعرب إذا أكد بالنون على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه مبنى، والثانى: أنه معرب، والثالث: التفصيل بين أن تباشر فيكون مبنيا، أو لا تباشر فيكون معربا، وهو الصحيح - كما تقدم أول الكتاب - ويدل على صحته رد نون الرفع عند حذف نون التوكيد فى الوقف. فدل على أنها مقدرة فى الوصل.

---

(١) **قائله:** لم أعثر على قائله - وهو من الطويل.
وصدره: خلافًا لقولِى من فيَالة رأيه
اللغة: «فيالَة» - بفتح الفاء والياء واللام - ضعف فى رأيه «تذكرا» أصله تتذكرا لأنه مضارع تذكر من باب تفعل - فحذفت إحدى التاءين للتخفيف.
المعنى: إن خالفت تذكرت ذلك يعنى: رأيت بعد ذلك سوء المخالفة أو جوزيت به.
الإعراب: «خلافا» منصوب بفعل محذوف تقديره خالف خلافا «لقولى» جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف «من» تعليلية. أى: لأجل فيالة رأيه «كما» يجوز أن تكون الكاف للتعليل وما مصدرية، والمعنى خالف لأجل ما قيل له أى: لأجل القول الذى قيل له قبل اليوم بما فيه خير وصلاح له. والأظهر أن الكاف للتشبيه وما مصدرية والمعنى خالف من ضعف رأيه لقولى «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول «خالف» فعل أمر.
الشاهد: قوله «خالف» حيث حذف منه نون التوكيد ففتح الفاء، إذ أصله خالفن.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٥٠٥/٢.
(٢) ب، ج.

والثاني: أجاز سيبويه إبدالها واوا أو ياء نحو: اخشَوُنْ واخْشَيِنْ.

فتقـول: اخشَوُوا واخْشَيِي، وغـيره يقول: «اخشوا واخـشى. وقد نقل عنه إبدالها واواً بعد الضمة وياءً بعد الكسرة مطلقا.

قلت: وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك فى المعتل، فإنه قال: وأما يونس فيقول: اخْشَيِي واخْشَوُوا - يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة.

وقال الخليل: لا أرى ذلك إلا على قول من قال: هذا عمرو ومررت بعمرى - ثم قال: وينبغى لمن قـال بقول يونس فى اخشى واخشيوا - إذا أراد الخـفيفة أن يقول: هل تضربوا؟ بجعل الواو مكان الخفيفة.

والثـالث: إذا وقف على المؤكـد بالخفـيفـة بعد الألف على مـذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفـا،ونصّ سيبـويه على ذلك عن يونس ومن وافقـه، ثم قيل: يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما، وقيل: بل ينبغى أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الأولى.

وفى الغرة: إذا وقـفت على «اضربان» على مذهب يونس زِدْتَ ألفـا عوض النون، فاجتمع ألفان: فهمزت الثانية فقلت: اضْرِباءْ. انتهى. وقياسه فى اضرِبْنان اضْرِبْنَاءْ.

ما لا ينصرف

الأصل فى الاسم أن يكون (معربا)[1] منصرفا، وإنما يخرجه عن أصله شَبَهه بالفعل أو بالحرف، فإن شابه الحرف بلا «معاند»[2] بُنى، وإن أشبه الفعل بكونه فرعا من وجهين من الوجوه الآتية مُنع الصرف.

ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال:

الصرفُ تنوينٌ أتى مُبيِّنَا   معنًى به يكونُ الاسمُ أمْكَنَا

فقوله «تنوين» جنس يشمل جميع أقسام التنوين، وقد تقدمت أول الكتاب، وقوله «أتى مبَيِّنَا . . . إلخ» مُخرج لسائر أقسام التنوين غير المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذى يكون به الاسم أمكن، بقاؤه على أصالته، ومعنى بقائه على أصالته سلامته من شبه الحرف وشبه الفعل، فكأنه يقول: الصرف تنوين يبين كون الاسم باقيا على أصالته، أى: غير مشابه فعلا ولا حرفا، فإن هذا هو المعنى الذى يكون الاسم به أمكن - أى: زائد فى التمكن.

قيل[3]: وهو أفعل تفضيل من التمكن، وهو شاذ.

تنبيهات:

الأول: مذهب المحققين أن الصرف هو التنوين المذكور، أعنى: تنوين التمكن وحده، وقيل: (الصرف)[4] هو الجر والتنوين معا.

الثانى: تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور، وقد يطلق على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة صرفا.

الثالث: فهم من تعريفه الصرف أن المنصرف ما يدخله التنوين المسمى بالصرف، وأن غير المنصرف ما لا يدخله ذلك التنوين.

---

(١) ب، ج وفى أ (منونا).
(٢) ب، ج وفى أ (معارض).
(٣) ب.
(٤) ب، ج.

قال الشارح: وفى هذا التعريف مسامحة، فإن من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الأمكنية (باب)[1] مسلمات قبل التسمية، وليس من المتمكن أن يقول: إنه غيرمصروف، لما سنعرفه بعد.

الرابع: اختلف فى اشتقاق المنصرف، فقيل: (هو)[2] من الصريف، وهو الصوت، لأن فى آخره التنوين وهو صوت، وقيل: من الانصراف فى جهات الحركات، (وقيل: من الانصراف)[3] وهو الرجوع، كأنه انصرف عن شبه الفعل.

وقال فى شرح الكافية: سمى منصرفا، لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره.

الخامس: جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا، منها خمسة لا تنصرف فى تعريف ولا تنكير، وسبعة لا تنصرف فى التعريف وتنصرف فى التنكير، وستأتى مفصلة إن شاء الله تعالى.

ولما شرع فى بيان موانع الصرف بدأ بما يمنع فى الحالتين فقال:

فألفُ التأنيثِ مُطلقا منَعْ   صَرْفَ الذى حَواهُ كيفَمَا وَقَع

يعنى: أن ألف التأنيث مطلقا مقصورة كانت أو ممدودة - تمنع صرف ما هى فيه كيفما وقع من كونه نكرة أو معرفة مفردا أو جمعا اسما أو صفة.

فالمقصورة، نحو ذكرى وسلمى ومرضى وسكرى، والممدوة نحو صحراء وزكرياء وأشياء وحمراء.

وإنما استقلت الألف بالمنع، لأنها قائمة مقام (شيئين)[4]، وذلك لأنها لازمة لما هى فيه، بخلاف التاء فإنها فى الغالب مقدرة الانفصال، ففى المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث، وفرعية من جهة لزوم علامته، بخلاف المؤنث بالتاء.

---

(١) ب، ج.
(٢) ب، ج وفى أ (تا).
(٣) ب، ج.
(٤) ب، ج وفى أ (سببين).

فرعان:

الأول: إذا سمى بكلتا من قولك «قامت كلتا جارتيك» منعت الصرف لأن ألفها للتأنيث، وإن سميت بها من قولك «رأيت كلتيهما أو كلتى المرأتين» على لغة كنانة صرفت، لأن ألفها إذ ذاك منقلبة وليست للتأنيث.

الثانى: إذا رخمت حبلوىّ على لغة الاستقلال عند من أجازه وقلت: يا حبلى[1] ثم سميت به صرفت، ولما ذكر فى كلتا. ثم قال:

وزائِدَا فَعْلانِ فِي وَصْفٍ سَلِمْ ... مِنْ أن يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ

أى: ويمنع صرف الاسم أيضا زائدا فعلان، وهما الألف والنون فى مثال فعلان صفة لا تختم بتاء التأنيث، وذلك يشمل نوعين:

أحدهما: ما مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى، وهو متفق على منع صرفه.

والآخر: ما لا مؤنث له، نحو لحيان لكبير اللحية، وهذا فيه خلاف، والصحيح منع صرفه، لأنه وإن لم يكن له فَعلى وجودا فله فعلى تقديرا، لأنا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعلانة، لأن باب سكران أوسع من باب ندمان، والتقدير فى حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف أكمر وآدر[2] مع أنه لا مؤنث له.

واحترز من فعلان الذى مؤنثه فعلانة؛ لأنه مصروف نحو ندمان وندمانة.

وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله:

أجز فعلى لفعلانه ... إذا استثنيت حَبلانا
ودَخْنانا وسَخْنانا ... وسَيْفانا وصَحْيانا
وصَوْجَانا وعَلانا ... وقَشْوانا ومصّانا
ومَوتَانَا ونَدمَانا ... وأتبعهن نصرانا

(١) حذفت ياء النسب المشددة للترخيم، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإنما صرفت لأن الألف ليست للتأنيث، بل هى منقلبة عن الواو.

(٢) أكمر: لعظيم الكمرة - بفتح الميم - وهى الحشفة، وآدر - بالمد - لكبير الأنثيين.

واستدرك عليه لفظان، وهما خَمْصَان لغة فى خُمصان، واليان فى (نحو)[1] «كبش اليان»[2]، وقد ذيلت أبياته بقولى:

وزد فيهن خَمْصانا　　　على لغة وأليانا

ولابد من شرح هذه الألفاظ، فالحبلان: العظيم البطن، وقيل: الممتلئ غيظا، والدخنان: اليوم المظلم، والسّخْنان: اليوم الحار، والسيْفان: الرجل الطويل المشوق، والصَحيَان: اليوم الذى لا غيم فيه، والصّوجَان[3]: البعير اليابس الظهر، والعلان: الكثير النسيان، وقيل: الرجل الحقير، والقشوان: الدقيق الساقين، والمصّان: اللئيم، والموْتان: البليد الميت القلب، والندمان: المنادم[4] والنصران: واحد النصارى.

فإن قلت: ولم صرف ما مؤنثه فعلانة مع أن فيه ما فى سكران من الزيادتين والوصف؟

قلت: لم يمتنع الصرف بزيادتى فعلان لذاتها بل لشبهها بزيادتى حمراء فى وجوه منها: أنهما لا تلحقهما تاء التأنيث وهذا مفقود فيما مؤنثه فعلانة، فلذلك صرف.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله (زائدا فعلان) أنهما لا يمنعان فى غيره من الأوزان كفعلان - بضم الفاء - نحو خُمصان، لعدم شبههما فى غيره بألفى التأنيث.

الثانى: لغة بنى أسد صرف سكران وبابه، لأنهم يقولون فى مؤنثه فعلانة، فهو عندهم كندمان.

الثالث: ما تقدم من أن المنع بزيادتى فعلان لشبههما بألفى التأنيث فى حمراء، هذا مذهب سيبويه، وزعم المبرد أنه امتنع، لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث، والقولان عن أبى على.

---

(١) ب.

(٢) أى: كبير الإلية.

(٣) الصوجان: فاؤه صاد أو ضاد معجمة ولامه جيم في الحالين.

(٤) أما ندمان من الندم فغير مصروف، إذ مؤنثه ندمى.

ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين لا تقبلان الهاء، لا للتشبيه بألفي التأنيث.

ووصفٌ اصليٌّ ووَزْنُ أَفْعَلا ممنوعُ تأنيثٍ بتا كأَشْهَلا

أى ويمنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الأصلى ووزن أفعل بشرط أن يمنع من التأنيث بالتاء وذلك يشمل ثلاثة أنواع:

أحدها: ما مؤنثه فعلاء نحو أَشْهَل وشَهْلاء.

والثانى: ما مؤنثة فعلى نحو أفضل وفضلى.

والثالث: ما لا مؤنث له نحو أكمر - العظيم الكمرة.

فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلى ووزن أفعل، فإن وزن الفعل به أولى، لأن أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم، فكان لذلك أصلا فى الفعل، لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى، فإن أنثَ بالتاء انصرف، نحو أرمل بمعنى فقير، فإن مؤنثه أرملة[1] خلافا للأخفش فإنه يمنع صرف أرمل - بمعنى فقير، (فإنه يجريه)[2] مجرى أحمر، لأنه صفة وعلى وزنه، وأما قولهم (عام أرمل)[3] فغير منصرف، لأن يعقوب حكى فيه «سنة رملاء» واحترز بالأصلى عن العارض فإنه «لا يعتد به»[4] كما سيأتى.

تنبيهان:

الأول: مثل الشارح ما تلحقه التاء بأرمل وأباتر - وهو القاطع لرحمه - وأدابر - وهو الذى لا يقبل نصحا - فإن مؤنثهما أباترة وأدابرة، أما أرمل فواضح، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما، إذ لم يشملهما كلام الناظم فإنه علق (المنع)[5] على وزن أفعَل، وإنما ذكرهما فى شرح الكافية، لأنه علّق المنع بوزن الفعل ولم يخصه بأفعل، ولذلك احترز أيضا من يَعْمَل[6] - الجمل السريع.

---

(١) لضعف شبهه بلفظ المضارع، لأن تاء التأنيث لا تلحقه.

(٢) ب، وفى أ، ج (لجريه).

(٣) أى: قليل المطر والنفع.

(٤) ب، ج وفى أ (لا يفيد).

(٥) ب، ج وفى أ (النظم).

(٦) يَعْمل: بوزن يفرح ومؤنثه يعمله.

الثـانى: الأولى تعليق الحكـم على وزن الفعـل الذى هو به أولى، لا على وزن أفعل ليشـمل نحو أحيمـر وأفيضل من المصغر، فـإنه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل نحو أبيطر، وإن لم يكن حال التصغير على وزن أفعل.

ثم صرح بمفهوم قوله أصلى فقال:

وألغِيَنَّ عارِضَ الوصفيَّهْ　　　كأربعٍ وعارضَ الإسميَّهْ

فالأقسام ثلاثة:

فالأول: ما وصفيته أصلية باقية نحو أشهل، ولا إشكال فى منعه.

والثانى: ما وصفيته عـارضة نحو: «مررت برجل أرنب» أى: ذليل «وبنسوة أربع».

فهـذا يصرف إلغاء للوصـفية العـارضة، وأربع أحق بالصرف، لأن فـيه تاء التأنيث أيضا.

والثالث: ما وصفيتـه أصلية فغلبت عليه الاسمية، فهـذا يمنع إلغاء للاسمية العارضة واعتبارا للأصل، وقد مثل بقوله:

فالأدهَمُ القيدُ لكونهِ وُضِع　　　فى الأصلِ وصفًا انصرافُهُ مُنِع

أدهم: للقيد، وأسود: للحية، وأرقم: لحية فيها نقط كالرقم.

فهذه أوصاف فى الأصل غلبت عليها الاسمية، وهى غير منصرفة نظرا إلى أصلهـا، وذكر سيـبويه أن كل الـعرب لا تصرفـها كـما لم تصـرف أَبْطَح وأَبْرق وأجرع[1] وأن العرب لم تختـلف فى منع هذه الستة من الصرف، وإن اسـتعملت استـعمال الأسـماء، وحكى غيـره أن من العرب من يصـرف أبطح وأبرق وأجرع ملاحظة للاسمية، وقد نبه على ذلك فـي التسهيل وذكر ابن جنى أن هذه الأسماء كلها قد تصرف، ثم قال:

وأجدلٌ وأخيلٌ وأفْعَى　　　مصروفةٌ وقد يَنَلْنَ المَنْعَا

---

(١) أبطح: هو سيل واسع فيه دقاق الحـصى. وأجرع: هو المكان المستوى، وأبرق: هو أرض خشنة فيها حجارة وطين ورمل مختلطة.

أكثر العرب تصرف أَجْدَلا وهو الصقر، وأَخْيَلا وهو طائر عليه نقط كالخيلان، وأما أفعى فلا مادة له فى الاشتقاق، لكن ذكره يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق.

تنبيه:

اختلف فى وزن أفعى فقيل: أفعل، فالهمزة زائدة، لقولهم مفعاة وألفها عن واو لقولهم أفعوان، وقال الفارسى: هو مقلوب وأصله أيفع وهو من يافع، وقال أبو الفتح: مقلوب وأصله أفوع وهو من فوعة السم.

ومَنَعُ عدلٍ معَ وصفٍ مُعتَبَرْ فى لفظِ مثنَى وثُلاثَ وأُخَره

العدل صرف لفظ أولى بالمسمى إلى لفظ آخر، وهو يمنع الصرف مع الوصف فى موضعين:

أحدهما: المعدول فى العدد إلى مَفعَل نحو مثنى، أو فُعال نحو ثلاث.

والثانى: أخر مقابل آخرين.

أما المعدول في العدد إلى مَفعَل أو فُعال فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف.

أما العدل فعن أسماء العدد، فأحاد ومَوحَد معدولان عن واحد واحد ومثنى وثُناء معدولان عن اثنين اثنين، وكذا سائرها، وأما الوصف. فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما نعتا نحو: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلاثَ﴾(١) وإما حالا نحو ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ﴾(٢) وإما خبرا نحو «صلاة الليل مَثنى مَثنى»(٣)، ولا تدخلها أل، قال فى الارتشاف: وإضافتها قليلة، وذَهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل فى اللفظ وفى المعنى.

أما فى اللفظ فظاهر، وأما فى المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها فصار فيها عدلان.

---

(١) من الآية ١ من سورة فاطر.

(٢) من الآية ٣ من سورة النساء.

(٣) وإنما كرر لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير. «مثنى» الأولى خبر «صلاة» والثانية للتوكيد.

وأما «أخر» المعدول وهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء[1]، فالمانع له أيضا العدل والوصف.

أما الوصف فظاهر، وأما العدل فقال أكثر النحويين إنه معدول عن الألف واللام؛ لأنه من باب أفعل التفضيل، فحقه ألا يُجمع إلا مقرونا بأل كالصغر والكبر.

والتحقيق: أنه معدول عن أخر مرادا به جمع المؤنث، لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فُعَل لتجرده من أل، كما يستغنى بأكبر عن كبر فى نحو «رأيتُها مع نساء أكبر منها».

تنبيه:

قد يكون «أخر» جمع أخرى بمعنى آخرة فيصرف، لانتفاء العدل[2].

والفرق بين أخرى أنثى آخر، وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدل على الانتهاء، ويعطف عليها مثلها من صنف واحد «نحو جاءت امرأة أخرى وأخرى»[3] وأما أخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء ولا يُعطف عليها مثلها من جنس واحد، وهى المقابلة «لأولى»[4] فى قوله تعالى ﴿قَالَتْ أُولاهُمْ لأُخْرَاهُمْ﴾[5] وكان ينبغى أن يحترز عنها كما احترز فى الكافية والتسهيل بقوله مقابل آخرين[6].

وَوزنُ مَثْنَى وثُلاثَ كهُما ... مِن واحدٍ لأربعٍ فليُعْلَمَا

يعنى: أن ما وازن مثنى وثلاث من المعدول من واحد إلى أربع، فهو مثلها فى امتناعه من الصرف للعدل والوصف، فهذه ثمانية ألفاظ متفق على سماعها وهى: أحاد وموحد وثناه ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع، ولذلك اقتصر عليها، قال فى شرح الكافية: وروى عن بعض العرب «مخمس وعشار ومعشر».

---

(١) بمعنى مغاير.

(٢) لأن مذكرها آخر - بالكسر - بدليل ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الأُخْرَى﴾. ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ﴾ فليست من باب أفعل التفضيل. هـ ٢/٥١٦ أشمونى.

(٣) أ، ب.

(٤) ب، ج وفى أ (الأولى).

(٥) من الآية ٣٩ من سورة الأعراف.

(٦) قال: ومنع الوصف وعدل أخرا ... مقابلا لآخرين فاحصرا

ولم يرد غير ذلك، وظاهر كلامه فى التسهيل أنه قد سمع خماس أيضا، واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج، ووافقهم الناظم فى بعض نسخ التسهيل، وخالفهم فى بعضها.

والثانى: أنه لا يقاس عليه، بل يقتصر على المسموع، وهو مذهب جمهور البصريين.

والثالث: أنه لا يقاس على فُعال لكثرته، لا على مَفعَل.

قال أبو حيان: والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة، وحكى البناءين أبو عمرو الشيبانى. وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عُشار، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

تنبيه:

أجاز الفراء صرف هذه الألفاظ مذهوبا بها مذهب الأسماء قال: تقول العرب: «ادخلوا ثُلاث ثُلاث، وثُلاثا ثُلاثا» والوجه ألا نجرى، انتهى، ومنع ذلك غيره:

وكُنْ لجمْعٍ مُشْبِهٍ مَفاعِلا   أو المفاعِيلَ بمنعٍ كَافِلا

الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل هو الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد وهو كألف التأنيث فى أنه يستقل بمنع الصرف وحده، لقيامه مقام شيئين، فإن فيه فرعية من جهة الجمع وفرعية من جهة عدم النظير.

ويعنى بالشبه أن يكون أوله مفتوحا وثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، وما يلى الألف مكسور لفظا أو تقديرا، ولا يشترط أن يكون أوله ميما، بل يدخل فيه ما أوله ميم نحو مساجد ومصابيح، وما أوله غير ميم نحو دراهم ودنانير، لأن المعتبر موافقته لمفاعل ومفاعيل فى الهيئة لا فى الوزن.

وفهم من تقييد أوسط الثلاثة بأنه ساكن أن نحو صياقلة منصرف لتحركه، وإنما كان منصرفا لأن له فى الآحاد نظيرا، وذلك طواغية وكراهية ونحوهما.

وفهم من تقييد «تالى» الألف بأن يكون مكسورا أن ما ليس كذلك منصرف نحو عبال - جمع عبالة - على حد ثمرة وثمر، لأن الساكن الذى يلى الألف فى عبالٌ لاحظ له فى الحركة، والعبالةُ: الثقل، يقال ألقى عليه عبالته أى: ثقله، هذا مذهب سيبويه والجمهور، أعنى: اشتراط حركة ما بعد الألف.

قال فى الارتشاف: وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك، فأجاز فى تكسير هبىّ أن تقول: هباىّ - بالإدغام قال: وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتها، انتهى، وظهر من ذكر التقييد أنّ نحو دواب غير منصرف، لأن أصله دوابب، فهو على مثال مفاعل تقديرا.

وذا اعتلالٍ منه كالجوارى رفعاً وجراً أجرِهِ كَسَارِى

ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان:

إحداهما: أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جوار.

والأخرى: أن تقلب ياؤه ألفا نحو عذارى.

فإن كان آخره ياء قبلها كسرة أجرى فى رفعه وجره مجرى سارٍ ونحوه من المنقوص (المنصرف) فتقول «هؤلاء جوار» و «مررت بجوار» بالتنوين وحذف الياء، كما تقول «هو سار» و «مررت بسار».

وأما فى نصبه فيجرى مجرى موازنة الصحيح فتقول «رأيت جوارى» - بفتح آخره من غير تنوين - كما تقول «رأيت مساجد»، فإن قلبت ياؤه ألفا قدر إعرابه ولم ينون بحال، ولا خلاف فى ذلك.

فإن قلت: لم ينبه فى النظم على هذا، بل فى قوله «وذا اعتلال».

قلت: قيد بقوله «كالجوارى».

تنبيهات:

الأول: اختلف فى تنوين جوار ونحوه رفعا وجرا، فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة، لا تنوين صرف، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه تنوين عوض عن الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وذهب الأخفش إلى أنه

تنوين صرف، لأن الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل، وبقى اللفظ كجناح فانصرف، والصحيح مذهب سيبويه.

وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف، لأنه لو كان عوضا عن الحركة لكان ذو الألف أولى به من ذى الياء، لأن حاجة المتعذر إلى التعويض أشد ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم.

وأما كونه للصرف فضعيف. لأن الياء حذفت تخفيفا وثبوتها منوى، ولذلك بقيت الكسرة دليلا عليها، ولو لم تكن منوية لجعل ما قبلها حرف إعراب.

فإن قلت: إذا جعل عوضا عن الياء، فما سبب حذفها أولا؟

قلت: قال فى شرح الكافية: لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التى قبلها، وكان المنقوص الذى لا ينصرف أثقل، التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا فى الأدنى ثقلا، ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر، إذ ليس بعد الجواز إلا اللزوم. انتهى، وقال الشارح: ذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا، بدليل الرجوع إليه فى الشعر، وحكموا له فى جوارٍ ونحوه بحكم الموجود، وحذفوا لأجله الياء فى الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين، ثم عوضوا عما حذف التنوين، وهو بعيد، لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير، ولا يحسن ارتكاب مثله. انتهى.

قلت: المشهور عن المبرد أن التنوين عنده عوض من الحركة كما نقل فى شرح الكافية.

الثانى: ما ذكر من تنوين جوارٍ ونحوه من الجمع فى رفعه وجره متفق عليه، نص على ذلك المصنف وغيره، وما ذكره أبو على - من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون، ولا تحذف ياؤه، وأنه يجر بفتحة ظاهرة وهَمٌ، وإنما قالوا ذلك فى العلم، وسيأتى بيانه.

الثالث: إذا قلت: «مررت بجوارِ» فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء، لأنه غير منصرف، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة، فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل.

الرابع: اعلم أن باب جوار وإن جرى مجرى سار فى الجر والرفع فهو يخالفه من وجهين: أحدهما: أن جره بفتحة مقدرة وجر سار بكسرة مقدرة. والآخر: أن تنوين جوار تنوين عوض، وتنوين سار تنوين صرف، وتقدم بيانه.

فإن قلت: قوله (أجره كسارى) يوهم أن علامة جرهما واحد، وأن تنوينهما واحد.

قلت: إنما أراد (أجره كسارى) فى اللفظ فقط، وإن كان التقدير مختلفا.

وَلِسَرَاوِيلَ بِهذَا الجمعِ شَبَهٌ اقتضَى عُمُومَ المنْعِ

اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمى جاء على وزن مفاعيل، فمنع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة. وذلك أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب إلا لجمع أو منقول عن جمع، فحق ما وازنهما أن يمنع الصرف وإن فقدت منه «الجمعية»[1] ولكن بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون ألفه عوضا عن إحدى ياءى النسب تحقيقا نحو يمان وشآم، فإن أصلهما يمنى وشامى، فحذفت إحدى الياءين وعوض منها الألف، أو تقديرا نحو تهام وثمان فإن ألفهما موجودة قبل، فكأنهم نَسبوا إلى فَعَل أو فَعْل ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا الألف.

فهذه الألفاظ مصروفة وإن كانت على مثال مفاعيل، لأن ألفها عوض ففارقت الجمع بذلك لأن ألفه لا تكون عوضا.

الثانى: ألا تكون كسرة ما يلى الألف عارضة نحو توان وتدان، لأن وزنهما فى الأصل تفاعل - بالضم - فجعل مكان الضم كسرة لتصح الياء. فهذا أيضا منصرف لأنه خالف الجمع بعروض الكسرة.

الثالث: ألا يكون (بعد الكسرة)[2] ياء مشددة عارضة نحو حوارى - وهو الناصر - وظفارى[3] فإن ياء النسب فى ذلك مقدرة الانفصال فخالف بذلك

(١) ب، ج وفى أ (الصرفية الجمعية).
(٢) أ، ج وفى ب (بدل الكسرة).
(٣) نسبة إلى ظفار بوزن قطام - مدينة باليمن.

الجمع، لأن ما بعد ألفه غير مقدر الانفصال، وأما بخاتى - جمع بختى - فغير منصرف، لأن ما بعد الألف ليس بعارض، ولو نسب إلى بخاتى لا تصرف لعروض ياءى النسب.

وضابط ذلك أن الياء إن تقدم وجودها على الألف وجب المنع وإلا صرف سواء سبق وجود الألف كظفارى، أو كانا غير منفكين كحوارى.

إذا تقدر هذا فاعلم أن سراويل اسم «مفرد»[1] أعجمى جاء على مثال مفاعيل فمنع الصرف، لوجود صيغة الجمع فيه، ولهذا أشار بقوله: (وسراويل بهذا الجمع شبه) ونبه بقوله (اقتضى عموم المنع) إلى أنه ممنوع من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين: المنع والصرف.

وقال المصنف: إن صرفه لم يثبت عن العرب.

قلت: نقل الأخفش أن بعض العرب يصرفه فى النكرة إذا جعل اسما مفردا.

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن سراويل عربى، وأنه جمع سروالة في التقدير، ثم أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة، ورد بأن سروالة لم يسمع.

وأما قوله[2]:

---

(١) أ، ب.

(٢) **قائله**: لم أعثر على قائله - و قيل: البيت مصنوع - وهو من المتقارب.

اللغة: «اللؤم» - بضم اللام - وهو الدناءة فى الأصل والخساسة فى الفعل «لمستعطف» طالب العطف وهو الشفقة.

الإعراب: «عليه» جار ومجرور خبر مقدم «من اللؤم» جار ومجرور متعلق بمحذوف «سروالة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة والتقدير: سروالة كائنة عليه من اللؤم «فليس» الفاء للتعليل وليس فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيه «يرق» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة فى محل نصب خبر ليس «لمستعطف» جار ومجرور متعلق به.

الشاهد: قوله «سروالة» حيث احتج به من قال: إن سراويل جمع سروالة وإن سراويل منع من الصرف، لكونه جمعا. =

عليه من اللُّؤم سِروالةٌ فليس يرقّ لمستَعْطِفِ

فشاذ، لا حجة فيه.

قلت: ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سروالة، وقال أبو حاتم: من العرب من يقول سروال، والذى يرد به هذا القول وجهان:

أحدهما: أن سروالة لغة فى سراويل، لأنها بمعناه وليس جمعا لها كما ذكر فى شرح الكافية.

والآخر: أن النقل لم يثبت فى أسماء الأجناس، وإنما يثبت فى الأعلام.

الثانى: سراويل مؤنث فلو سمى به ثم صغر امتنع صرفه للعلمية والتأنيث وإن زالت صيغة الجمع بالتصغير.

الثالث: شذ منع صرف ثمان تشبيها له بجوار فى قوله[1]:

يَحْدُو ثمانى مُولَعًا بِلقاحِهَا ....

والمعروف فيه الصرف، وقيل هما لغتان.

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٢٢، وابن الناظم، والسيوطى فى همع الهوامع ١/٢٥.

(١) قائله: قال العينى: قائله أعرابى قاله أبو الخطاب ولم ينسبه ونسبه السيرافى لابن ميادة - وهو من الكامل.

وعجزه: حتى هممن بزيغة الإرتاج.

اللغة: «يحدو» من الحدو وهو سوق الإبل والغناء لها «مولعا» بفتح اللام من أولع بالشىء إذا أغرم به «اللقاح» - بفتح اللام - وهو ماء الفحل، وهو المراد هنا، وأما اللقاح - بكسر اللام - فهو جمع لقوح، وهى الناقة التى تحلب. «الزيغة» - بفتح الزاى - الميلة «الإرتاج» - بالكسر - من أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء. «هممن» أى: قصدن بالميل عن الإرتاج.

الإعراب: «يحدو» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «مولعا» حال من الضمير الذى فى يحدو «بلقاحها» جار ومجرور «حتى» للغاية «هممن» جملة من الفعل والفاعل «بزيغة» فى محل نصب على المفعولية «الإرتاج» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «ثمانى» حيث منع صرفه للضرورة تشبيها له بمساجد.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٥٢٢، وابن الناظم.

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ　　بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّْ

يعنى: أن ما سمى به من الجمع الذى على مفاعل أو مفاعيل أو بما ألحق به كسراويل فحقه أن يمنع من الصرف، سواء كان منقولا عن جمع محقق كمساجد - اسم رجل - أو مقدر كشراحيل[1].

قال الشارح: والعلة فى منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثانى دون الأول. انتهى.

قلت: مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح قول سيبويه، لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح.

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا　　تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكَرِبَا

قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين:

أحدهما: ما لا ينصرف لا فى تنكير ولا تعريف.

والثانى: ما لا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير.

وقد فرغ من الكلام عن الضرب الأول، فشرع فى الثانى وهو سبعة أقسام:

الأول: المركب تركيب المزج، والمراد به جعل الاسمين اسما واحدا لا (بإضافة ولا بإسناد)[2]، بل ينزل ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث، وهو نوعان:

النوع الأول: ما ختم بويه فهو مبنى على الأشهر.

فإن قلت: فلم لم يحترز عنه هنا؟

قلت: عن ذلك أجوبة:

أحدها: أن قوله (معدى كربا) يقيد إطلاقه.

والثانى: أشار إلى أنه مبنى فى باب العلم فاكتفى بذلك:

---

(١) اسم لعدة أشخاص، من المحدثين والصحابة.

(٢) أ، ج.

والثـالث: أن يكون أطلق، ليدخل فـى إطلاقه مـا ختم بويه على لغـة من أعربه، ولا يرد عـلى لغة من بناه؛ لأن باب الصـرف إنما وضع للمعـربات، وقد تقدم ذكره فى العلم.

والنوع الثانى: ما ختم بغير ويه، فهذا فيه ثلاثة أوجه:

أحـدها: وهو الأصح أن يعرب إعـراب ما لا يـنصرف، ويبنى صـدره على الفتح، نحـو «بعلبك» إلا أن يكون ياء نحو «معـدى كرب» فإنهـا تسكن، قيل: أو نونا نحو «باذنجانة» وإنما بنى على الفتح لتنزل عجزه منزلة تاء التأنيث، وإنما لم تفتح الياء وإن كانت تفتح قبل تاء التأنيث، لأن التركيب مزيد ثقل فخص بمزيد خفة.

والوجه الثـانى: أن يضاف صـدره إلى عجـزه فيعـرب صدره بما تقـتضـيه العوامل، ويعرب عجزه بالجر للإضافة ويجعل العجز على هذه اللغة كالمستقل فإن كان فيه مع العلمية سبب يؤثر منع الصرف كهـرمز من رام هرمز؛ فإن فيه العجمة وإلا صرف نحو موت من حضرموت.

فأما كرب من (معدى كربٍ) فمصروف فى اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بجعله مؤنثا.

تنبيه:

إذا كان آخر الصدر[1] ياء نحو (معدى كرب) وأضيف صدره إلى عجزه على هذه اللغة استصحب سكون يائه فى كل الأحوال الثلاثة.

قـال المصنف: لأن من العرب من يسكـن هذه الياء فى النصب مع الإفـراد تشبيها بالألف، فالتزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الإفراد. انتهى.

وقال بعضهم: تفتح فى النصب وتسكن فى الرفع والجر.

والوجه الثالث: أن يبنى صدره وعجزه على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيها بخمسة عشر، وأنكر بعضهم هذه اللغة، وقد نقلها الأثبات[2].

(١) أ، ج وفى ب (العجز).

(٢) الأثبات: جمع ثبت - بفتح المثلثة وسكون الموحدة - وهو الثقة.

تنبيهات:

الأول: احترز بقوله «تركيب مزج» من تركيب الإضافة وتركيب الإسناد، وقد تقدم حمها فى العلم.

وأما تركيب العدد نحو «خمسة عشر» فمتحتم البناء عن البصريين، وأجاز (فيه)[1] الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه، وسيأتى فى بابه، فإن سمى به ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تقره على حاله. **والثانى:** أن تعربه إعراب ما لا ينصرف.

والثالث: أن يضاف صدره إلى عجزه.

وأما تركيب الأحوال والظروف نحو «شغر بغر، وبيت بيت، وصباح مساء[2]. إذا سمى به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب، هذا رأى سيبويه وقيل: يجوز فيه التركيب والبناء.

كَذَاكَ حَاوِى زَائِدَىْ فَعْلاَنَا كَغَطَفَانَ وكَأصْبَهَانَا

يعنى: أن زائدى فعلان يمنعان (الصرف) مع العلمية فى وزن فعلان وفى غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان، وقد نبه على التعميم بالتمثيل.

---

(١) أ، ج.

(٢) شغر بغر: - بفتح الغين مع فتح أوله وكسره - يقال: ذهب القوم شغر بغر. أى: متفرقين من أشغر فى البلد أبعد، وبغر النجم: سقط؛ لأنهم بتفرقهم يباعد بعضهم عن بعض.

بيت بيت: تقول: هو جارى بيت بيت، وأصله بيتنا ملاصقا لبيته، فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما فى قوله جارى من معنى الفعل، فإنه فى معنى مجاورى، وجوزوا أن يكون الجار المقدر إلى وإلا يقدر جار أصلا بل العاطف صباح مساء؛ تقول: فلان يأتينا صباح مساء أى: كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف، ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز أي: صباحا مقترنا بمساء. اهـ صبان.

تنبيهات:

الأول قد يكون في النون اعتباران، فإن قدرت النون زائدة منع الصرف، وإن قدرت أصلية صرف نحو «حسان» إن جعل من الحس امتنع أو من الحسن انصرف[1].

وشيطان: إن جعل من شاط امتنع، أو من شطن انصرف.

ولو سميت برمان فذهب الخليل وسيبويه إلى منع الصرف، لكثرة زيادة النون في نحو ذلك، وذهب الأخفش إلى صرفه، لأن فعالا في النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم «أرض مرمنة»[2] ويأتي الكلام على زيادة النون في التصريف إن شاء الله تعالى.

الثاني: إذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف، إعطاء للبدل حكم المبدل، مثال ذلك «أصيلال» فإن أصله أصيلان، فلو سمي به منع الصرف ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف، بعكس أصيلان، ومثال ذلك «حنان» في حناء، أبدلت همزته نونا.

الثالث: ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية، تشبيها لها بالزائدة، نحو «سنان» و «بيان»، والصحيح صرف ذلك.

كَذَا مُـؤَنَّثٌ بِهَـاءٍ مُطْلَقَا ... وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

فَوْقَ الثَّلاثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ ... أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امرأَةٍ لا اسمَ ذَكَرْ

من موانع الصرف التأنيث، وهو ضربان: لفظي ومعنوي:

فاللفظي: إن كان بالألف فقد تقدم حكمه، وإن كان بالتاء منع مع العلمية مطلقا نحو عائشة وطلحة وهبة.

والمعنوي: أيضا، يمنع مع العلمية ولكن يشترط في تحتم منعه أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب، لأن الرابع منه ينزل منزلة هاء التأنيث أو متحرك الوسط نحو سقر، لأن الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الأنباري، فإنه جعله

---

(١) من الحس وزنه فعلان؛ ومن الحسن وزنه فعال.

(٢) وفي نسخة ب رمنة. والمعنى: كثيرة الرمان.

ذا وجهين، وما ذكره فى البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق، ليس كذلك، أو يكون أعجميا نحو جور - اسم بلد - لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثى لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتم المنع، وحكى بعضهم فيه الخلاف فيجعل جور مثل هند فى جواز الوجهين، أو منقولا من مذكر نحو زيد - إذا سمى به امرأة - لأنه حصل بنقله إلى التأنيث نقل عادل خفة اللفظ. هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب عيسى بن عمر وأبو زيد والجرمى والمبرد إلى أنه ذو وجهين. واختلف النقل عن يونس.

ثم نبه على أن الثلاثى الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولا عن مذكر يجوز فيه المنع والصرف بقوله:

وَجْهَانِ فِى العَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ ... وَعُجْمَةً كَهِنْدَ والمَنْعُ أَحَقّ

فمن صرفه نظر إلى خفة السكون، ومن لم يصرفه نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة.

وقد صرح بأن منعه أحق من صرفه وهذا مذهب الجمهور، وقال أبو على: الصرف أفصح، قال ابن هشام: وهو غلط جلى، وذهب الزجاج -قيل: والأخفش- إلى أنه متحتم المنع. قال الزجاج: لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلد لا يجوز صرفه نحو «فيد» لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها[1] فلم يكثر فى الكلام بخلاف هند.

تنبيهات:

الأول: لا فرق فى ذلك بين ما سكونه أصلى كهند، أو عارض بعد التسمية كفخذ أو الإعلال كدار، ففى ذلك وجهان. أجودهما المنع.

(١) مراده بقوله «لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها» أن الاشتراك اللفظى فى أسماء البلدان قليل، فهم لا يطلقون اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادرا، بخلاف الأناسى، فإن الاشتراك فى أسمائهم كثير.

الثاني: إذا كان المؤنث ثنائيا نحو يد جاز فيه الوجهان ذكرهما سيبويه. وظاهر التسهيل أن المنع أجود كما في هند، وقول صاحب البسيط في يد صرفت بلا خلاف. غير صحيح.

الثالث: إذا صغر نحو هند تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة، فإن صغر بغير تاء نحو حريب - وهي ألفاظ مسموعة - انصرف.

الرابع: إذا سمي مذكر بمؤنث، فإن كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ أم سكن نحو حرب.

ولابن خروف في متحرك الوسط - وإن كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد، أو تقديرا كلفظ نحو جيل مخفف جيأل[1] بالنقل منع من الصرف.

فإن قلت: مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث تاء، والهاء عندهم بدل التاء في الوقف فلم عدل عن التعبير بالياء في قوله: «كذا مؤنث بهاء مطلقا»؟.

قلت: كأنه عدل إلى الهاء احترازا من تاء بنت وأخت، فإنهما تاء إلحاق بنيت الكلمة عليها، فليس حكمها حكم الهاء.

وقد نص سيبويه على أن بنتا وأختا إذا سمي بهما رجل مصروفان، وقياس هذا أنهما إذا سمي بهما امرأة يجوز فيهما الوجهان كهند، وقد ذهب قوم إلى أن تاء بنت وأخت للتأنيث فمنعوهما الصرف في المعرفة، ونقله بعضهم عن الفراء.

فإن قلت: قد تقرر أن المؤنث بلا علامة ظاهرة فيه تاء مقدرة، ولذلك ترد في التصغير، فيقال: هنيدة، فكيف سماه عاريا في قوله «وشرط منع العار»؟.

قلت: يعني: العارى من العلامة لفظا، وهو واضح.

والعَجَمِيُّ الوضْعِ والتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

من موانع الصرف العجمة مع العلمية، فإذا كان الاسم من أوضاع العجم وهو علم امتنع صرفه بشرطين:

---

(١) اسم للضبع الأنثى، ويقال للذكر: ضبعان.

أحدهما: أن يكون عجمى التعريف أيضا أعنى: بكونه علما فى لغتهم.

الثانى: أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، واحترز بالشرط الأول عن نوعين:

أحدهما: ما نقل من لسانهم وهو نكرة نحو لجام[1] فلا أثر للعجمة فيه، لأن عجمته جنسية فألحق بالأمثلة العربية.

والآخر: ما كان فى لسان العجم نكرة ثم نقل فى أول أحواله علما نحو بندار[2].

وهذا فيه خلاف. وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور إلى أنه لا ينصرف؛ لأنهم لا يشترطون أن يكون علما فى لغة العجم، وذهب قوم إلى أنه منصرف؛ لأنهم يشترطون أن يكون علما فى لغة العجم، وإليه ذهب المصنف، وهو ظاهر كلام سيبويه.

واحترز بالشرط الثانى عن الثلاثى، فإنه ينصرف، لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر فى الثلاثى بخلاف التأنيث.

قال فى شرح الكافية: قولا واحدا فى لغة جميع العرب، ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون، ومتحتم المنع مع الحركة.

قال: وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثى مطلقا السيرافى وابن برهان وابن خروف، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا. انتهى.

قلت: نقل عن عيسى بن عمرو وتبعه ابن قتيبة والجرجانى جواز المنع والصرف فى الثلاثى الساكن الوسط.

ويتحصل فى الثلاثى ثلاثة أقوال:

---

(١) اللجام - بالجيم - وضعه العجم اسم جنس للآلة التى تجعل فى فم الفرس.

(٢) بندار: بضم الباء - وهو فى لغة العجم اسم جنس للتاجر الذى يلزم المعادن ولمن يخزن البضائع للغلاء - وجمعه بنادرة.

أحدها: أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقا، وهو الصحيح.

الثاني: ما تحرك وسطه نحـو «ملك» - اسم رجل - لا ينصرف، وما سكن وسطه فيه وجهان، وقد تقدم القائلون به.

والثالث: ما تحـرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه منصـرف، وبه جزم ابن الحاجب.

تنبيهات:

الأول: قوله: «زيد» (هو)[1] مصدر زاد (يزيد)[2] زيدا وزيادة وزيدانا.

الثاني: المراد بالعـجمى ما نقل من لسـان غيـر العرب. ولا يختـص بلغة الفرس.

الثالث: إذا كان الأعجمى رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء.

الرابع: تعرف عجمة الاسم بوجوه:

أحدها: نقل الأئمة.

والثانى: خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم.

والثالث: أن يعـرى من حروف الذلاقة، وهو خماسـى أو رباعى، فإن كان فى الرباعى السين، فقد يكون عربيا نحو «عسجد»[3] وهو قليل، وحروف الذلاقة ستة يجمعها «مربنفل».

والرابع: أن يجتـمع فيه من الحروف ما لا يـجتمع فى كلام العـرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو «قج وجق»[4] والصاد والجيم نحو «صولجان»[5]، والكاف

---

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج.

(٣) العسجد: هو الذهب والجوهر والبعير الضخم. هـ قاموس.

(٤) قج: - بقاف مفتـوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة - لغـة تركية بمعنى: اهرب وبمعنى كم الاستفهامية، وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل.

جق: بكسر الجـيم وسكون القاف - بمعنى اخرج، وفى القـاموس: الجقة - بالكسـر - الناقة الهرمة.

(٥) صولجان: - بفتح الصاد واللام - المحجن وجمعه صوالجة.

والجيم نحو «أسكرجة»[1]، (وتبعية الراء للنون)[2] أول كلمة نحو «نرجس» والزاى بعد الدال نحو «مهندز».

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يخصُّ الفعْلا   أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدَ ويَعْلَى

مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل، بشرط أن يكون مختصا به، أو غالبا فيه.

والمراد بالمختص: ما لا يوجد فى غير فعل إلا فى نادر أو علم أو أعجمى، كصيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوعة[3] أو همزة وصل[4].

وما سلم من المصوغ للمفعول وبناء فعّل وما صيغ للأمر من غير فاعل والثلاثى[5]، وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع.

واحترز من النادر نحو «دئل» - لدويبة، وينجلب لخرزة، وتبشر لطائر.

وبالعلم نحو «خضم» - لرجل - و «شمر» لفرس، وبالعجمى من نحو «بقم، وإستبرق»[6]، فلا يمنع وجدان هذه[7] اختصاص أوزانها بالفعل، لأن النادر والعجمى لا حكم لهما، والعلم منقول من فعل، فالاختصاص باق.

والمراد بالغالب: ما كان الفعل به أولى، إما لكثرته فيه كإثمد وإصبع وأبلم[8]. فإن أوزانها تقل فى الاسم وتكثر فى الأمر من الثلاثى، وإما لأن زيادته

---

(١) أسكرجة: - بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة - اسم لوعاء مخصوص.

(٢) ب، ج وفى أ (الراء والنون).

(٣) نحو تعلم.

(٤) نحو انطلق.

(٥) نحو انطلق ودحرج.

(٦) البقم: بفتح الباء وتشديد القاف مفتوحة - صبغ معروف - وهو العندم، وإستبرق: الديباج الغليظ.

(٧) أي الأسماء.

(٨) إثمد: - بكسر الهمزة وسكون المثلثة وبالدال المهملة.

إصبع: - بكسر الهمزة وفتح الباء - واحدة الأصابع، وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة فى ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع.

أبلم: بضم الهمزة واللام وسكون الباء - سعف المقل.

تدل على معنى فى الفعل ولا تدل على معنى فى الاسم كأفكل وأكلب[1] فإن (نظائرهما)[2] تكثر فى الأسماء والأفعال، لكن الهمزة من أفعل وأفعل تدل على معنى فى الفعل[3] ولا تدل على معنى فى الاسم، فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلا للمفتتح بأحدهما من الأسماء.

وقد يجتمع الأمران فى نحو «يرمغ. وتنضب»[4]، فإنهما كإثمد فى كونه على وزن يكثر فى الأفعال ويقل فى الأسماء، وكأفكل فى كونه مفتتحا بما يدل على وزن يكثر فى الفعل دون الاسم.

تنبيهات:

الأول: قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال «أو ما أصله الفعل» كما فعل فى الكافية. أو ما هو به أولى كما فعل فى التسهيل. أجود من التعبير عنه بالغالب.

الثانى: قد فهم من قوله «يخص الفعل أو غالب» أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج. خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه متمسكا بقوله[5]:

---

(١) أفكل: الرعدة. أكلب: جمع كلب.

(٢) ب، ج وفى أ (نظائر هذا) فمن نظائر أفكل من الأسماء أبيض وأسود وأفضل، ومن الأفعال أذهب وأعلم وأسمع. ومن نظائر أكلب من الأسماء أبحر وأوجه وأعين، ومن الأفعال أنصر وأدخل وأخرج.

(٣) نحو أذهب واكتب.

(٤) يرمغ - بتحتية فراء فميم فغين - بوزن يضرب - اسم لحجارة بيض دقاق تلمع: تنضب - بفوقية فنون فضاد فباء بوزن تنصر - اسم شجرة اهـ صبان.

(٥) قائله: هو سحيم بن وثيل اليربوعى، وقيل: المثقب العبدى، وقيل: أبو زيد. ونسبه بعضهم إلى الحجاج بن يوسف الثقفى. وليس بصحيح، وإنما أنشده على المنبر لما قدم الكوفة واليا عليها، وهو من الوافر.

وعجزه: متى أضع العمامة تعرفونى.

اللغة: «جلا» كشف «طلاع» صيغة مبالغة من الطلوع وهو الصعود «الثنايا» جمع ثنية وهى العقبة، والمراد مقتحم الشدائد - العمامة يريد ما تلبس فى الحرب وتوضع فى السلم. وهى البيضة.

=

أَنَا ابْنُ جَلا وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا . . . .

ولا حجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون فيه ضمير الفاعل، فيكون محكيا لأنه منقول من جملة، أو يكون حذف الموصوف وأقام صفته مقامه.

أى: أنا ابن رجل جلا.

وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به، وإن كان غير مسند إلى ضمير متمسكا بهذا البيت.

ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى، قال: الأمثلة التى تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تجره فى المعرفة نحو رجل اسمه «ضرب» فإن هذا اللفظ وإن كان اسما للعسل الأبيض هو الأشهر فى الفعل.

فإن غلب فى الاسم فأجره فى المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لأنه يكون فعلا تقول «حجر عليه القاضى» ولكنه أشهر فى الاسم. انتهى.

الثالث: يشترط فى الوزن المانع للصرف شرطان:

أحدهما: أن يكون لازما. والثانى: ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم.

فخرج بالأول نحو امرئ، فإنه لو سمى به انصرف، وإن كان فى النصب شبيها بالأمر من علم. وفى الجر شبيها بالأمر من ضرب، وفى الرفع شبيها بالأمر

= المعنى: أنا ابن رجل كشف الأمور ومقتحم صعابها متى أضع على رأسى عمامة الحرب تعرفون شجاعتى.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبره «جلا» مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. وهو علم منقول من الفعل، أو «جلا» فعل ماض وفاعله يعود على «رجل» مقدر بعد ابن مضاف إليه، والجملة صفة لرجل المقدر. أى: أنا ابن رجل جلا الأمور «وطلاع» معطوف على ابن «الثنايا» مضاف إليه. «متى» اسم شرط جازم «أضع» فعل مضارع مجزوم. فعل الشرط «العمامة» مفعول به «تعرفونى» فعل مضارع جواب الشرط وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به لتعرفوا.

الشاهد: قوله «جلا» فقد استدل به عيسى بن عمر على أنه علم منقول من الفعل الماضى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٣١، وابن الناظم، وابن هشام ٣/٣٤٥، وذكر فى القطر ص٨٤، وسيبويه ٢/٧، وابن يعيش ١/٦١.

من خرج، لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة، فلم تعتبر فيه الموازنة.

وخرج بالثانى نحو «رد، وقيل» فإن أصلهما رُدِدَ وقُوِل، ولكن الإدغام والإعلال أخرجاهما إلى مشابهة يَرْدِ وقيل، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلى.

وشمل قولنا «إلى مثال هو للاسم» قسمين:

أحدهما: ما خرج إلى مثال غيرنادر، ولا إشكال فى صرفه نحو «رُدّ، وقيل».

والآخر: ما خرج إلى مثال نادر نحو «انْطلقَ» إذا سكنت لامه، فإنه خرج إلى مثال إنْقَحْل[1] وهو نادر، وهذا فيه خلاف، وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع.

وقد فهم من ذلك أن ما دخله إعلال ولم يخرجه إلى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه.

الرابع: اختلف فى سكون التخفيف العارض بعد «التسمية»[2] نحو ضُرْب[3] فمذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فينصرف، وهو اختيار المصنف، وذهب المازنى والمبرد ومن وافقهما إلى أنه يمنع الصرف، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولا واحدا.

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِى أَلِفْ ... زِيدَتْ لإلحاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية، لشبهها بألف التأنيث من وجهين لا يوجدان فى ألف الإلحاق الممدودة، فلذلك لم تمنع الصرف لوجهين:

أحدهما: أنها زائدة ليست مبدلة من شىء، بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء.

---

(١) الإنقحل: بوزن جردحل - الرجل الذى يبس جلده على عظمه. وتقول: قحل الرجل على وزن قرح - فهو قحل مثل شهم وقحل مثل فرح.
(٢) أ، ج وفى ب «الاسمية».
(٣) بسكون العين مخففا من ضُرِب المجهول.

والثانى: أنها تقع فى مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى[1] فهو على مثال سكرى بخلاف الممدودة.

تنبيه:

حكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق فى أنها تمنع مع العلمية نحو «قبعثرى»[2] ذكره بعضهم.

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلا   كفُعَلِ التَّوكِيْدِ أَوْ كثُعَلا

العدل يمنع الصرف مع العلمية فى أربعة مواضع وقد اشتمل هذا البيت على موضعين (منها)[3]:

الأول: فُعَل فى التوكيد، والمراد به جُمَع وتوابعه كقولك: «مررت بالهندات جمع» والمانع له من الصرف التعريف والعدل.

أما تعريفه فبالإضافة المنوية فشابه بذلك العلم، لكونه معرفة بغير قرينة لفظية، هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور، وذهب بعضهم إلى أنه علم، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا.

قلت: وإلى الأول ذهب فى الكافية، وقال فى شرحها: لأن العلم إما شخصى وإما جنسى.

فالشخصى مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره.

والجنسى مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره، وجمع بخلاف ذلك، فالحكم بعلميته باطل. انتهى.

وقال فى التسهيل: والمانع العدل مع شبه العلمية أو الوصفية فى فُعَل توكيدا.

قال الشيخ أبو حيان: وتجويز ابن مالك أن العدل يمنع مع شبه الصفة فى باب جُمَع لا أعرف له فيه سلفا. انتهى.

---

(١) أرطى: شجر له نَوَر وثمر كالعناب.

(٢) القبعثرى: الجمل العظيم والفصيل المهزول.

(٣) أ.

وأما عدله ففيه أقوال: قيل: إنه معدول عن فعلاوات، لأنه جمع فعلاء مؤنث أفعل وقد جمع المذكر بالواو والنون فكان حق المؤنّث أن يجمع بالألف والتاء، وهو اختيار المصنف.

وقيل: معدول عن فُعْل لأن قياس أفعل فعلاء أن يجمع مذكره ومؤنثه على فُعْل نحو حُمْر في أحمر وحمراء، وهو قول الأخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور.

وقيل: إنه مغدول عن فعاليّ؛ لأن جمعاء اسم كصحراء.

الثاني: علم المذكر المعدول إلى فعل نحو عمر، وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه (غير)[1] مصروف عاريا من سائر الموانع ومنه زُفر ومُضر وثُعل وهُبل وزُحل وعُظم وجُثم وقُثم وجُمح وقُزح ودُلف وبلع - بطن من قضاعة.

فإن ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو أدد.

وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو، وعند غيره من الأد[2] فهمزته أصلية، فإن وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طُوىً فإن منعه للتأنيث والعلمية ونحو «تُتل» اسم أعجمي[3] فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي مع العجمة.

تنبيهات:

الأول: فُعَل المذكور معدول عن فاعل، فعمر عن عامر وكذلك سائرها، قيل: وبعضها معدول عن أفعل وهو ثُعَل.

الثاني: إنما جعل هذا النوع معدولا لأمرين:

أحدهما: أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة. وليس فيه من الموانع غير العلمية.

---

(١) أ.

(٢) وهو العظيم.

(٣) اسم لبعض عظماء الترك.

والآخر: أن الأعلام يغلب (عليها)[1] النقل، فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا.

الثالث: ذكر بعضهم لعدله فائدتين: إحداهما: لفظية وهى التخفيف. والأخرى: معنوية وهى تمحيض العلمية. إذ لو قيل «عامر» لتوهم أنه صفة.

الرابع: ذكر بعضهم عن فُعَل علم جنس قالوا «جاء بعلق وفلق» ولا يصرف وهو غريب.

الخامس: من الممنوع الصرف للعدل والتعريف فلا يصلح لغيره علما من المعدول إلى فعل فى النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر.

قال المصنف: وهو أحق من عمر بمنع الصرف؛ لأن عدله محقق وعدل عمر مقدر. انتهى.

وهو مذهب سيبويه، وذهب الأخفش وتبعه ابن السيد إلى صرفه ثم انتقل إلى الموضع الثالث فقال:

وَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ ... إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

إذا قصد بسحر سحر يوم بعينه فالأصل أن يعرف بأل أو بالإضافة.

فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا يتصرف، ولا ينصرف، نحو «جئت يوم الجمعة سحر» والمانع له من الصرف العدل والتعريف.

أما العدل فعن اللفظ بأل وكان الأصل أن يعرف بها.

وأما التعريف فقيل: بالعلمية؛ لأنه جعل علما لهذا الوقت. وصرح به فى التسهيل.

وقيل: بشبه العلمية؛ لأنه تعرف (بغير أداة ظاهرة)[2] كالعلَم.

وهو اختيار ابن عصفور. وقوله هنا «والتعريف» يومئ إليه. إذ لم يقل والعلمية.

---

(١) أ، ج.

(٢) أ، وفى ب، ج (بأداة مقدرة).

وذهب صدر الأفاضل - وهو أبو الفتح ناصر بن أبى المكارم المطرزى[1] - إلى أنه مبنى على الفتح. لتضمنه معنى حرف التعريف كأمس.

وذهب ابن الطراوة إلى أنه مبنى لا لتضمنه معنى الحرف بل لعدم (التقارب)[2].

وذهب السهيلى إلى أنه معرب. وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة.

وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب أيضا. وإنما حذف تنوينه لنية أل.

وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور.

تنبيه:

نظير سحر فى امتناعه من الصرف أمس عند بنى تميم، فإن منهم من يعربه فى الرفع غير منصرف. ويبنيه على الكسر فى الجر والنصب. ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف فى الأحوال الثلاث. خلافا لمن أنكر ذلك. وغير بنى تميم يبنونه على الكسر.

وحكى ابن الربيع أن بنى تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط، وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح، واستشهد بقول الراجز[3]:

---

(١) هو ناصر بن عبد السيد على بن المطرز أبو الفتح النحوى المشهور بالمطرزى من أهل خوارزم، قرأ على الزمخشرى وغيره وبرع فى النحو واللغة، ولد فى رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وصنف وشرح المقامات والمعرب فى لغة الفقه ومختصر المصباح فى النحو وغير ذلك. ومات بخوارزم فى يوم الثلاثاء حادى عشرين جمادى الأولى سنة عشر وستمائة.

(٢) أ، وفى ب، ج (النقار).

(٣) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من الرجز.

وعجزه: عجائزا مثل السعالى خمسا

اللغة: «عجبا» هو انفعال النفس بسبب وصف زائد في المتعجب منه «عجائزا» - جمع عجوز - وهى التى هرمت من النساء «السعالى» - جمع سعلاة - بكسر السين - وهى أخبث الغيلان، وقيل: هى ساحرة الجن. =

لَقَدْ رأَيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا ....

قال فى شرح التسهيل: ومدّعاه غير صحيح، لامتناع الفتح فى مواضع الرفع، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح فى «أمسا» فتح إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه.

فقد غلط فيما ذهب إليه، واستحق ألا يعول عليه. انتهى.

وأجاز الخليل فى «لقيته أمس» أن يكون التقدير بالأمس، فحذف الباء وأل فتكون الكسرة كسرة إعراب، ولأمس أحكام أخر ليس هذا موضع ذكرها.

ثم انتقل إلى الموضع الرابع فقال:

وابْنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا ... مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا

عند تميم ....

لغة الحجازيين بناء فَعال علما لمؤنث نحو «حذام» على الكسر مطلقا وفى سبب بنائه أقوال:

أحدها: شبهه بنزال وزنا وتعريفا وعدلا وتأنيثا.

والثانى: تضمنه معنى «هاء»(1) التأنيث، وإليه ذهب الربعى.

= المعنى: والله لقد رأيت من أمس أمرا يتعجب منه، وذلك أنى رأيت نسوة كبارا فى السن مثل الغيلان فى القبح وعدتهن خمس.

الإعراب: «لقد» اللام واقعة فى جواب قسم محذوف، قد حرف تحقيق «رأيت» فعل وفاعل «عجبا» مفعول به، وأصله صفة لموصوف محذوف.

والتقدير: لقد رأيت شيئا عجبا ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «مذ» حرف جر «أمسا» مجرور بمذ وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس والجار والمجرور متعلق برأى «عجائزا» صرفه للضرورة وهو بدل من قوله عجبا «مثل» صفة لعجائز «السعالى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «خمسا» صفة لعجائز.

الشاهد: قوله «أمسا» حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٥٣٧/٢، وابن هشام ٣٥٢/٢، وابن الناظم. وذكره ابن هشام فى قطر الندى ص٩ والشذور ص١٠٤ وسيبويه ٤٤/٢.

(١) أ، ج وفى ب (تاء).

والثالث: توالى العلل، وليس بعد منع الصرف إلا البناء، قاله المبرد.

والأول هو المشهور[1].

وأما بنو تميم ففصل أكثرهم بين ما آخره راء نحو حضار فبنوه على الكسر، وبين ما ليس آخره راء فمنعوه الصرف، وبعضهم أعرب النوعين إعراب ما لا ينصرف.

وإنما وافق أكثرهم فيما آخره راء، لأن مذهبهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا إليها ولو منعوه الصرف لامتنعت، وقد جمع الأعشى بين اللغتين فى قوله[2]:

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ ... فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وبارُ

ويحتمل أن يكون وباروا فعلا ماضيا والواو ضمير جمع.

واختلف فى منع صرفه عند تميم فذهب سيبويه إلى أن المانع له العدل عن فاعله وللعلمية.

وذهب المبرد إلى أن المانع له التأنيث والعلمية، وليس بمعدول ووافق على أنها معدولة إذا بنيت.

---

(١) تقول: هذه حذام ووبار، ورأيت حذام ووبار، ومررت بحذام ووبار.

(٢) قائله: هو الأعشى ميمون بن قيس - وهو من البسيط.

وقبله: ألم تروا إرما وعادا ... أودى بها الليل والنهار.

اللغة: «إرم» اسم البلدة «وعاد» اسم القبيلة «أودى بها» ذهب بها وأهلكها «وبار» اسم أمة قديمة بائدة كانت تسكن اليمن.

الإعراب: «ومر» الواو عاطفة، مر فعل ماض «دهر» فاعل «على وبار» جار ومجرور متعلق بمر «فهلكت» الفاء عاطفة هلك فعل ماض والتاء للتأنيث. «جهرة» منصوب على الظرفية عامله هلكت «وبار» فاعل هلكت مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: قوله «وبار» حيث بناه على الكسر فى الأول على لغة الأكثرين وأعربه فى الثانى على رأى القلة وعند جعل وبار الثانية غير علم. أى: وباروا بمعنى هلكوا فعل ماض والواو للجماعة فالجملة معطوفة على «هلكت» وأنث هلكت على إرادة القبيلة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٣٨، وابن الناظم وابن هشام ٢/٣٥٠ وذكره فى الشذور ص١٠١ وسيبويه ٢/٤١، وابن يعيش ٣/٦٤.

فإن قلت: مـذهب المبرد هو الظاهر، لأن الـتأنيث محـقق والعدل مـقدر، وأيضا فلا حاجة إلى تقدير عدلها، لأن تقدير العدل فى باب عمر إنما ارتكب لأنه لو لم يقدر لزم ترتيب المنع على العلمية وحدها، ولا يلزم من ذلك هنا.

قلت: قال بعضـهم: الظاهر مذهب سيبـويه، لأن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة، فلهذا جعلت معدولة عن فاعلة المنقولة (عن)[1] صفة كما تقدم فى عمر.

وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة.

تنبيهات:

الأول: أطلق فى قوله (عند تميم) وإنما هو عند بعضهم.

الثانى: فهم من قوله (نظير جشما) أن المانع له العدل والعلمية وفاقا لسيبويه.

الثالث: أفهم قوله (مؤنثا) أن حـذام وبابه لو سمى به مذكر لم يبن، ولكنه يمنع الصرف للعلمية عن مؤنث، ويجوز صـرفه، لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه، فلما زال العدل زال التأنيث بزواله.

الرابع: فَعَال يكون معـدولا وغير معدول؛ فالمعدول إمـا علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه، وإما أمر نحو نزالِ، وإما مصدر نحو حَمَادِ، وإما حال نحو[2]:

---

(١) ب، ج وفى أ (من).

(٢) قائله: عوف بن عطية يخاطب لقيط بن زرارة حين فر يوم رحرحان وأسر أخوه معبد.
وقيل: للأحوص بن جعفر، وقيل: النابغة - وهو من الكامل.
وصدره: وذَكَرْتَ من لبنِ المحلَّق شَرْبَةً.

اللغة: «المحلق» - بكسـر اللام - قطيع إبل وسم بمثل الحـلق «بداد» - بفتـح الباء - يقـال: جاءت الخيل بداد: أى: متبددة «الصعيد» وجه الأرض.

الإعراب: «وذكرت» فعل وفاعل «من لبن» جار ومجرور مـتعلق بذكرت «المحلق» مضاف إليه «شربة» مفعـول «الخيل» مبتدأ «تعدو» فعل مضـارع والفاعل ضمير مستتـر فيه والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «فى الصعيد» جار ومجرور متعلق بتعدو «بداد» حال.

الشاهد: «بداد» وقعت حالا ههنـا على وزن فعال وبنى على الكسر لأنه مـعدول عن المصدر وهو البدد.

مواضـعه: ذكره الأشمـونى ٢/٥٣٨، والسيوطى فى الهمع ١/٢٩، وسـيبويه ٢/٣٩، وابن يعيش ٣/٥٤.

. . . .   وَالخيلُ تَعْدُو فى الصَّعيد بَدَادِ

وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو حَلاقِ - للمنية - وإما صفة ملازمة للنداء نحو يا خباث، فهذه خمسة أنواع كلها تبنى على الكسر معدولة عن مؤنث، فإن سمى بها مذكر ففيه وجهان: أرجحهما منع الصرف كَعناقٍ - إذا سمى به[1].

والآخر: الصرف فيجعل كصَبَاح[2].

ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ، وغير المعدول يكون اسما كجناح ومصدرا كذهاب وصفة نحو جواد وجنسا نحو سحاب، فلو سمى بشىء من هذه مذكر انصرف قولا واحدا إلا ما كان مؤنثا كعناق.

وقوله:

.... واصرِفَنْ ما نُكِّرَا   مِنْ كُلِّ ما التَّعرِيفُ فِيه أثِرَا

يعنى: أن ما أثر فيه التعريف إذا نكر صرف لذهاب جزء العلة، والمراد بذلك الأنواع السبعة المتأخرة، وهى: ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين، أو التأنيث بغير الألف، أو العجمة، أو وزن الفعل، أو ألف الإلحاق، أو العدل.

فتقول: ربَّ معديكربٍ وعمرانٍ وطلحةٍ وإبراهيمٍ وأحمدٍ وأرطًى وعمرٍ لقيتهم، فتصرف لذهاب العلمية.

وأما الأنواع الخمسة المتقدمة - وهى ما امتنع لألف التأنيث، أو للوصف والزيادتين، أو للوصف ووزن الفعل، أو للوصف والعدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل.

فهذه لا تنصرف وهى نكرة، فلو سمى بشىء منهما لم ينصرف أيضا، أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية فى منع الصرف، ووهم من قال فى «حواء» امتنع للتأنيث والعلمية.

---

(١) كعناق: يريد أنه معرب ممنوع من الصرف.
(٢) كصباح يريد أنه معرب مصروف.

وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فَعْلان، أو وزن أفعل؛ فلأن العلمية تخلُف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين، أو للعلمية ووزن أفعل؛ أما ما فيه الوصف والعدل، وذلك أخَرُ وفُعال ومَفْعل نحو أحاد ومَوْحَدَ فمذهب سيبويه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل.

وكل معدول سمى به فعدله باق، إلا سَحَرَ وأمسِ فى لغة بنى تميم(١).

هذا مذهب سيبويه. وذهب الأخفش وأبو على وابن برهان وابن بابشاذ إلى صرف العدد المعدول مسمى به، قالوا: لأن العدل يزول بالتسمية.

والصحيح مذهب سيبويه؛ لأن العدل باق ولا أثر لزوال معناه.

وأما الجمع الموازن مفاعل أو مفاعيل؛ فقد تقدم الكلام على التسمية به.

وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا، أما ذو ألف التأنيث فللألف، وأما ذو الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعل أو العدل إلى مَفعل أو فُعال؛ فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل، هذا مذهب سيبويه، وخالف الأخفش فى باب سكران فصرفه(٢).

وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب:

الأول: منع الصرف، وهو الصحيح.

والثاني: الصرف، وهو مذهب المبرد والأخفش فى أحد قوليه، ثم وافق سيبويه فى كتابه الأوسط.

قال فى شرح الكافية: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته.

وذِكرُ موافقته أولى لأنها آخر قوليه.

والثالث: إن سمى بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمى به أسود أو نحوه انصرف. وهو مذهب الفراء وابن الأنبارى.

---

(١) فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان، بخلاف غيرهما من المعدولات، فإن عدله بالتسمية باق، فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أو غيره. هـ أشمونى.

(٢) أى: عند قصد تنكيره.

والرابع: أنه يجوز صرفه. قاله الفارسى فى بعض كتبه.

وأما المعدول إلى مَفعل أو فُعال فمن صرف أحمر بعد التسمية صرفه، وقد تقدم الخلاف فى الجمع إذا نكر بعد التسمية.

تنبيه:

إذا سمى بأفعل التفضيل مجردا من «من» ثم نكر بعد التسمية انصرف اتفاقا، لأنه لم يبق فيه شبه الوصف إذا لم يستعمل صفة إلا بمن ظاهرة أو مقدرة.

فإن سمى به مع «مِن» ثم نكر امتنع الصرف قولا واحدا، وسقط خلاف الأخفش؛ لأنك إن لم تلحظ أصله خرجت عن كلام العرب.

قلت: وكلامه فى الكافية وشرحها يقتضى إجراء الخلاف فيه، فإنه قال:

وذو التفضيل منعه رجح إن قارنته من........

وقال فى شرحها: وحكمه حكم أحمر.

وَمَا يكُونُ منهُ مَنْقُوصًا فَفِى إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوارٍ يقتَفِى

تقدم أن الجمع الموازن لمفاعل، إذا كان منقوصا أجرى فى الرفع والجر مجرى سار، وفى النصب مجرى نظيره من الصحيح، ولا خلاف فى ذلك، وقد سبق تغليط من حكى فيه الخلاف.

وأما غير الجمع المنقوص الذى نظيره من الصحيح غير مصروف، فإن كان غير علم جرى مجرى جوار ونحوه فيما ذكر بلا خلاف. نحو «أعيم» تصغير أعمى. فتقول: «هذا أعيمٍ. ومررت بأعيم. ورأيت أعَيْمَى» وتنوينه فى الرفع والجر تنوين العوض كما سبق، وإن كان علما وهو المشار إليه بالبيت ففيه خلاف.

مذهب الخليل وسيبويه وأبى عمرو وابن أبى إسحاق أنه كذلك فتقول فى «يعَيل» تصغير يُعْلَى، هذا يعيل ومررت بيعيل ورأيت يعيلى.

وذهب يونس وأبو زيد وعيسى والكسائى إلى أنه يجرى مجرى الصحيح فى ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة . . واحتجوا بقوله(١):

قد عَجِبَت مِنِّى ومن يُعيْليا ....

والصحيح الأول، لأنه نظير جوار، وأما قوله «يُعيليا» فهو عند غيرهم للضرورة.

ولاضْطرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفْ ذُو المنعِ والمصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ

أما صرف ما يستحق المنع للضرورة فمتفق على جوازه، ومنه قوله(٢):

---

(١) قائله: نسبه الشيخ خالد للفرزدق - وهو من الرجز.
وعجزه: لما رأتنى خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا
اللغة: «يعيليا» مصغر يعلى - علم لرجل - «خلقا» عتيقا بالياء، والمراد رث الهيئة «مقلوليا» متجافيا منكمشا، والمراد دميم الخلقة.
المعنى: عجبت هذه المرأة منى ومن يعلى: حين رأتنى رث الهيئة دميم الخلقة.
الإعراب: «قد» حرف تحقيق «عجبت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «منى» جار ومجرور متعلق بالفعل «من» حرف جر «يعيليا» مجرور بمن ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، والألف للإطلاق «لما» ظرف زمان بمعنى حين «رأتنى» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير والنون للوقاية والياء مفعول أول «خلقا» مفعول ثان لرأتنى «مقلوليا» نعت لقوله خلقا، أو معطوف عليه بحذف العاطف.
الشاهد: قوله «يُعيليا» فإنه علم مصغر موازن للفعل ممنوع من الصرف وهو منقوص.
وقد عومل معاملة الصحيح، وفتحت ياؤه ولم ينون.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٥٤١/ ٢، وابن هشام ٣٥٧/ ٣، وابن الناظم.
وذكره سيبويه ٥٩/ ٢.
(٢) قائله: هو أمية بن أبى الصلت الثقفى - وهو من الخفيف.
اللغة: أتاها، الضمير يرجع إلى ناقة صالح عليه السلام «أحيمر» أراد الذى عقر الناقة واسمه قدار بن سالف وكان أحمر أزرق أصهب «عضب» - بفتح العين وسكون الضاد - السيف القاطع.
الإعراب: «أتاها» فعل ومفعول «أحيمر» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «كأخى» الكاف للتشبيه والتقدير: أتاها مثل السهم بعضب وقيل: التقدير: أتاها بعضب كأخى السهم، أى: كمثل السهم، فعلى الأول محل الكاف النصب وعلى الثانى الجر «بعضب» جار ومجرور متعلق بأتاها «فقال» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه «كونى عقيرا» جملة وقعت مقول القول. الياء اسم كان - والخطاب للناقة - عقيرا خبر كان يستوى فيه المذكر والمؤنث.
=

وأتاها أُحَيْمِرٌ كأخى السَّهْم بِعَضْبٍ فقال: كونِى عَقِيرا

وهو كثير، وقد اختلف فى نوعين:

أحدهما: ما فيه ألف التأنيث المقصورة، فمنع بعضهم صرفه للضرورة، وقال: إنه لا فائدة فيه، إذ يزيد بقدر ما ينقص.

ورد بقول المسلم بن رباح المرى[1]:

إنى مقَسِّمُ ما ملكت فجاعلٌ جزمًا لآخرتى ودنْيًا تنفع

أنشده ابن الأعرابى بتنوين «دنيا».

وقال بعضهم فى رد هذا القول إن الألف قد تلتقى بساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول لإقامة الوزن فينون ثم يكسر.

قلت: ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينون، وهو تفصيل حسن.

والثانى: «أفعل من» منع الكوفيون صرفه للضرورة، قالوا: لأن حذف تنوينه إنما هو لأجل «من» فلا يجمع بينه وبينها، ومذهب البصريين جوازه، لأن المانع له الوزن والوصف كأحمر لا «من» بدليل صرف «خير منه وشر منه» لزوال الوزن.

= الشاهد: قوله «أحيمر» حيث نونه مع أنه يستحق المنع، وذلك لأجل الضرورة.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٥٤١.

(١) قائله: المسلم بن رباح المرى - وهو من الكامل.

الإعراب: «إنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «مقسم» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «ما ملكت» ما موصولة وملكت فعل وفاعل والجملة صلة ما والعائد محذوف تقديره: ما ملكته، ومقسم مضاف وما ملكت مضاف إليه «فجاعل» الفاء عاطفة للمفصل على المجمل «جاعل» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وخبره محذوف تقديره: فمنه جاعل «أجرا» منصوب بجاعل «لآخرتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره: أجرا كائنا لآخرتى «ودنيا» عطف على أجرا، وفيه حذف تقديره: ومنه جاعل دنيا «تنفع» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة صفة لدنيا.

الشاهد: قوله «دنيا» حيث نونه الشاعر.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٥٤٢.

ومثال صرفـه للتناسب قوله تعالى: ﴿سَلاسِلَ وأَغْلالاً وَسَعِيرًا﴾[1] وقرأ ابن مهران ﴿ولا يَغُوثًا ويَعوقا ونسرا﴾[2].

وأجاز قوم صرف الجمع الذى لا نظيـر له فى الآحاد اختيارا، وزعم قوم أن صرف ما لا يـنصرف مطلقا لغة، قـال الأخفش: وكأن هذه لغة الشـعراء، لأنهم اضطروا إليه فى الشعر «فجرت»[3] ألسنتهم على ذلك فى الكلام.

وأما من منع صرف المستحق للصرف للضرورة، ففى جوازه خلاف:

مذهب أكثر البـصريين منعه، وأكثر الكوفيين والأخـفش والفارسى جوازه، واختاره المصنف، وهو الصحيح، لثبوت سماعه فمنه[4]:

وما كانَ حِصنٌ ولا حابِسٌ يَفوقانِ مرداس فى مَجمع

وأبيات أخر[5].

وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمـية فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا فى العلم.

وأجاز قوم منهم أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا.

---

(١) من الآية ٤ من سورة الإنسان - نافع والكسائى.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة نوح.

(٣) ب، ج وفى أ (فجرى).

(٤) قائله: هو العباس بن مرداس الصحابى - وهو من المتقارب.

اللغة: «حصن» والد عيينة «حابس» والد الأقرع.

الإعراب: «ما» نافية «كان» فعل ماض ناقص «حـصن» اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة «ولا حابس» عطف على اسـم كان «يفوقـان» فعل مضـارع مرفوع بثبوت النون وألف الاثنين فاعل، والجملة فى محل نصب خـبر كان «مرداس» مفعول به «فى مجـمع» جار ومجرور متعلق بيفوقان.

الشاهد: قوله «مرداس» حيث منعه من الصرف وهو اسم مصروف للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشـمونى ٢/٤٥٣، وابن الناظم، والسيوطى ص١٤٣، وذكره فى الهمع ١/٣٧، وابن يعيش ١/٦٨.

(٥) منها قوله:

وقائلة: ما بال دَوْسر بَعْدنا صَحا قلبهُ عن آل ليلى وعن هند؟

وقوله: طلب الأرازق بالكتائبِ إذ هَوتْ بشبيبَ غائلة النفوس غَدورُ

إعراب الفعل

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

يعنى المضارع الذى لم (تباشره)[1] نون التوكيد ولا نون الإناث، وإنما لم يقيده اكتفاء بتقديم ذلك فى باب الإعراب.

وفهم من كلامه أنه يجب رفع المضارع (المغرب)[2] إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم نحو «أنت تسعد»، ولم ينص هنا على رافعه، وفيه أقوال:

الأول: أن رافعه وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين.

والثانى: أن رافعه تجرده من الناصب والجازم وهو (قول حذاق)[3] الكوفيين منهم الفراء.

والثالث: أن رافعه نفس المضارعة، وهو قول ثعلب.

والرابع: أن رافعه حروف المضارعة ونسب إلى الكسائى.

واختار المصنف الثانى، لسلامته من النقض، بخلاف مذهب البصريين فإنه ينتقض بنحو «هلا تفعل»[4].

ورد مذهب الفراء بأن التعرى عدم فلا يكون عاملا، وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمى، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمى، انتهى:

ولما ذكر أن رفعه مشروط بتجريده من الناصب والجازم أخذ يبينهما فقال:

وَبِلَن انصِبْه وكى كذا بأَنْ

---

(١) أ، ج وفى ب (يباشر).

(٢) أ، ج وفى ب (المعرى).

(٣) أ، ج وفى ب (مذهب).

(٤) لأن أداة التحضيض مختصة بالفعل.

الأدوات التى تنصب المضارع أربعة، وهى الثلاثة المذكورة فى هذا البيت وإذن وستأتى.

فأما «لن» فحرف نفى ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال ولا يلزم أن يكون مؤبدا، خلافا للزمخشرى، ذكر ذلك فى أنموذجه، وقال فى غيره إن «لن» لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفى المستقبل.

قال ابن عصفور: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفى بلا آكد من النفى بلن، لأن النفى بلا قد يكون جوابا للقسم، والنفى بلن لا يكون جوابا له، ونفى الفعل إذا أقسم عليه آكد.

تنبيهات:

الأول: مذهب سيبويه والجمهور أن «لن» بسيطة وذهب الخليل والكسائى إلى أنها مركبة وأصلها «لا أن» حذفت همزة أن تخفيفا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. ورد سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو «زيدا لن أضرب».

وأجيب بأنه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله، ومنع الأخفش الصغير تقديم معمول معمولها عليها.

وذهب الفراء إلى أن «لن» هى «لا» أبدلت ألفها نونا وهو ضعيف.

الثانى: ذهب قوم منهم ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون الفعل بعدها دعاء، واختاره ابن عصفور، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾(١).

والصحيح أنه لم يستعمل من حروف النفى فى الدعاء إلا «لا» خاصة.

الثالث: حكى بعضهم أن الجزم بلن لغة لبعض العرب.

وأما «كى» فلفظ مشترك يكون اسما مخففا من كيف فيليها اسم أو فعل ماض أو مضارع مرفوع، كقوله(٢).

---

(١) من الآية ١٧ من سورة القصص.

(٢) قائله: لم ينسب لقائل - وهو من البسيط.

=

كَى تَجنَحُونَ إِلى سلْمٍ وما ثُئِرتْ قتلاكُم ولَظَى الهيجاءِ تضطرمُ

وتكون حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام، وحرفا مصدريا فيتعين الأول فى ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تدخل على «ما» الإستفهامية كقولهم «كيمه»[(١)].

والثانى: أن تدخل على «ما» المصدرية كقوله[(٢)]:

. ... كَيْمَا يَضرُّ وينفعُ

= اللغة: «تجنحون» من جنح إذا مال «سلم» - بكسر السين - والفتح أحسن «ما ثُئرت» صيغة مجهول من ثأرت القتيل وبالقتل ثأرا وثؤرة. أى قـتلت قاتله «لظى» النار «الهيجاء» الحرب - تمد وتقصر «تضطرم» تلتهب.

الإعراب: «كى» أى: كيف للاستفهام «تجنحون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل «إلى سلم» جار ومجرور متعلق بالفعل «ما ثئرت» مـا نافية (ثُئرت) صيغة المبنى للمجهول - «قتلاكم» نائب فاعل مرفوع وكم مضاف إليه «ولظى» الواو حالية ولظى مبتدأ «الهيجاء» مضاف إليه «تضطرم» فـعل مضارع مرفوع بالضمة والفـاعل ضمير مستتـر فيه والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ، والجملة وقعت حالا.

الشاهد: قوله «كى» فإنه بمعنى كيف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٤٩، وابن الناظم.

(١) بمعنى لمه.

(٢) قائله: هو النابغة، وقيل: قيس بن الخطيم - وهو من الطويل.

وتمامه: إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يرجّى الفتى ......

المعنى: إذا لم يكن فى مقـدورك أن تنفع من يستـحق النفع والعون فـضر من يستـحق الضرر والإيذاء، فإن الإنسان لا يقصد منه فى الحياة غير هذين العملين.

الإعراب: «إذا» ظرف متضمن معنى الشرط فى مـحل نصب «أنت» فاعل لفعل محذوف وهو فعل الشرط يفسـره المذكور. لم تنفع، فعل مضارع مجزوم بلم والفاعل ضـمير، والجملة مفسرة «فضر» الفاء واقعة فى جواب إذا وضر فعل أمر «فإنما» الفاء للتعليل وإنما أداة حصر «يرجّى» فعل مضارع مـبنى للمجهول «الفتى» نائب فاعل «كيـما» جارة تعليلية بمنزلة اللام وما مصدرية، وهى وما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بكى.

الشاهد: قوله «كيما» حيث دخلت «ما» المصدرية على «كى».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشـمونى ٣/٥٤٩، وابن هشام فى حروف الجر ٢/٢٤٥، وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٥، والشاهد ٦٥٦ فى خزانة الأدب.

والثالث: أن تقع اللام بعدها، كقوله[1]:

فأوقدت نارى كى لِيُبْصَرَ ضَوؤُها

فهى هنا حرف جر واللام تأكيد لها وأن مضمرة بعدها، ولا يجوز كونها مصدرية لفصل اللام، وهذا التركيب نادر، ويتعين الثانى إذا وقعت بعد اللام ولم تقع أن بعدها نحو «جئت لكى أقرأ».

ولا يجوز أن تكون حرف جر، لدخول حرف الجر عليها، فإن وقع بعدها «أن» ولا يكون ذلك إلا فى الضرورة، كقوله[2]:

---

(١) قائله: هو حاتم بن عدى الطائى - وهو من الطويل.
وعجزه: وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله.
الإعراب: «فأوقدت» الفاء عاطفة، أوقدت فعل ماض والتاء فاعل، «نارى» مفعول به والياء مضاف إليه «كى» للتعليل «ليبصر» اللام للتعليل ويبصر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل، وهو مبنى للمجهول «ضوؤها» نائب فاعل والهاء مضاف إليه «وأخرجت» الواو عطف على فأوقدت وأخرجت فعل وفاعل «كلبى» مفعول به والياء مضاف إليه «وهو» الواو حالية وهو مبتدأ «فى البيت» جار ومجرور متعلق بداخله «داخله» خبر المبتدأ مرفوع والجملة حالية.
الشاهد: قوله «كى ليبصر» فإن كى هنا تتعين أن تكون حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام، لظهور اللام بعدها، وإنما جمع بينهما للتأكيد - وهذا التركيب نادر.
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه الألفية ٣/٥٥٠.
(٢) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من الطويل.
وتمامه: فتتركها شنا ببيداء بلقع.
اللغة: «تطير» تذهب بسرعة «شنّا» - بفتح الشين وتشديد النون - القربة الخلق البالى «بيداء» المفازة «بلقع» - بفتح الباء وسكون اللام وفتح القاف - قفر خالية من كل شىء.
المعنى: يخاطب الشاعر طائرا جارحا أو سارقا ماهرا، فيقول: رغبت أن تأخذ قربتى بسرعة وتتركها قطعة ممزقة بصحراء لا يصل إليها إنسان.
الإعراب: «أردت» فعل وفاعل «لكيما» اللام حرف جر وتعليل وكى إما جارة تعليلية مؤكدة للام وأن ناصبة أو مصدرية مؤكدة بأن واللام جارة وما زائدة «أن» حرف مصدرى ونصب «تطير» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة والفاعل ضمير مستتر فيه «بقربتى» جار ومجرور متعلق بتطير «فتتركها» الفاء عاطفة على تطير وتترك فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والهاء مفعول أول «شنا» مفعول ثان لتترك أو حال على التأويل «ببيداء» جار ومجرور متعلق بتترك «بلقع» صفة لبيداء. =

أَرَدتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيْرَ بِقِربَتى ....

ترجح كونها حرف جر مؤكدة للام، ويحتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن.

وإنما يترجح كونها جارة لأوجه:

أحدها: أن «أن» أم الباب، فلو جعلت مؤكدة لكى لكانت كى هى الناصبة[1].

والثانى: أن ما كان أصلا فى بابه لا يجعل مؤكدا لغيره.

والثالث: أن «أن» وليَت الفعل فترجح أن تكون العاملة، ويجوز الأمران فى نحو «جئت كى تفعل» فإن جعلت جارة كانت «أن» مقدرة بعدها، وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها.

تنبيهات:

الأول: ما ذكرته من أن «كى» تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها[2] ناصبة للفعل دائما، وتأولوا كيمه على تقدير «كى» تفعل ماذا.

وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائما، ونقل عن الأخفش.

الثانى: إذا كانت «كى» حرف جر ودخلت على الاسم، فهى بمعنى لام التعليل، وإذا دخلت على الفعل دلت على العلة الغائية فقط، فهى أخص من اللام.

الثالث: أجاز الكسائى تقديم معمول معمولها عليها نحو «جئت النحو كى أتعلم».

= الشاهد: قوله «لكيما أن تطير» حيث يجوز أن تكون كى مصدرية وأن مؤكدة لها، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام، ولولا «أن» لوجب أن تكون «كى» مصدرية ولولا وجود اللام لوجب أن تكون تعليلية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٤٩، وابن هشام ٣/٣٦٣، والإنصاف ٢/٣٤١، وابن يعيش ٧/١٩، والشاهد ٦٣٥ فى الخزانة.

(١) فيلزم تقديم الفرع على الأصل.

(٢) ب، ج.

ومذهب الجمهور منع ذلك.

الرابع: إذا فصل بين «كى» والفعل لم يبطل عملها، خلافا للكسائى نحو «جئت كى فيك أرغب» والكسائى يجيزه بالرفع لا بالنصب. قيل: والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز فى الاختيار.

الخامس: زعم الفارسى أن أصل كما فى قوله(١):

وطَرْفُكِ إِمَّا جئتنا فاحبسنه ... كَمَا يَحْسِبُوا أنَّ الهَوَى حيثُ تنظر

أى «كيما» فحذفت الياء ونصب بها، وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصَبت، وذلك قليل.

وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا فى قوله(٢):

---

(١) **قائله**: هو جميل بن معمر، وقيل: لبيد العامرى - وهو من الطويل.

اللغة: «طرفك» - بفتح الطاء - الطرف العين والمعنى وعينك.

الإعراب: «طرفك» طرف مبتدأ والكاف مضاف إليه «إما» أصله إنْ مَا وإن للشرط وما زائدة وجئتنا فعل وفاعل ومفعول وهو فعل الشرط «فاصرفنه» الفاء واقعة فى جواب الشرط والضمير المنصوب يرجع إلى الطرف والجملة كلها فى موضع الرفع على الخبرية - و«أن» بفتح الهمزة - «الهوى» اسم أن «حيث تنظر» خبر أن. وأن مع اسمها وخبرها سد مسد المفعولين ليحسب.

الشاهد: قوله «كما يحسبوا» حيث إن «كما» تنصب بنفسها بمعنى «كيما» واستدل به الكوفيون والمبرد، وعلامة النصب سقوط النون من يحسبوا والصحيح ما ذهب إليه البصريون وهو المنع، لأنه لو كانت ناصبة مثل كيما لكثر فى كلام العرب. ويحتمل أن تكون النون حذفت للضرورة، أو يكون الأصل كيما فحذفت الياء للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٥٠، والإنصاف ٢/٣٤٤، والسيوطى فى الهمع ٦/٢.

(٢) **قائله**: هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز.

المعنى: أنك إن شتمت شتمت وإذا لم تشتم لا تشتم ولعلك إن لم تشتم لا تشتم.

الإعراب: «لا» ناهية «تشتم» فعل مضارع مجزوم بلا وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين والفاعل ضمير مستتر فيه «الناس» مفعول به «كما» ما كافة «تشتم» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «كما لا تشتم» حيث رفع الفعل بعد قوله «كما» ولم ينصب، فقال الكوفيون لأنها لم تكن بمعنى كيما، فلذلك لم تنصب، وقال البصريون هذا على أصله، لأن «كما» ليست من النواصب.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٥١، وذكره سيبويه ١/٤٥٩، والإنصاف ٢/٣٤٥.

لا تَشْتِمُ النَّاسَ كَمَا لا تشتم   . . . .

وإما أن تكون زائدة ومفسرة ومصدرية، فالزائدة: هى التى دخولها فى الكلام كخروجها فيطرد زيادتها بعد «لما» نحو ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾[1] وبين القسم ولو.

نحو[2]: أما والله أن لو كنت حرا

ووقع لابن عصفور أن هذه رابطة والجواب «لو» وما دخلت عليه. وشذت زيادتها بعد كاف الجر فى قوله[3]:

كأنْ ظِبْيةٍ . . . . . .

---

(١) من الآية ٩٦ من سورة يوسف.

(٢) قائله: لم أعثر على قائله، وأنشده سيبويه ولم يعزه إلى أحد - وهو من الوافر.

وعجزه: وما بالحر أنت ولا العتيق.

الإعراب: «أما» - بفتح الهمزة وتخفيف الميم - حرف استفتاح بمنزلة ألا ويكثر قبل القسم «والله» حرف قسم ومقسم به «أن» رابطة أو زائدة «لو» شرطية «كنت» كان واسمها «حرا» خبر كان والجملة فعل الشرط وجواب الشرط محذوف تقديره: لقاومتك.

الشاهد: قوله «أن لو كنت» فإن أن فيه جعل حرفا يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه. والذى ذهب إليه سيبويه أنها زائدة - بين القسم ولو.

مواضعه: ذكره أيضا السيوطى فى الهمع ٢/١٨.

(٣) قائله: هو لباعث بن صريم - بفتح الصاد - اليشكرى - وهو من الطويل.

وتمامه: ويوما توافينا بوجه مقسم   . . . تعطو إلى وارق السلم

اللغة: «مقسم» محسن وأصله من التقسمات وهى مجارى الدموع فى أعالى الوجه «تعطو» قال الأعلم: العاطية: التى تتناول أطراف الشجر مرتعية «وارق» المورق - وفعله أوراق - وهو نادر - «السلم» شجر بعينه.

المعنى: قال الأعلم: وصف امرأة حسنة الوجه فشبهها بظبية مخصبة.

الإعراب: «يوما» ظرف متعلق بالفعل بعده «توافينا» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر عائد إلى المرأة الموصوفة ونا: مفعول «بوجه» متعلق بتوافى «مقسم» صفة لوجه «كأن» على رواية الجر - الكاف حرف تشبيه وجر وأن زائدة «ظبية» مجرور بالكاف «تعطو» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الظبية «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو «السلم» مضاف إليه مجرور بالكسرة، وإنما سكن لأجل الوقف وجملة تعطو فى محل رفع صفة لظبية.

الشاهد: قوله «كأن ظبية» حيث وقعت أن زائدة بين الكاف ومجرورها.

مواضعه: راجعها فى باب إن.

فى رواية الجر.

وفائدة زيادتها التوكيد، وزعم الزمخشرى والشلوبين أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر وهو أن الجواب يكون بعقب الفعل الذى يليها فتنبه على السببية والاتصال، وليست مثقلة فى الأصل خلافا لزاعمه.

والمفسرة: وهى التى يحسن فى موضعها أى. وعلامتها: أن تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه نحو ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾(١).

فلو كان الذى قبلها غير جملة حكم عليها بأنها المصدرية نحو «إشارتى إليك أن اصبر» ولا تقع المفسرة بعد صريح القول خلافا لبعضهم.

ومذهب الكوفيين أن التفسير ليس من معانى «أن» وهى عندهم الناصبة للفعل والمصدرية هى التى تؤول مع صلتها بمصدر، وتنقسم إلى مخففة من «أن» وناصبة للمضارع فإن كان العامل فيها فعل علم وجب أن تكون المخففة نحو ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾(٢) وتقدم ذكرها فى بابها.

وإن كان فعل ظن جاز فيها الأمران، وجاز في الفعل بعدها الرفع والنصب بالاعتبارين إلا أن النصب هو الأكثر، ولذلك أجمع عليه فى قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾(٣) وقرئ بالوجهين ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(٤).

وإن كان العامل فيها غير العلم والظن وجب أن تكون الناصبة للفعل نحو «أريد أن تفعل» وإلى هذا التقسيم أشار بقوله:

.... لا بَعْدَ عِلْمٍ والتى مِنْ بَعْدِ ظَنْ
فَانْصِبْ بِهَا والرَّفْعَ صَحِّحْ واعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

أى: فاعتقد تخفيفها من «أن» إذا رفعت الفعل بعدها.

---

(١) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنون.
(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.
(٣) من الآية ٢ من سورة العنكبوت.
(٤) من الآية ٧١ من سورة المائدة.

تنبيهات:

الأول: إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيبويه «ما علمت إلا أن تقوم» - بالنصب - قال: لأنه كلام خرج مخرج الإشارة، فجرى مجرى قولك «أشير عليك أن تقوم».

وعن أبى العباس: أن الناصبة لا تأتى بعد لفظ العلم أصلا.

الثانى: أجاز سيبويه والأخفش إجراءها بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو «خفت أن لا تفعل» أو «خشيت أن تقوم» - بالرفع - ومنع ذلك المبرد.

الثالث: أجاز الفراء وابن الأنبارى أن تنصب بعد العلم غير المؤول، ومذهب الجمهور المنع.

الرابع: أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها، مستشهدا بقوله(1):

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا ... كَانَ جزَائِى بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

قال فى التسهيل: ولا حجة فيما استشهد به لندوره، أو إمكان تقدير عامل مضمر.

---

(١) **قائله:** لم أعثر على قائله - وهو من الرجز.

اللغة: «تمعدد» غلظ وشب.

المعنى: ربيت ابنى حتى إذا غلظ وشب وكان جزائى أن أجلد بالعصا.

الإعراب: «ربيته» فعل وفاعل ومفعول «حتى» حرف ابتداء «إذا» ظرفية شرطية «تمعددا» فعل ماض فى موضع الشرط والفاعل ضمير مستتر والألف للإطلاق وإذا منصوبة بشرطها أو جوابها «كان» فعل ماض ناقص «جزائى» اسم كان والياء مضاف إليه، وكان جزائى فى موضع الجواب وجملة أن أجلدا فى محل نصب خبر كان والألف للإطلاق.

الشاهد: قوله «بالعصا أن أجلدا» فإن قوله «بالعصا» يتعلق بأجلد، وأجلد معمول أن وصلتها، وقوله «بالعصا» معمول معمول أن، وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه. أو تؤول بأن، التقدير: كان جزائى أن أجلد بالعصا أن أجلد، فحذف من الأول لدلالة الثانى عليه.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٥٢، والسيوطى فى الهمع ٨٨، ١/١١٢، والشاهد ٦٤٣ فى الخزانة.

الخامس: أجاز الأخفش أن تعمل وهى زائدة، واستدل بالسماع كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[1] وبالقياس على حرف الجر الزائد.

ولا حجة فى ذلك لأنها فى الآية ونحوها مصدرية دخلت بعد «ما لنا» لتأوله بما منعنا. والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيادة بخلاف «أن» فإنها قد وليها الاسم فى «كأن ظبية».

السادس: إذا وصلت «أن» بالماضى والأمر فهى التى تنصب المضارع خلافا لابن طاهر فإنه جعلها غيرها.

السابع: جملة ما ذكر لأن عشرة أقسام: ناصبة للمضارع ومخففة وزائدة ومفسرة، وشرطية، وبمعنى لا، وبمعنى لئلا، وبمعنى إذ، وبمعنى أن المخففة وجازمة.

وقد تقدم الكلام عن الأربعة الأول ولم يثبت ما سواها.

وأما الجازمة: فقال فى التسهيل: ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين، انتهى. ووافقهم أبو عبيدة. وحكى اللحيانى[2] أنها لغة بنى صباح؛ وقال: الرواسى[3] فصحاء العرب تنصب بأن وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، وقد أنشدوا على ذلك أبياتا:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلا عَلَى ... مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلا

يعنى، أن بعض العرب أهمل أن الناصبة حيث استحقت العمل. وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن كقوله[4]:

أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحكُمَا ... مِنِّى السَّلامَ وأَنْ لا تُشْعِرَا أَحَدَا

(١) من الآية ٢٤٦ من سورة البقرة.

(٢) هو على بن المبارك اللحيانى من بنى لحيان. وقيل: سمى به لعظم لحيته، وأخذ عن الكسائى؛ وأبى عمرو الشيبانى وغيرهما، وله النوادر المشهورة.

(٣) محمد بن الحسن الرؤاسى النحوى، سمى الرؤاسى، لأنه كان كبير الرأس وهو أول من وضع من الكوفيين كتابا فى النحو وهو أستاذ الكسائى والفراء وله من الكتب الفيصل - الوقف والابتداء الكبير وغير ذلك.

(٤) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من البسيط. =

فإن الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين وقد أعملت إحداهما وأهملت الأخرى، ومنه قراءة بعضهم ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾(1).

ووجه إهمالها حملها على «ما» أختها، أعنى: ما المصدرية: هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فهى عندهم «المخففة من الثقيلة»(2)، وقوله فى التسهيل: كونها المخففة أو المحمولة عليها أو على المصدرية يقتضى قولا ثالثا.

فإن قلت: هل يقاس على ذلك؟

قلت: ظاهركلام المصنف أن إهمالها مقيس.

قال فى شرح الكافية: ثم نبهت على أن من العرب من يجيز الرفع بعد أن الناصبة السالمة من سبق علم أو ظن.

وَنَصَبُوا بِإِذَنِ المستَقْبَلا ... إِنْ صُدِّرَتْ والفعلُ بَعْدُ مُوصَلا

«إذن» حرف ينصب المضارع بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مستقبلا. فإن كان حالا رفع، لأن النواصب تخلص للاستقبال.

= **اللغة**: «تقرآن» تبلغان وتقولان «ويحكما» مصدر معناه رحمة لكما.

المعنى: أرجو يا صاحبى أن تبلغا محبوبتى أسماء تحيتى وألا تخبرا بذلك أحدا.

الإعراب: «أن» مصدرية مهملة «تقرآن» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل، وهو فى محل نصب بدل من حاجة فى بيت قبله، أو فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف عائد إلى حاجة، أى: هى أن تقرآن «ويحكما» منصوب بفعل محذوف من معناه. وهو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطبين «منى» متعلق بتقرآن «السلام» مفعول تقرآن «وأن لا» أن مصدرية ناصبة ولا نافية «تشعرا» فعل مضارع منصوب بأن والألف فاعل «أحدا» مفعول.

الشاهد: قوله «أن تقرآن» حيث أهملت «أن» عن العمل حملا على أختها ما المصدرية، ورفع الفعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٥٥٣/٢، وابن هشام ٣٦٥/٣، والمكودى ص١٤٤، وابن الناظم، وذكره ابن هشام فى المغنى ٢٠١/٢، وابن يعيش ١٥/٧، والإنصاف ٢٢٩/٢، والشاهد ٦٤٢ فى الخزانة.

(1) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة - وهى قراءة ابن محيصن.

(2) ب، ج.

الثانى: أن تكون مصدرة، فإن تأخرت ألغيت حتما، نحو «أكرمك إذاً» وإن توسطت وافتقر ما قبلها لما بعدها فكذلك.

قال فى شرح الكافية: وشذ النصب بإذن بين خبر وذى خبر فى قول الراجز[1]:

لا تَتْرُكَنِّى فِيهِمُ شَطِيرَا   إِنِّى إِذَنْ أُهْلَكَ أَوْ أَطِيرَا

قلت: نقل جواز ذلك عن بعض الكوفيين، وتأوله البصريون على حذف الخبر، والتقدير: إنى لا أقدر على ذلك، ثم استأنف بإذن فنصب. وإن تقدمها حرف عطف فسيأتى.

والثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، فإن فصل بينهما بغيره ألغيت نحو «إذن زيد يكرمك»، وإن فصل به لم يعد حاجزا نحو «إذن والله اكرمك».

تنبيه:

أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو «إذن غدا أكرمك» وأجاز ابن بابشاذ: الفصل بالنداء والدعاء نحو «إذن يا زيد أحسن إليك» و «إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة» ولم يسمع شىء من ذلك، فالصحيح منعه.

---

(١) قائله: لم أعثر على قائله – وهو من الرجز.
اللغة: «شطيرا» – بفتح الشين وكسر الطاء – غريبا أو بعيدا «أطير» أذهب بعيدا.
المعنى: لا تتركنى وتصيرنى مثل البعيد والغريب بين هؤلاء، فإنى إذن أموت أو أرحل بعيدا عنهم.
الإعراب: «لا تتركنى» ناهية وفعل مضارع مؤكد بالنون الثقيلة، والنون للوقاية والياء مفعول أول «فيهم» جار ومجرور متعلق بشطير «شطيرا» مفعول ثان أو حال «إنى» إن واسمها «أهلك» فعل مضارع منصوب بإذن، والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر إن «أو أطيرا» عطف على أهلك.
الشاهد: قوله «إذن أهلك» حيث نصب إذن المضارع وإذن غير واقعة فى صدر الجملة لأنها معترضة بين اسم إن وخبرها. ويخرج على أنه ضرورة أو على أن خبر «إن» محذوف، أى: لا أقدر على ذلك ثم استأنف بعده، فتكون إذن فى صدر جملة مستأنفة.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٥٤، وابن هشام ٣٧٠، وابن الناظم، والشاهد ٦٤٩ فى الخزانة.

وأجـاز الكسائى وهشـام، الفصل بمـعمـول الفعل، وفى الفـعل[1] حينـئذ وجهان.

والاختيار عند الكسائى النصب، وعند هشام الرفع.

وقد اشتـمل البيت على (ذكر)[2] الشروط الثلاثة، ثـم أشار إلى أن الفصل بالقسم مغتفر بقوله:

أو قبله اليمينُ

ثم نبه على حكمها بعد العاطف فقال:

.... وانصِبْ وارْفَعَا إذَا إذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطف وَقَعَا

والرفع أجود الوجهين وبه قرأ السبعة، وفى الشواذ ﴿وإذًا لا يَلْبَثُوا﴾[3] على الإعمال.

تنبيهات:

الأول: أطلق فى العطف، وفصل بعضهم فـقال: إن كان العطف على ماله محـل الغيث نحـو «إن تزرنى أزرك وإذن أحسن إليك» بجـزم أحسن عطفـا على جواب الشرط.

وإن كان على ما لا محل له فالأكثر الإلغاء كالآية.

الثانى: إلغاء إذن مع استيفاء الشروط لغـة نادرة حكاها عيسى وسيبويه ولا يقبل قول من أنكرها.

الثالث: مذهب الجمهـور أن «إذن» حرف. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم وأصلها «إذًا» والأصل أن تقـول «إذن جئتنى أكـرمك» فحذف ما يضـاف إليه وعوض منه التنوين، والصحيح مذهب الجمهور.

ثم اختلف القائلون بحرفيتها فقال الأكثرون: إنها بسيطة، وذهب الخليل فى أحد أقواله إلى أنها مركبة من «إذ» و «إن».

(١) أ، ج وفى ب (الفصل).
(٢) أ، ج.
(٣) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء.

ثم اختلف القائلون بأنها بسيطة، فذهب الأكثرون إلى أنها ناصبة بنفسها.

وذهب الخليل فيما روى عنه أبو عبيدة أنها ليست ناصبة بنفسها، وأن مضمرة بعدها وإليه ذهب الزجاج والفارسى.

الرابع: إذا وقع بعدها الماضى مصحوبا باللام كقوله تعالى: ﴿إِذًا لَأَذَقْنَاكَ﴾[1]. فالظاهر أن اللام جواب قسم مقدر قبل إذن. وقال الفراء: لو مقدرة قبل إذن والتقدير: لو ركنت إليهم لأذقناك، وقدر فى كل موضع ما يليق به.

الخامس: قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء (يعنى إذن)[2] وحمله الشلوبين على ظاهره، وأنها للجواب والجزاء فى كل موضع، وتكلف تخريج ما خفى فيه ذلك.

وذهب الفارسى: إلى أنها قد ترد لهما، وهو الأكثر، وقد تكون للجواب وحده نحو أن يقول القائل «أحبك» فتقول «إذن أظنك صادقا» فلا يتصور هنا الجزاء. وحمل كلام سيبويه على ذلك كما قال فى نعم إنها عدة وتصديق باعتبار حالين.

وقال بعضهم: إذن وإن دلت على أن ما بعدها متسبب عما قبلها على وجهين: أحدهما: أن تدل على إنشاء الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها. والثانى: أن تكون (واردة)[3] جوابا ارتبط بمتقدم أو منبهة على سبب (حصل)[4] فى الحال نحو «إن أتيتنى إذن آتيك» أو «إذن أظنك صادقا» تقوله لمن يحدثك (وهى فى الحالين غير عاملة)[5].

وَبَيْنَ لا ولامَ جَرٍّ الْتُزِمْ   إظْهَارُ أَنْ نَاصبةً وَإِنْ عُدِمْ
لا فأَنَ اعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرَا   وَبَعْدَ نَفْىٍ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرَا

(١) من الآية ٧٥ من سورة الإسراء.
(٢) ب، ج.
(٣) أ، وفى ب، ج (مؤكدة).
(٤) أ وفى ب، ج (حصل).
(٥) أ، ج.

(اعلم) أن أقوى نواصب الفعل «أن» لاختصاصها به ولشبهها بأن الناصبة للاسم، فلذلك عملت مظهرة ومضمرة بخلاف أخواتها، وإضمارها على ثلاثة أضرب: واجب، وجائز، وشاذ.

فالواجب بعد ستة أشياء: أولها: «كى» الجارة، وثانيها: لام الجحود. وثالثها: «أو» بمعنى إلى أو إلا. ورابعها: حتى، وخامسها: فاء الجواب. وسادسها: واو المصاحبة.

والجائز بعد شيئين: الأول: لام كى إذا لم يكن معها لا. والثانى: العاطف على اسم خالص.

والشاذ: إعمالها مضمرة فى غير هذه المواضع.

والحاصل: أنها لا تعمل مضمرة باطراد إلا بعد حرف جر أو حرف عطف على ما سيأتى بيانه.

فأما «كى» الجارة، فلم ينبه فى النظم عليها. بل ظاهر كلامه هنا موافقة من يقول: إنها ناصبة بنفسها دائما، لأنه ذكرها مع النواصب، ولم يذكرها غير ذلك. وقد ذكر لها فى الكافية وغيرها الحالين.

وقد اشتمل هذان البيتان على حكم «أن» بعد لام كى ولام الجحود.

فأما لام كى فهى لام التعليل، ولأن بعدها حالان، حال يجب فيه إظهارها وذلك مع الفعل المقرون بلا النافية أو الزائدة. كقوله تعالى ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[1].

وحال يجوز فيه إظهارها وإضمارها وذلك مع الفعل غير المقرون بلا نحو. «جئت لتكرمنى».

ولو أظهرت فقلت: لأن تكرمنى لجاز.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون النصب بعدها بإضمار كى؟.

(١) من الآية ٢٩ من سورة الحديد .

قلت: أجاز ذلك ابن كيسان والسيرافى، ومذهب الجمهور أن كى لا تضمر لأنه لم يثبت إضمارها فى غير هذا الموضع.

فإن قلت: لم سميت لام كى؟

قلت: لأنها للسبب كما أن كى للسبب.

وأما لام الجحود فهى الواقعة بعد كان المنفية الناقصة الماضية لفظا أو معنى نحو ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾(١) و ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾(٢).

والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة واجبة الإضمار، وعلل ذلك بأن إيجاب «ما كان زيد ليفعل» «كان زيد سيفعل» جعلت اللام فى مقابلة السين، فكما أنه لا يجمع بين أن والسين كذلك لا يجمع بين أن واللام.

فإن قلت: حاصل كلام الناظم أن لأن بعد لام الجر ثلاثة أحوال: وجوب إظهارها مع المقرون بلا، ووجوب إضمارها بعد نفى كان، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك، وهذا غير محرر من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لم يقيد بالناقصة، فأوهم أنه يجب الإضمار أيضا بعد التامة، وليس كذلك لأن اللام بعدها ليست لام الجحود.

الثانى: أنه يوهم (أن)(٣) اختصاص هذا الحكم بالماضية لفظا، وقد تقدم أن الماضية معنى كالماضية لفظا.

والثالث: أنه أطلق فشمل إطلاقه النفى بكل ناف. وليس كذلك، لأن النفى هنا لا يكون إلا بما أو بلم ولا يكون بأن ولا بلما ولا بلا ولا بلن. نص على ذلك فى الارتشاف.

قلت: قد يجاب عن الأول بأن استعمال الناقصة أكثر، وذكرها فى أبواب النحو أشهر فتوجه كلامه إليها، وتعين حمله عند عدم التقييد عليها.

---

(١) من الآية ١٧٩ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٣) ب، ج.

وعن الثـاني: بأنه لم يكـن مندرجـا في قـوله (ونفي كـان) لأن المراد نفي الماضي، ولم تنف الماضي، على أن من النحويين من يرى أنها تصرف لفظ الماضي دون معناه.

وعن الثالث: أن قوله (نفي كان) لا يشمل كل ناف، بل يشمل كل ما ينفي الماضي فخرجت «لن» لأنها تختص بالمستقـبل، وكذلك «لا» فإن نفي غير المستقبل بها قليل، وأما لما فإنها وإن كانت تنفي الماضي تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف «لم» وأما «أن» فهي بمعنى «ما» وإطلاقه يشملها، وفي استثنائها نظر.

بل الظاهر أن لام الجحـود تقع بعد النفي بهـا، ويدل على ذلك قراءة غـير الكسائي ﴿وإن كان مكرُهم لِتَـزولَ منه الجبالُ﴾[1] ونص بعضهم على أن اللام في غير قراءته لام الجحود.

وفي هذه الآية رد على من زعم أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق.

وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن ذلك لا يكون في أخوات كان، لتخصيص الحكم بها خلافا لمن أجازه قياسا في أخواتها، ولمن أجازه في ظننت.

والثانية: أن الفعل معها لا يكون موجبا، فلا يقال: «ما كان زيد إلا ليفعل» لأنها إذ ذاك بعد إيجاب لا بعد نفي كان.

الثالثة: أن إظهار أن بعد لام الجحود ممتنع لقوله «حتما أضمرا» وهذا مذهب البصريين.

وأمـا الكوفـيون فـحكى ابن الأنبـاري عنهم منع ذلك، وحكـى غيـره عن بعضهم جواز إظهار أن بعدها توكيدا.

---

(١) سورة إبراهيم الآية ٤٦. أما قـراءة الكسائي فهي بفتح اللام ورفع الفعل بأن مـخففة من الثقيلة واللام للفصل، أي: وإن مكرهم لتزول منه الأمور المشبهة في عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين.

تنبيهات:

الأول: أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾[1].

واضطرب ابن عصفور فمرة أجاز ومرة منع، والصحيح المنع، ولا حجة لهم في الآية، لأن أن يفترى في تأويل مصدر هو الخبر.

الثاني: قد فهم مما تقدم أن لام الجر التي ينصب الفعل بعدها قسمان: لام كي ولام الجحود.

أما لام الجحود فقد تقدم ضابطها.

وأما لام كي فهي ما عداها، وقسم بعضهم ما عدا لام الجحود إلى ثلاثة أقسام كما فعل الشارح: لام كي نحو «جئت لتحسن إلي» ولام العاقبة نحو ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[2] ولام زيادة نحو ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[3].

وأن بعد هذه الثلاثة يجوز إظهارها وإضمارها.

قلت: أما لام العاقبة، وتسمى أيضا لام الصيرورة، ولام المآل، فقد أثبتها الكوفيون والأخفش وذكرها في التسهيل؛ وتأول جمهور البصريين ما أوهم ذلك، وردوه إلى لام كي.

وأما الزيادة، فذهب قوم إلى أن اللام في نحو ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا﴾[4] ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾[5] زائدة وأن مقدرة بعدها.

وقال الفراء: العرب تجعل لام كي في موضع أن في أردت وأمرت والمختار أنها لام كي.

---

(١) من الآية ٣٧ من سورة يونس.
(٢) من الآية ٨ من سورة القصص.
(٣) من الآية ٢٦ من سورة النساء.
(٤) من الآية ٨ من سورة الصف.
(٥) من الآية ٧١ من سورة الأنعام.

والتقدير: يريدون ما يريدون من الكفر ليطفئوا، وأمرنا بما أمرنا لنسلم.

الثالث: ما ذكر من أن اللام التى (تنصب الفعل)[1] بعدها هى لام الجر، والنصب بأن مضمرة: هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلي أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن، والخلاف فى اللامين أعنى لام كى ولام الجحود واحد.

الرابع: اختلف فى الفعل الواقع بعدم اللام، فذهب الكوفيون إلى أنه خبر «كان» واللام للتوكيد. وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدروه «ما كان زيد مريدا ليفعل»، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم، وما بعدها فى تأويل مصدر، وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفى الخبر - وظاهره موافقة الكوفيين - إلا أن الناصب عنده أن مضمرة، فهو قول ثالث، قال الشيخ أبو حيان: ليس بقول بصرى ولا كوفى، ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة. وصرح به الشارح، وقال فى شرحه لهذا الموضع من التسهيل: سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها، لا لأنها زائدة، إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح، وإنما هى لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أوهاما أو مستعدا لأن يفعل.

قلت: ما نقل عن البصريين من أنها متعلقة بالخبر المحذوف يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى أنها زائدة مقوية للعامل. فليتأمل.

الخامس: ذكر فى التسهيل أن فتح اللام الجارة الداخلة على الفعل لغة عكل وبلعنبر.

وقال أبو زيد: سمعت من يقرأ ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ﴾[2].

ثم انتقل إلى «أو» فقال:

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِى   موضِعِهَا حَتَّى أوِ الاَّ أَنْ خَفِى

(١) ب، ج وفى أ (ينصب).

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال.

يعني: أن «أن» يجب إضمارها بعد «أو» إذا صلح في موضعها حتى أو إلا كما وجب إضمارها بعد لام الجحود.

فإن قلت: حتى (تكون)[1] بمعنى إلى وبمعنى كي فأيهما أراد؟

قلت: قال الشارح: حتى التي بمعنى إلى لا التي بمعنى كي، فإن كان ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا فهي بمعنى إلى وإلا فهي بمعنى إلا. انتهى.

ويحتمل أن يريد المعنيين معا، وذلك أن بعضهم قدرها بكي، وبعضهم قدرها بإلى.

وأما سيبويه فقدرها بإلا، فكأنه أشار إلى الأولين بذكر حتى، ويصلح للتقديرات الثلاثة قولهم «لألزمنك أو تقضيني حقي» فإنه يصلح للتعليل وللغاية وللاستثناء من الأزمان.

ويتعين الأول في نحو «لأطيعن الله أو يغفر لي». والثاني في نحو «لأنتظرنه أو يجيء». والثالث في نحو «لأقتلن الكافر أو يسلم»، وبذلك (يضعف)[2] قول من قال إن تقديرها (بإلا مطرد، وقول من قال إن تقديرها)[3] بكي أو إلى مطرد، ويؤيد الاحتمال الثاني أنه لو أراد حتى التي بمعنى إلى فقط لصرح بإلى والوزن موات له على ذلك.

تنبيهات:

الأول: احترز بقوله: (إذا يصلح في موضعها «حتى أو إلا» من التي لا يصلح في موضعها)[4] أحد الحرفين فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبا جاز إظهار أن كقوله[5]:

---

(١) أ، ج.

(٢) ب، ج.

(٣) ب، ج.

(٤) أ.

(٥) قائله: هو الحصين بن حمام المرى - وهو من الطويل. =

ولولا رجالٌ مِن رِزَامٍ أعِزةٌ وآلُ سُبيعٍ أو أسوءَكَ عَلْقَمَا

الثاني: ما ذكر من تقدير حتى أو إلا فى مكان أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابى المرتب على اللفظ أن يقدر قبل «أو» مصدر وبعدها «أن» الناصبة للفعل، وهما فى تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها فتقدير «لأنتظرنه أو يقدم» ليكونن انتظارٌ أو قدومٌ.

الثالث: ذهب الكسائى إلى أن «أو» المذكورة ناصبة بنفسها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها، لأن «أو» حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم، ومن ثم لزم إضمار أنْ بعدها.

الرابع: قوله «إذا يصلح فى موضعها حتى أو إلا» أجود من قول الشارح بعد أو بمعنى إلى أو إلا، فإنه يوهم أن «أو» ترادف الحرفين، وليس كذلك، بل هى أو العاطفة التى لأحد الشيئين.

ثم انتقل إلى حتى فقال:

وبعدَ حتَّى هكذا إضمارُ أنْ حتْمٌ كجُدْ حتى تَسُرَّ ذا حَزَنْ

حتى فى الكلام على ثلاثة أضرب: عاطفة، وابتدائية، وجارة.

فالعاطفة: تعطف بعضا على كل، وتقدمت فى حروف العطف.

= **اللغة**: «رزام» بكسر الراء وتخفيف الزاى - هو أبو حى من تميم واسمه رزام بن مالك ابن عمرو بن تميم.

الإعراب: «ولولا» الواو للعطف ولولا حرف امتناع لوجود «رجال» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «من رزام» جار ومجرور صفة لرجال والتقدير: لولا رجال كائنون من رزام «أعزة» صفة أخرى وخبر المبتدأ محذوف أى: كائنون «وآل» عطف عليه «سبيع» مضاف إليه «أو أسوءك» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد أو العاطفة والفاعل ضمير مستتر فيه والكاف مفعول «علقما» منادى مرخم تقديره: يا علقمة، فحذف حرف النداء فصار علقمة ثم رخمه فصار علقم - بفتح الميم - على ما كان ثم أشبع الفتحة ألفا.

الشاهد: قوله «أو أسوءك» حيث نصب الفعل بعد أو بتقدير أن.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٥٩، والسيوطى فى الهمع ٢/١٠، وسيبويه ١/٤٢٩.

والابتدائية: تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله[1]:

.... حتى ماءُ دجلةَ أشْكَلُ

وليس المعنى أنه يجب أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، بل المعنى على الصلاحية فمتى كان بعدها جملة فعلية مصدرة بماض نحو ﴿حَتَّىٰ عَفَوْا﴾[2] أو بمضارع مرفوع تقول «شربت الإبل حتى يجيءُ البعير يجر بطنه» أطلق عليها حرف ابتداء.

والجارة: تدخل على الاسم الصريح بمعنى إلى وتقدمت فى حروف الجر، وتدخل على المضارع ويجب حينئذ إضمار أن بعدها ناصبة، لتكون مع الفعل فى تأويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز إظهار أن بعدها.

تنبيهات:

الأول: قال فى شرح التسهيل عند ذكر حتى الجارة: ومجرورها إما اسم صريح نحو ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[3] أو مصدر مؤول من أن وفعل ماض نحو ﴿حَتَّىٰ عَفَوْا﴾ أو مضارع نحو ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[4].

ونوزع فى الماضى فإن حتى قبله ابتدائية وأن غير مضمرة.

---

(١) قائله: هو جرير بن عطية الخطفى من قصيدة يهجو بها الأخطل - وهو من الطويل.
وتمامه: فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة ....
اللغة: «القتلى» - جمع قتيل - «تمج» ترمى وتقذف «دجلة» - بكسر الدال - نهر العراق «أشكل» ماء أشكل إذا خالطه دم، والأشكل الذى يخالطه حمرة.
الإعراب: «فما» الفاء عاطفة وما نافية «زالت» من أخوات كان «القتلى» اسم ما زالت «تمج» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «دماءها» مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة فى محل نصب خبر ما زال «بدجلة» الباء ظرفية، أى: فى دجلة «حتى» حرف ابتداء «ماء» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «دجلة» مضاف إليه «أشكل» خبر المبتدأ.
الشاهد: قوله «حتى» حيث دخلت على الجملة الاسمية، لأنها حرف ابتداء.
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٦٢، وابن الناظم.
(٢) من الآية ٩٥ من سورة الأعراف.
(٣) من الآية ٣٥ من سورة يوسف.
(٤) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار أن بعدها توكيدا كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود.

الثالث: إذا انتصب المضارع بعد حتى، فالغالب أن تكون للغاية، كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[1] وعلامتها (أن يصلح فى موضعها إلى، وقد تكون للتعليل نحو «جد حتى تسر ذا حزن» وعلامتها)[2] أن يحسن فى موضعها كى، وزاد فى التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن، كقوله[3]:

ليسَ العطاءُ من الفضولِ سَمَاحَةً   حَتَّى تجودَ وما لديكَ قَلِيلُ

وهذا معنى غريب، وممن ذكره ابن هشام، وحكاه فى البسيط عن بعضهم. ولا حجة فى البيت لإمكان جعلها فيه بمعنى إلى.

ثم نبه على أن (الفعل بعدها لا يكون إلا مستقبلا حقيقة)[4] أو حكما.

وتِلْوَ حتَّى حَالا أو مُؤولا   به ارفعَنَّ وانصِبِ المستقبَلا

مثال الحال قولهم «سألت عنك حتى لا أحتاج إلى سؤال» ومثال المؤول بالحال كقراءة نافع ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[5].

---

(١) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٢) ب، ج.

(٣) قائله: قال العينى: لم ينسب لقائل، وفى الدرر اللوامع قال: للمقنع الكندى - وهو من الكامل.

اللغة: «الفضول» المال الزائد «سماحة» الجود والكرم.

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص «العطاء» اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة «من الفضول» جار ومجرور فى محل رفع صفة للعطاء «سماحة» خبر ليس، والتقدير: ليس العطاء الحاصل من فضول المال سماحة وجودا «حتى» للغاية «تجود» فعل مضارع منصوب بتقدير أن «وما لديك قليل» جملة حالية.

الشاهد: قوله «حتى تجود» فإن حتى فيه بمعنى إلا أن، فحتى هنا بمعنى الاستثناء.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٦٠، والسيوطى فى الهمع ٢/٩.

(٤) ب، ج وفى أ (منصوب الفعل لا يكون بعدها إلا مستقبلا حقيقة).

(٥) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

والمراد بالمؤول بالحال أن يكون الفعل قد وقع فيقدر اتصافه بالدخول فيه فيرفع لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال، وقوله «وانصب المستقبلا» يعنى: حقيقة أو بتأويل. فالمستقبل حقيقة نحو «لأسيرن حتى أدخل المدينة» والمؤول كقراءة غير نافع ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ﴾» (والمراد)[1] به أن يكون الفعل قد وقع فيقدر المخبر به اتصافه بالعزم فينصب، لأنه (مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال)[2].

تنبيهات:

الأول: إذا كان الفعل حالا أو مؤولا به فحتى ابتدائية وإذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهى الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم.

الثانى: علامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء فى موضع حتى، ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مُسَبّبا عما قبلها.

الثالث: قد فهم مما ذكر أن الرفع يمتنع فى نحو «كان سيرى حتى أدخلها» إذا جعلت ناقصة؛ لأنه لو رفع لكانت حتى ابتدائية، فتبقى كان بلا خبر، وفى نحو «سرت حتى تطلع الشمس» لانتفاء السببية خلافا للكوفيين، وفى نحو «ما سرت أو أسرت حتى تدخل المدينة» مما يدل على حدث غير واجب، لأنه لو رفع لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له، وذلك لا يصح لأن ما قبلها منفى فى «ما سرت» ومشكوك فى وقوعه فى «أسرت» فيلزم وقوع المسبب مع نفى السبب أو الشك فيه، وأجاز الأخفش الرفع فى نحو «ما سرت حتى أدخل المدينة» فقيل: هى مسألة خلاف بينه وبين سيبويه، وقيل: إنما أجازه على أن يكون أصل الكلام واجبا ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره، فنفيت أن يكون سير كان عنه دخول.

قال ابن عصفور: وهذا الذى قاله جيد وينبغى ألا يعد هذا خلافا.

الرابع: ذهب أبو الحسن إلى أن حتى إذا كانت بمعنى الفاء فهى عاطفة وتعطف الفعل على الفعل، وذلك إذا دخلت على الماضى أو المستقبل على جهة السبب نحو «ضربت زيدا حتى بكى» و «لأضربنه حتى يبكى».

---

(١) ب، ج.
(٢) ب.

ومذهب الجمهور أنها ابتدائية كما سبق، لأنها إنما تعطف المفردات.

وثمرة الخلاف أن الأخفش يجيز الرفع فى يبكى على العطف، والجمهور لا يجيزون فيه إلا النصب، ثم انتقل إلى فاء الجواب فقال:

وبَعْدَ فَا جوابِ نَفْى أَوْ طَلَبْ   مَحْضَيْنِ أنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

يعنى: أن «أن» تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفى نحو ﴿لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[1] أو طلب وهو أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عَرْض أو تحضيض أو تمن، فالأمر نحو «اضرب زيدا فيستقيم» والنهى ﴿لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾[2] والدعاء ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلا يُؤْمِنُوا﴾[3] والاستفهام ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[4] والعرض قول بعض العرب «ألا تقع الماء فتسبح» يريد: فى الماء. والتحضيض «هلا أمرت فتطاع» والتمنى ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾[5].

والتمنى يكون بليت كما مثل أو بألا نحو «ألا رسول لنا منا فيخبرنا» وبلو كقوله[6]: لو نُعان فننهدا.

---

(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر.
(٢) من الآية ٦١ من سورة طه.
(٣) من الآية ٨٨ من سورة يونس.
(٤) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف.
(٥) من الآية ٧٣ من سورة النساء.
(٦) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.
وتمامه: سرينا إليهم فى جموع كأنها   جبال شرورى . . .
اللغة: «جموع» جمع جمع، وهو الجماعة «شرورى» اسم جبل لبنى سليم «نعان» - على صيغة المبنى للمجهول - من العون «فننهدا» من نهد إلى العدو ينهد - بالفتح فيهما - أى: نهض، ومنه المناهدة فى الحرب، وهى المناهضة.
الإعراب: «سرينا» فعل وفاعل «إليهم» جار ومجرور متعلق بسرينا «فى جموع» جار ومجرور فى محل نصب على الحال، والتقدير: سرينا إلى هؤلاء القوم ونحن فى جماعة «كأنها» كأن واسمها «جبال» خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة «شرورى» مضاف إليه «لو نعان» نعان فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير «فننهدا» مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء وفاعله ضمير مستتر فيه. =

ومنع المصنف كون لو للتمنى وقال: التقدير: وددنا لو نعان، فهو جواب تمن إنشائى كجواب ليت.

وقد فهم من كلامه أنه لا يجوز النصب بعد شىء من ذلك إلا بشرطين:

أحدهما: أن تكون الفاء مقصودا بها (الجواب)[1] لإضافتها إلى الجواب احترازا من الفاء التى لمجرد العطف كقولك «ما تأتينا فتحدثنا» بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا؛ فيكون الفعلان مقصودا نفيهما؛ وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا، على إضمار مبتدأ؛ فيكون المقصود نفى الإتيان وإثبات الحديث، وإذا قصد بها معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها إلا منصوبا على معنى ما تأتينا محدثا، فيكون المقصود نفى اجتماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفى الثانى لانتفاء الأول.

الثانى: أن يكون النفى والطلب محضين، واحترز بذلك «عن»[2] النفى الذى ليس بمحض نحو «ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا» و «ما تزال تأتينا فتحدثنا». ومن الطلب الذى ليس بمحض، والمراد بالطلب المحض أن يكون بفعل أصل فى ذلك، فاحترز من أن يكون بمصدر نحو «سقيا» أو باسم فعل نحو «صه» أو بلفظ الخبر نحو «رحم الله زيدا» فلا يكون لشىء من ذلك جواب منصوب، وسيأتى الخلاف فى بعض ذلك.

تنبيهات:

الأول: قال فى شرح الكافية: النفى الذى لا جواب له منصوب لكونه ليس نفيا خالصا بأربعة أمثلة «ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا» و «ما تزال تأتينا فتحدثنا» و «ما قام فيأكلُ إلا طعامَه» وقول الشاعر[3]:

= الشاهد: قوله «لو نعان» فإن «لو» هنا للتمنى، ونصب الفعل بعدها بإضمار «أن» وهو فننهدا. أى: فأن ننهدا.

(١) أ، ج وفى ب (الجزاء).

(٢) ب، ج وفى أ (من).

(٣) قائله: هو الفرزدق - وهو من الطويل. =

وما قامَ مِنَّا قائمٌ فى نَدِيِّنا فينطِقُ إلا بِالَّتى هىَ أعرفُ

وتبعه الشارح فى التمثيل بها، فأما الأولان فالتمثيل بهما صحيح، وأما الآخران فالنصب فيهما جائز، فإن النفى إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب. نصّ على ذلك سيبويه، وعلى النصب أنشد:

فينطِقَ إلا بالتى هى أعرفُ

الثانى: ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة، وبعضهم إلى أن الفاء هى الناصبة كما تقدم فى أو، والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها، لأنها فى ذلك عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم، والتقدير فى نحو «ما تأتينا فتحدثنا» ما يكون منك إتيان فحديث، وكذلك يقدر فى جميع المواضع.

الثالث: شرط فى التسهيل فى نصب جواب الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو «لِمَ ضربْتَ زيداً فيجازيك» لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه، وهو مذهب أبى على، ولم يشترط ذلك المغاربة، وحكى ابن كيسان «أين ذَهبَ زيد فنتبعَهُ؟» - بالنصب، والفعل فى ذلك محقق

= **اللغة**: (نديا) - بفتح النون وكسر الدال وتشديد الياء - على وزن غنى - مجلس القوم ومكان حديثهم (إلا بالتى هى أعرف) أى بالأشياء التى هى معروفة.

المعنى: إذا نطق منا ناطق فى مجلس جماعة عرف صواب قوله فلم ترد مقالته.

الإعراب: «وما قام» الواو عاطفة وما نافية «قام» فعل ماض «منا» جار ومجرور فى محل رفع صفة لقائم «قائم» فاعل لقام، والتقدير: وما قام قائم كائن منا، والأحسن أن يكون «منا» فى محل نصب على الحال «فى ندينا» جار ومجرور متعلق بمحذوف، أى: كائن فى ندينا أو كائنا على الحال «فينطق» - بالرفع - عطفا على قوله «قام» وإنما لم ينصب، لأن النفى ليس بخالص «إلا» أداة استثناء من النفى فيكون إثباتا «بالتى» اسم موصول صفة لمحذوف، أى: بالأشياء التى «هى» ضميرمنفصل مبتدأ «أعرف» خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: قوله «فينطق» حيث رفعه الشاعر، لأن من شرط النصب بعد النفى أن يكون النفى خالصا، وههنا ليس كذلك.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٦٤، وابن الناظم، وسيبويه ١/٤٢٠، والشاهد ٦٦٦ فى الخزانة.

الوقوع، فإذا لم يمكن سبك مصدر من الجملة سبكناه من لازمها، والتقدير: ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا.

ثم انتقل إلى الواو فقال:

والواوُ كالفَا إنْ تُفِدْ مفهُومَ مَعْ كَلا تكُنْ جَلْدًا وتُظْهِرَ الجزَعْ

يعنى: أن الواو تضمر أن بعدها وجوبا بعد النفى والطلب بشرطهما، كما أضمرت بعد الفاء بشرط أن تفيد المعية، كقوله «لا تكن جلدًا وتظهر الجزع» أى: لا تجمع بين الأمرين، وهى يومئذ عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم كما تقدم فى الفاء وأو.

واحترز من أن يقصد التشريك بين الفعلين فتكون عاطفة فعلا على فعل نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بالجزم أو بقصد الاستئناف نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» - بالرفع - وأمثلة النصب بعد الواو معلومة من أمثلة الفاء فلا نطول بذكرها.

قال الشيخ أبو حيان: ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو فى الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغى أن يقدم على ذلك إلا بسماع.

تنبيهات:

الأول: الخلاف فى الواو كالخلاف فى الفاء، وقد تقدم.

الثانى: قد علم أن النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء، وقولهم تقع الواو فى جواب كذا وكذا تجوز ظاهر، وزعم بعضهم أن النصب بعد الواو، وهو على معنى الجواب، وليس بصحيح.

وبعدَ غيرِ النفيِ جَزْمًا اعتَمِدْ إنْ تسقُطِ الفا والجزاءُ قد قُصِدْ

انفردت الفاء بأن الفعل بعدها سينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء نحو[1]:

---

(١) قائله: هو امرؤ القيس - وهو من الطويل.
وعجزه: بِسِقْطِ اللوَى بين الدّخُولِ فَحَوْمَلِ =

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكرَى حَبيبٍ ومنزِلِ

وذلك إنما يكون بعد الطلب، والأمثلة ظاهرة.

وأما النفى فليس له جواب مجزوم، فإنه يقتضى تحقيق عدم الوقوع كما يقتضى الإيجاب تحقق الوقوع، فلا يجوز بعده كما فى الإيجاب، ولذلك قال: وبعد غير النفى جزما.

واحترز من ألا يقصد الجزاء، فإنه لايجزم بل يرفع، إما مقصودا به الوصف نحو «ليت لي مالا أنفق منه» أو الحال أو الاستئناف (ويحتملهما)(١) قوله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لاَ تَخَافُ دَرَكًا﴾(٢).

تنبيه:

إذا جزم الفعل بعد سقوط الفاء، ففى جازمه أقوال:

الأول: أن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف، واختاره المصنف ونسبه إليه الخليل وسيبويه.

والثانى: أن الأمر والنهى وباقيها نابت عن الشرط - أى: حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه فى العمل منابها فجزمت، وهو مذهب السيرافى والفارسى وابن عصفور.

= **اللغة:** «بسقط اللوى» - بكسر السين وسكون القاف - منقطع الرمل، واللوى - بكسر اللام - حيث يلتوى الرمل ويرق.

وإنما خص منقطع الرمل وملتواه، لأنهم كانوا لا ينزلون إلا فى صلابة من الأرض، ليكون ذلك أثبت لأوتاد الأبنية «والدخول والحومل» بلدان.

المعنى: يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التى كان يلقاهم فيها، وليجدد الذكريات القديمة.

الإعراب: «قفا» فعل أمر مبنى على حذف النون وألف الاثنين فاعل «نبك» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بنبكى «حبيب» مضاف إليه «ومنزل» عطف على حبيب «بسقط» جار ومجرور متعلق بقفا «اللوى» مضاف إليه «بين» ظرف مكان «الدخول» مضاف إليه «فحومل» عطف على الدخول.

الشاهد: قوله «نبك» فإنه جواب الأمر فلذلك جزم وهو غير مقترن بالفاء.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٦٧، وابن هشام فى القطر ص٧٨.

(١) ب، ج وفى أ (ويحتملها).

(٢) من الآية ٧٧ من سورة طه.

والثالث: أن الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين.

والرابع: أن الجزم بلام مقدرة، فإذا قال (ألا تنزل تُصِبْ خيرا).

«فمعناه لِتُصب خيرا»، وهو ضعيف، ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف.

والمختار القول الثالث، لا ما اختاره المصنف لأربعة أوجه:

أحدها: أن ما ذهب إليه يستلزم أن يكون العامل جملة، وذلك لا يوجد فى موضع.

والثانى: أن الإضمار أسهل من التضمين، لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير، فهو أسهل.

والثالث: أن التضمين لا يكون إلا لفائدة ولا فائدة فى تضمين الطلب معنى الشرط، لأنه يدل عليه بالالتزام.

والرابع: أن الشرط لابد له من فعل، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له (مع معنى)[1] حرف الشرط، لما فى ذلك من التعسف، ولا مقدرا بعده لقبح إظهاره بدون حرف الشرط، بخلاف إظهاره معه.

وشَرْطُ جَزْمٍ بعد نهى أنْ تَضعْ إنْ قَبْلَ لا دونَ تَخالُفٍ يَقَعْ

يعنى: أن شرط جزم الجواب بعد النهى أن يصح إقامة شرط منفى مقامه، وعلامة ذلك أن يصح المعنى بتقدير إن قبل لا النافية نحو (لا تدنُ من الأسد تسلم) (فهذا يصح جزمه لأن المعنى: إن لا تدن من الأسد تسلم)[2] بخلاف «لا تدن، من الأسد يأكلك» فإن هذا لا يصح جزمه لعدم صحة المعنى بتقدير إن لا تدن، هذا مذهب الجمهور وأجاز الكسائى جزم جواب النهى مطلقا ولا يشترط تقدير إن قبل لا، بل يقدر إن تدن من الأسد يأكلك.

وذكر فى شرح الكافية أن غير الكسائى لا يجيز ذلك.

قلت: وقد نسب (ذلك)[3] إلى الكوفيين.

---

(١) ب.

(٢) ب، ج.

(٣) ب، ج.

واستدل الكسائى بالقياس على النصب، لأن المنصوب بعد الفاء جاء فيه ذلك كقوله تعالى ﴿لا تفتروا على الله كذبا﴾[1] وبالسماع قول النبى ﷺ «فلا يقربنّ مسجدنا يُؤذِنا بريح الثوم» وقوله عليه الصلاة والسلام «لا ترجعوا بعدى كفارا يضربْ بعضكم رقاب بعض» وقول أبى طلحة لرسول الله ﷺ «لا تشرفْ يُصبْك سهمٌ».

وأجيب بأن القياس على المنصوب لا يحسن، لأن النصب بعد الفاء يكون فى النفى ولا جزم فيه.

وأما السماع فمحمول على إبدال الفعل من الفعل مع أن الرواية المشهورة «يؤذينا» و «يضربُ» - بالرفع - ويحتمل أن يكون يضرب بعضكم على الإدغام نحو: ﴿ويَجْعَل لَكُمْ﴾[2].

تنبيه:

شرط الجزم بعد الأمر بتقدير إن تفعل، كما أن شرطه بعد النهى بتقدير إن لا تفعل فيمتنع الجزم فى نحو «أحْسِن إلىّ لا أحسن إليك» فإنه لا يجوز «إن تُحسِنْ إلى لا أحسن إليك» لكونه غير مناسب، وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائى فيه.

والأمرُ إنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلا   تَنْصِبْ جَوَابَهُ وجَزْمَهُ اقْبَلا

إذا دل على الأمر بخبر بفعل ماض أو مضارع أو باسم فعل أو باسم غيره جاز جزم الجواب اتفاقا، كقولهم «اتقى الله امرؤٌ فعَلَ خيراً يُثَبْ عليه» وقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[3] وقول الشاعر[4]:

---

(١) سورة طه ٦١.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة الحديد، وسورة نوح ١٢.

(٣) من الآية ١١، ١٢ سورة الصف.

(٤) قائله: هو عمرو ابن الإطنابة الخزرجى - والإطنابة اسم أمه، واسم أبيه: زيد بن مناة - وهو من الوافر.

وصدره: وقَوْلِى كُلما جَشَأَتْ وجَاشَتْ.

اللغة: «جشأت» ثارت ونهضت من فزع أو حزن، والضمير للنفس «جاشت» فزعت وغلت من حمل الأثقال كما تغلى القدر «تحمدى» يحمدك الناس. =

مكانَكِ تُحْمَدِى أو تَستَرِيحى

وقولهم: «حسبُك ينم الناس» لأن المعنى ليتق وآمنوا واثبتى واكفف.

وأجاز الكسائى النصب نحو «صه فأحدثك» و «حسبك فينام الناس».

ومذهب الجمهور منع ذلك، لأن النصب إنما هو بإضمار «أن» والفاء عاطفة على مصدر متوهم وحسبك وصه ونحوها لا تدل على المصدر، لأنها غير مشتقة، ولذلك قال: فلا تنصب جوابه.

تنبيهات:

الأول: ذكر فى شرح الكافية: أن الكسائى انفرد بجواز النصب بعد الفاء المجاب بها اسم أمر نحو «صه» أو خبر بمعنى الأمر نحو «حسبك».

قلت: وافقه ابن عصفور فى جواز نصب جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جنى، والذي انفرد به الكسائى ما سوى ذلك.

الثانى: أجاز الكسائى (أيضا)[1] نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو: «غفر الله لزيد فيُدخلَه الجنةَ».

= المعنى: إن همتى وشجاعتى جعلتنى أقول لنفسى كلما فزعت وضجرت من مشقات الحرب - اثبتى تحمدى بالصبر والشجاعة، أو تستريحى من عناء الدنيا بالقتل فى موطن الشرف والفخار.

الإعراب: «وقولى» الواو عاطفة وقولى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه «كلما» ظرف زمان متعلق بقولى منصوب و «ما» حرف مصدرى «جشأت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «وجاشت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «مكانك» اسم فعل أمر بمعنى اثبتى والفاعل أنت والكاف حرف خطاب - أو اسم مضاف إليه باعتبار ما قبل النقل، والجملة مقول القول خبر المبتدأ «تحمدى» فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل «أو تستريحى» أو حرف عطف تستريحى فعل مضارع معطوف على تحمدى مجزوم بحذف النون والياء فاعل.

الشاهد: قوله «تحمدى» حيث جزم النون لوقوعه فى جواب الأمر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٦٩، وابن هشام ٣/٣٨٤، والمكودى ص١٤٦، وذكره ابن هشام فى الشذور ص٣٦٠، والقطر ص٢٦٣.

(١) أ، ج.

الثالث: «حسبك» في قولك «حسبك ينم الناس» مبتدأ وخبره محذوف، أي: حسبك السكوت، وهو لا يظهر، والجملة متضمنة معنى اكفف، وزعمت جماعة منهم ابن طاهر أنه مبتدأ بلا خبر، لأنه في معنى ما لا يخبر عنه، وقال بعضهم: لو قيل: إنه اسم فعل مبنى والكاف للخطاب، وضم لأنه كان معربا فحمل في البناء على قبل، وبعد، لم يبعد.

والفعلُ بعدَ الفاءِ في الرَّجا نُصِبْ   كنَصْبِ مَا إلى التمنِّي يَنْتَسِبْ

قال في شرح الكافية: ألحق الفراء الرجاء بالتمني فجعل له جوابا منصوبا، وبقوله أقول؛ لثبوت ذلك سماعا، ومنه قراءة حفص عن عاصم ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[1] انتهى، وكذلك قوله تعالى ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ﴾[2].

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب، وتأولوا ذلك بما فيه بُعد.

وقول أبي موسى: وقد أشْرَبَهَا معنى ليت مَن قرأ «فأطلعَ» نصباً يقتضي تفصيلا[3].

فإن قلت: فهل يجوز جزم جواب الترجي إذا أسقطت الفاء عند مَن أجاز نصبه؟

قلت: نعم، وفي الارتشاف، وسمع الجزم بعد الترجي فدل على صحة مذهب الكوفيين.

وإنْ على اسْمٍ خالصٍ فعلٌ عُطِفْ   تَنصِبُهُ أنْ ثابتًا أو مُنحَذِفْ

قد تقدم أن «أن» تضمر جوازا في موضعين:

---

(١) من الآية ٣٦، ٣٧ من سورة غافر - فاطلع - بالنصب - في جواب قوله تعالى «أبلغ الأسباب. أسباب السموات».

(٢) من الآية ٣، ٤ من سورة عبس.

(٣) يريد بالتفصيل أن الرجاء إذا أشرب معنى التمني نصب الفعل التالي للفاء في جوابه، وإن لم يشرب معنى التمني لم ينصب.

أحدهما: بعد لام كى إذا لم يكن معها «لا» وقد سبق بيانه.

والآخر: بعد العاطف على اسم خالص، وهو المذكور فى البيت، والعاطف المذكور هو: «الواو» و «الفاء» و «ثم» و «أو».

فالواو كقوله[1]: لَلُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عينى

والفاء كقوله[2]:

---

(١) قائلته: هى ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبى سفيان - وهو من الوافر.

وعجزه: أحب إلى من ليس الشفوف

اللغة: «عباءة» - بفتح العين - جبة من الصوف «تقر عينى» كناية عن سكون النفس وعدم طموحها إلى ما ليس فى يدها «الشفوف» جمع شف - بكسر الشين وفتحها - وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

المعنى: ولبس كساء غليظ من صوف معٍ سرورى وفرحى - أحب إلى نفسى من لبس الثياب الرفيعة القيمة مع استيلاء الهموم علىّ.

الإعراب: «ولبس» مبتدأ «عباءة» مضاف إليه «وتقر» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل «عينى» فاعل تقر وياء المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضا «الشفوف» مضاف إلى لبس.

الشاهد: قولها «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا بعد واو العطف التى تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٧٥١، وابن عقيل ٢/٦٦، وابن الناظم، والسيوطى ص١١٦، والمكودى ص١٤٧، وابن هشام ٣/٣٨٧، وفى الشذور ص٣٢٨، والقطر ص٦١، والمغنى ٢/٣٤، وفى شرح المفصل ٣/٢٤، والشاهد ٦٥٨ فى الخزانة.

(٢) قائله: لم ينسب لقائل - وهو من البسيط.

وعجزه: ما كنتُ أوثرُ إترابا على تَرَبِ

اللغة: «توقع» انتظار «المعتر» - بتشديد الراء الفقير «إترابا» - الإتراب، وهو الغنى وكثرة المال، وهى مصدر أترب الرجل إذا استغنى «ترب» الفقر والعوز - وأصله لصوق اليد بالتراب.

المعنى: يقول: لولا أننى أرتقب أن يتعرض لى ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى عن الفقر.

الإعراب: «لولا» حرف امتناع لوجود «توقع» مبتدأ وخبره محذوف وجوبا «معتر» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «فأرضيه» الفاء عاطفة أرضيه فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة وفاعله ضمير مستتر والهاء مفعوله «ما» نافية «كنت» =

لولا توقُّعُ مُعترٍّ فأرضِيَهُ

وأو كقراءة غير نافع ﴿أو يُرسلَ رسولا﴾[1].

وثم، كقوله[2]: إنِّى وقَتْلِى سُلَيْكًا ثم أعْقِلَهُ ....

ونصّ بعضهم أن ذلك لا يجوز فى غير هذه الأحرف.

= فعل ماض ناقص واسمه «أوثر» فعل مضارع وفاعله ضمير والجملة في محل نصب خبر كان وجملة كان واسمه وخبره جواب لولا «إترابا» مفعول لأوثر «على ترب» متعلق بأوثر.

الشاهد: قوله «فأرضيه» حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازا بعد الفاء التى تقدم عليها اسم صريح وهو توقع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٧١، وابن عقيل ٢/٢٦٧، وابن الناظم، والسيوطى ص١١٦، والمكودى ص١٤٧، وابن هشام ٣/٣٨٨، وفى الشذور ص٣٢٩.

(١) من الآية ٥١ من سورة الشورى - بالنصب عطفا على «وحيا».

(٢) قائله: هو أنس بن مدركة الخثعمى - وهو من البسيط.

وعجزه: كالثور يُضرَبُ لـمَّا عافَتِ البَقَرُ

اللغة: «سليكا» - بضم السين - اسم رجل - وسبب هذا أن سليكا مر فى بعض غزواته ببيت من خثعم وأهلـه خلوف فرأى فيهن امرأة بضـة شابة فنال منها، فعلم أنـس بذلك فأدركه فقتله، وانشد هذا البيت «أعقله» من عقلـت القتيل - أعطيت الدية، «عافت البقر» كرهت وامتنعت.

المعنى: يشبـه نفسه إذ قـتل سليكا ثم وداه، بالثور يضـربه الراعى لتشرب الإناث من البـقر، والجامع بينهما تلبس كل منهما بالأذى، لينتفع سواه.

الإعراب: «إنى» حرف توكـيد ونصب وياء المتكلم اسـمه «وقتلى» عـاطفة على اسم إن وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «سليكا» مفعول قتل «ثم» عاطفة «أعقله» فعل مضارع منـصوب بأن مضمرة جـوازا بعد ثم، وفاعله مسـتتر فيـه والهاء مفعـول «كالثور» متعلق بمحذوف خبر إن «يضرب» فعل مضارع مبنى للمـجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الثـور، والجملة فى محل نصب حـال من الثور «لما» حرف ربط «عـافت» فعل ماض والتاء للتأنيث «البقر» فاعل عاف.

الشاهد: قوله «أعقله» حيث نصب بعد ثم العاطفة بأن مضمرة جوازا، وقد عطفت فعلا على اسم صريح فى الاسمية وهو «قتلى».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشـمونى ٣/٥٧١، وابن عقيل ٢/٢٦٦، وابن الناظم، والمكودى ص١٤٧، والسيوطى ص١١٦، وابن هشام ٣/٣٨٩، وفى الشذور ص٣٣٠.

تنبيهات:

الأول: إنما قال على اسم ولم يقل على مصدر، كما قال بعضهم، ليشمل غير المصدر، فإن ذلك لا يختص به، فتقول «لولا زيدٌ ويُحْسِنَ إلىّ لهلكتُ».

الثانى: المراد بالخالص ما ليس مؤولا بالفعل، واحترز به من نحو «الطائرُ فيغضَبُ زيد الذباب» فإنه معطوف على اسم، ولا ينصب لأن الطائر بمعنى الذى يطير، ويخرج أيضًا بذكر الخالص العطف على مصدر متوهم، فإنه يجب «فيه»[1] إضمار أن كما تقدم.

الثالث: تجوز فى قوله «فعل عطف» فإن المعطوف فى الحقيقة إنما هو المصدر.

الرابع: أشار بقوله «ثابتا أو منحذف» إلى جواز إظهار أن وإضمارها بعد العاطف المذكور.

الخامس: أطلق في العاطف ولم يسمع فى غير الأحرف الأربعة (المذكورة)[2] كما تقدم.

وشذَّ حَذْفُ أنْ ونَصْبٌ فى سوَى ... ما مَرَّ، فاقبَلْ منهُ ما عَدْلٌ رَوَى

يعنى: أن حذف «أن» مع النصب فى غير المواضع المنصوبة المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول، كقول العرب «خُذ اللصَّ قبل يأخذَك» و «مُرهُ يحفرَها» وقرأ الحسن ﴿أفغيرَ الله تأمُرونى أعبدَ﴾[3] ومنه قول الشاعر[4]:

ونَهنَهتُ نَفسِي بعدَ ما كِدتُ أفعَلَه

---

(١) أ، ج.
(٢) أ، ج.
(٣) من الآية ٦١ من سورة الزمر.
(٤) قائله: هو عامر بن جوين الطائى - وهو من الطويل.
وصدره: فلم أرَ مثلهَا خُباسَةَ واجد
اللغة: «خباسة» بضم الخاء وتخفيف الباء - المغنم، قاله الجوهرى «نهنهت نفسى» زجرتها وكففتها.
المعنى: قال الأعلم: وصف ظلامة هم بها ثم صرف نفسه عنها هـ.
الإعراب: «فلم» حرف نفى «أر» فعل مجزوم بحذف حرف العلة فإن كانت الرؤية علمية كانت «مثلها» فى موضع المفعول الثانى، وإن كانت بصرية جاز لك وجهان: أحدهما: =

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «فاقبل منه ما عدل روى» أنه مقصور على السماع، ولا يقاس عليه، ونصّ على ذلك فى غير هذا الموضع، وقال فى التسهيل: وفى القياس عليه خلاف. انتهى.

والجواز مذهب الكوفيين ومن وافقهم والصحيح قصره على السماع، لقلته.

الثانى: قد يفهم من قوله «وشذ حذف أن ونصب» أن حذفها ورفع الفعل ليس بشاذ، وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل، فإنه جعل منه قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[1] قال: ويريكم صلة لأن حذفت وبقى يريكم مرفوعا، وهذا هو القياس، لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطل عمله. انتهى.

وهذا مذهب أبى الحسن، أجاز حذف «أن» ورفع الفعل دون نصبه، وجعل منه قوله تعالى ﴿قل أفغيرَ الله تأمرونى أعبدُ﴾، وذهب قوم إلى أن حذف «أن» مقصور على السماع مطلقا، فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل: وهو الصحيح.

والثالث: ما ذكره من أن حذف «أن» والنصب فى غير ما مرّ شاذ، ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بالنصب بعد الفاء والواو وبعد الشرط والجزاء وسيأتى[2].

= أن يكون مفعولا وقوله «خباسة واجد» بدل من مثلها ومضاف إليه. والآخر: أن يكون مثلها صفة خباسة ولكن لما تقدم عليها انتصب على الحال «نهنهت» فعل وفاعل «نفسى» مفعول به والياء مضاف إليه «بعد» منصوب على الظرفية «ما» مصدرية «كدت» كاد واسمها «أفعله» جملة فى محل نصب خبر كاد.

الشاهد: قوله «أفعله» حيث حذفت «أن» وبقى عملها وهو نصب أفعله، لأن أصله أن أفعله.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٧٢، وابن الناظم، والمكودى ص١٤٧، والهمع ١/٣٣، وسيبويه ١/١٥٥، والإنصاف ٢/٣٢٨.

(١) من الآية ٢٤ من سورة الروم.

(٢) وفى هامش المخطوطة نسخة أ قوله «بل هو مقيد بالنصب إلخ (كذا)» فى عدة نسخ، ولعل صواب العبارة بغير النصب كما يعلم بالتأمل، شيخنا. هـ.

عوامل الجزم

هى ضربان: أحدهما: يطلب فعلا واحدا، والآخر: يطلب فعلين.

فالأول أربعة أحرف ذكرها فى قوله:

بِلاَ وَلَامٍ طَالِبا ضَعْ جَزْمَا　　فى الفِعْلِ هكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا

أما «لا» فتكون للنهى نحو ﴿لا تَحْزَنْ﴾(١) وللدعاء نحو ﴿لا تُؤَاخِذْنَا﴾(٢).

وأما «اللام» فتكون للأمر نحو ﴿لِيُنفِقْ﴾(٣) والدعاء نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾(٤).

ولذلك قال «طالبا» فشمل الأمر والنهى والدعاء، واحترز به من «لا» غير الطلبية وهى النافية والزائدة، ومن لام غير طلبية كاللام التى ينتصب المضارع بعدها.

فأما «لا» فقال الشارح تصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا، وقد تصحب فعل المتكلم، فسوى بين المخاطب والغائب فى الكثرة، ولم يفصل فى المتكلم بين فعل الدعاء (وفعل)(٥) المفعول، وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل، وفصّل بعضهم فقال: إذا بنى الفعل للمفعول جاز دخول «لا» عليه سواء كان لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب، وإذا بنى للفاعل فالأكثر أن يكون للمخاطب ويضعف للمتكلم نحو(٦):

لا أعْرِفَن رَبْرَبًا حُورا مَدَامِعُها

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.
(٢) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.
(٣) من الآية ٧ من سورة الطلاق.
(٤) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.
(٥) أ، ب.
(٦) **قائله**: هو النابغة الذبيانى. يخوف بنى فزارة من النعمان بن الحارث الغسانى، ويحذرهم بأسه، وكانوا قد نزلوا أرضا يحميها - وهو من البسيط.
وعجزه: مُردِفَاتٍ علَى أعقابِ أكوَارِ
=

والغالب نحو «لا يخرجْ زيد».

وأما «اللام» فتدخل على فعل المفعول مطلقا نحو «لأعن بحاجتك ولتعن بحاجتى وليعن زيد بالأمر».

وتدخل على فعل الفاعل مسندا إلى الغائب نحو ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[1] وإلى المتكلم مشاركا نحو ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[2] أو مفردا كقوله فى الحديث «قوموا فَلأصَلِّ لكم» وذكر الشارح: أن دخولها على مضارع الغائب والمتكلم كثير، وذكر فى الكافية: أن دخولها على مضارع المتكلم قليل، لكنه أكثر من دخول «لا».

وأما مضارع المخاطب المبنى للفاعل فدخولها عليه قليل استغناء بصيغة أفعل، قالوا: وهى لغة رديئة.

وقال الزجاجى: هى لغة جيدة، ومن دخولها قراءة عثمان وأبى وأنس ﴿فبذلك فلتَفْرَحُوا﴾[3].

= المعنى: لا يكن نساء جميلات تشبه الغزلان أو بقر الوحش فى الرشاقة وخفة الحركة وحور العين فأعرفها - قد ركبن خلف الراكبين على مؤخر الرحل، فأقيم المسبب مقام السبب، وكانت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسبيات مردفات خلف من استباهن.

اللغة: «ربربا» اسم للقطيع من بقر الوحش أو الظباء «حورا» جمع حوراء - من الحور وهو شدة سواد العين مع شدة بياضها «مدامعها» جمع مدمع - اسم مكان - والمراد العيون، لأنها أماكن الدمع «مردفات» مركبات خلف الراكبين «أكوار» - جمع كور - وهو الرحل بأداته «أعقاب» جمع عقَب - وهو المؤخر من كل شىء.

الإعراب: «لا» ناهية «أعرفن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم بلا والفاعل ضمير مستتر، ويجوز جعل «لا» نافية «ربربا» مفعول أعرفن «حورا» صفة لها «مدامعها» مرفوع بحورا ومضاف إليه «مردفات» حال من «ربربا» أو صفة ثانية «على أعقاب» جار ومجرور متعلق بمردفات «أكوار» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «لا أعرفن» فإن لا ناهية والمضارع المجزوم بها محلا للمتكلم، وهو مبنى للمعلوم - وذلك شاذ -.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٣/٥٧٣، وابن هشام ٣/٣٩١، وابن الناظم، وذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/١٩٩.

(١) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٢) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت.

(٣) من الآية ٥٨ من سورة يونس.

وقوله فى الحديث «لتأخُذُوا مصَافكُمْ».

تنبيهات:

الأول: زعم بعضهم أن أصل «لا» الطلبية لامُ الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت، وزعم السهيلى: أنها لا النافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين فى اللفظ وهما زعمان ضعيفان.

الثانى: لا يفصل بين «لا» ومجزومها (بمعموله)[1] إلا فى ضرورة كقوله[2]:

. . . . ولا ذَا حَقَّ قَوْمِكَ تَظْلِمِ

أراد ولا تظلم ذا حق قومك.

قال فى شرح الكافية: وهذا ردىء. لأنه شبيه بالفصل بين الجار والمجرور. انتهى.

قال فى التسهيل: وقد يليها معمول مجزومها (ولم ينبه على اختصاصه بالضرورة، وقد أجازه بعضهم فى قليل من الكلام نحو «لا اليومَ تضرِبْ زيداً»).

الثالث: فى كلام ابن عصفور والأبدى ما يدل على جواز حذف (مجزومها)[3] إذا دل عليه دليل (قالا)[4] كقولك «اضرب زيدا إن أساء» وإلا فلا، أى: فلا تضربه.

---

(١) ب، ج وفى أ (بمعمولها).

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

وتمامه: وقالوا أخانا لا تَخشعِ لظالم عَزيز . . . .

الإعراب: «قالوا» فعل وفاعلَ «أخانا» منادى بحرف نداء محذوف ومضاف إليه «لا تخشع» جملة من الفعل والفاعل وقعت مقول القول «لظالم» جار ومجرور متعلق بالفعل «عزيز» صفة لظالم. «لا» ناهية «تظلم» مجزوم بلا «حق قومك» حق مفعول به لتظلم تقدم عليه وقوم مضاف إليه «ذا» اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف، وأصل الكلام، ولا تظلم حق قومك يا هذا، وقال العينى: ذا حق قومك مفعولان لتظلم.

الشاهد: قوله «ولا ذا حق قومك تظلم» حيث فصل بين لا ومجزومها.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٧٤، وذكره السيوطى فى همع الهوامع ٢/٥٦.

(٣) أ.

(٤) أ وفى ب (بالا) وفى ج (فلا).

قال فى الارتشاف: ويحتاج إلى سماع.

الرابع: حركة لام الطلب الكسرة، قال فى التسهيل: وفتحها لغة.

قلت: فتحها حكاه الفراء عن بنى سليم، فحكى عنه مطلقا كما فى التسهيل، وعنه تفتح لفتحة الياء بعدها، فظاهر هذا أنها لا تفتح إذا انضم ما بعدها نحو «ليكرم» أو انكسر نحو «لتأذن»، وعنه أيضا ما نص عليه فى سورة النساء، وهو قوله: وبنو سليم يفتحونها إذا استؤنفت، يريد: أنهم لا يفتحونها إلا إذا لم يكن قبلها واو أو فاء أو ثم.

الخامس: يجوز تسكين لام الطلب بعد الواو والفاء وثم، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد ثم، ولا ضرورة، خلافا لمن زعم ذلك.

ومذهب الأكثرين أن تسكينها حمل على عين فَعِل، ورده المصنف بأن ذلك إجراء منفصل مجرى متصل، ومثله لا يكاد يوجد مع قلته إلا فى الاضطرار، وهو عنده رجوع إلى الأصل، لأن لهذا اللام الأصالة فى السكون من وجهين: أحدهما: مشترك. وهو كون السكون مقدما على الحركة. والثانى: مختص. وهو أن يكون لفظها مشاكلا لعملها كما فعل بباء الجر.

السادس: مذهب الجمهور أن لام الأمر لا تحذف إلا فى الشعر، ومنع المبرد حذفها فى الشعر أيضا وإن كان النحويون أنشدوا(١):

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نَفْسٍ . . .

---

(١) قائله: هو من شواهد سيبويه ولم ينسبه ولكن منهم من نسبه إلى أبى طالب، ومن الناس من ينسبه إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب - وهو من الوافر.

وعجزه: إذَا ما خِفْتَ من شىء تَبَالا

اللغة: «التَبال» سوء العاقبة أو الهلاك - وهو بفتح التاء.

الإعراب: «محمد» منادى بحرف نداء محذوف يا محمد «تفد» فعل مضارع مجزوم بلام دعاء محذوفة وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها «نفسك» مفعول به وضمير المخاطب مضاف إليه «كل» فاعل تفد «نفس» مضاف إليه «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «ما» زائدة «خفت» فعل وفاعل، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «من أمر» جار ومجرور متعلق بخاف «تبالا» مفعول به لخاف، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام. =

فإنه لا يعرف قائله، ويحتمل أن يكون خبرا وحذفت الياء استغناء بالكسرة، وأجاز الكسائى حذفها بعد الأمر بالقول كقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾[1] وذكر فى شرح الكافية أن حذف لام الأمر وإبقاء عملها على ثلاثة أضرب:

كثير مطرد، وهو حذفها بعد أمر بقول كالآية.

وقليل جائز فى الاختيار، وهو حذفها بعد قول غير أمر، كقوله[2]:

قلتُ لبوَّابٍ لَدَيْهِ دارُها   تِيذَنْ فإنى حَمُوها وجارُهَا

قال وليس مضطرا؛ لتمكنه من أن يقول ائذن، وليس لقائل أن يقول: إن هذا من تسكين المتحرك، على أن يكون الفعل مستحقا للرفع، فسكن اضطرارا؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء، فكان يقول «تأذَن إنى».

وقليل مخصوص بالاضطرار، وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه. كقول الشاعر[3]:

= الشاهد: قوله «تفد» فعل مضارع لم يتقدمه ناصب ولا جازم، ولكنه جاء على صورة المجزوم، فقدره العلماء مجزوما بلام أمر محذوفة وأصله لتفد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٧، وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٥٥، وابن هشام فى الشذور ص٢٢٢، وسيبويه ١/٤٠٨، والشاهد ٦٨٠ فى الخزانة.

(١) من الآية ٣١ من سورة إبراهيم.

(٢) قائله: هو منصور بن مرثد الأسدى - وهو من الرجز.

الإعراب: «قلت» فعل وفاعل «لبواب» جار ومجرور متعلق بالفعل «لديه» فى محل رفع خبر مقدم «دارها» مبتدأ مؤخر ومضاف إليه والجملة فى محل جر صفة لبواب «تيذن» - بكسر التاء - مقول القول «فإنى» الفاء للتعليل وإن حرف توكيد ونصب والضمير المتصل بها اسمها «حموها» خبر إن ومضاف إليه «وجارها» عطف على حموها.

الشاهد: قوله «تيذن» إذ أصله لتيذن، فحذف اللام وأبقى عملها، وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول إيذن.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٧٥، والسيوطى فى الهمع ٢/٥٦.

(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - يخاطب الشاعر به ابنه لما تمنى موته - وهو من الطويل.

الإعراب: «فلا» الفاء عاطفة ولا ناهية «تستطل» فعل وفاعله ضمير مستتر فيه «منى» جار ومجرور متعلق بالفعل «بقائى» مفعول به للفعل والياء مضاف إليه «ومدتى» عطف على =

فلا تَستَطِلْ مِنى بقائى ومُدَّتِى ولكن يكنْ للخيرِ منكَ نَصيبُ

وقال فى التسهيل: ويلزم فى النثر فى فعل غير الفاعل المخاطب، وفى بعض النسخ مطلقا، خلافا لمن أجاز حذفها فى (نحو)[1] «قل له لِيفعل» وهو خلاف ما فى الكافية وشرحها.

وأما «لم» و «لما» أختها، فينفيان المضارع ويصرفان معناه إلى المضى وفاقا للمبرد وأكثر المتأخرين، لا لفظ الماضى إلى المضارع خلافا لأبى موسى ومن وافقه (وقد)[2] نسب إلى سيبويه.

ويختلفان فى أمور:

الأول: أن النفى بلم لا يلزم اتصاله بالحال، بل قد يكون منقطعا نحو ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾[3]، وقد يكون متصلا نحو ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[4] بخلاف «لما» فإنه يجب اتصال نفيها بالحال.

الثانى: أن الفعل بعد «لما» يجوز حذفه اختيارا، وهو أحسن ما تخرج عليه قراءة ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا﴾[5]، ولا يجوز حذفه بعد «لم» إلا فى الضرورة، كقوله[6]:

= ما قبله وقيل: إن بقائى بيان لقوله منى أو بدل منه «ولكن» لاستدراك «يكن» أصله ليكن وهو فعل مضارع من كان الناقصة «للخير» جار ومجرور خبر يكن تقدم على اسمه «نصيب» اسم يكن مرفوع بالضمة الظاهرة «منك» فى موضع النصب على الحال من نصيب، والتقدير: حال كون النصيب منك، ويجوز أن يكون في محل رفع صفة لنصيب، والتقدير: ليكن نصيب كائن منك لأجل الخير.

الشاهد: قوله «يكن» أصله ليكن فحذفت لام الأمر للضرورة وأبقى عمله.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٧٥، وابن الناظم.

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج وفى أ (وهذا).

(٣) من الآية ١ من سورة الإنسان.

(٤) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٥) من الآية ١١١ من سورة هود - قال ابن الحاجب: لما هذه جازمة حذف مجزومها، والتقدير: وإن كلا لما يهملوا، وقال ابن هشام: الأولى أن يكون التقدير: وإن كلا لما يوفوا أعمالهم، أى: أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها.

(٦) قائله: هو إبراهيم بن هرمة القرشى، وهرمة جده الأعلى - وهو من الكامل. =

احفَظْ وديعتَكَ التى استُودِعتَها   يَوْمَ الأعازبِ إنْ وصلْتَ وإنْ لَمِ

الثالث: إن «لم» تصحب أدوات الشرط نحو «إن لم» و «الولم» بخلاف «لما».

الرابع: إن «لم» قد يفصل بينها وبين مجزومها اضطراراً، كقوله(1):

.. كأنْ لم سِوَى أهْلٍ مِنَ الوحْشِ تُؤْهَلِ

قال فى التسهيل: وقد يلى لم معمول مجزومها اضطرارا، ولم يذكر ذلك فى «لما».

وقال فى شرح الكافية: وانفردت «لم» بأشياء:

= اللغة: «يوم الأعازب» يوم معهود من أيام العرب.

الإعراب: «احفظ» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «وديعتك» مفعول به ومضاف إليه «التى» اسم موصول نعت للوديعة «استودعتها» ماض مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل، وهى مفعوله الأول و «ها» مفعول ثان «يوم» منصوب على الظرفية «الأعازب» مضاف إليه «إن» شرطية «وصلت» فعل الشرط - روى بالبناء للمجهول وللمعلوم، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله «وإن» الواو عاطفة إن حرف شرط جازم «لم» جازمة أو نافية.

الشاهد: قوله «وإن لم» حيث حذف الفعل الذى دخلت عليه لم والتقدير: وإن لم تصل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٧٦، وابن هشام ٣/٢٩٤، وفى المغنى ١/٢٨٠، وذكره السيوطى في الهمع ٢/٥٦.

(1) قائله: هو ذو الرمة غيلان - وهو من الطويل.

وصدره: فأضْحَتْ مغانيها قِفَارًا رُسُومُهَا

اللغة: «مغانيها» جمع مغنى - وهو المنزل - «قفارا» - بكسر القاف - جمع قفر وهو الأرض الخالية «تؤهل» من أهل الدار نزلها.

الإعراب: «فأضحت» الفاء للعطف وأضحى فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث «مغانيها» اسم أضحى والهاء مضاف إليه «قفارا» خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة «رسومها» بالرفع بدل من مغانيها «كأن» مخففة من كأنّ التى للتشبيه «لم» حرف جزم «سوى» ظرف فصل بين لم ومجزومها «أهل» مضاف إليه «توهل» مجزوم لم، والتقدير: كأن لم تؤهل الدار سوى أهل من الوحش - ومن بيانية.

الشاهد: قوله «لم سوى .. تؤهل» حيث فصل بين لم ومجزومها بالظرف للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٧٦، والسيوطى فى الهمع ٢/٥٦، وابن هشام فى المغنى ١/٢٧٨، والشاهد ٦٧٧ في الخزانة.

منها، أن الفصل بينهـا وبين مجزومها اضطرارا، فهـذا تصريح بانفراد «لم» بذلك، وفى الارتشاف: ولا يفصل بينها وبين معمولها إلا فى الشعر.

قلت: ذكـر المصنف فى باب الاشتـغال من شـرح التسهـيل أن «لن» و«لم» و«لما» الجازمة لا يلى الاسم واحـدا منها إلا فى ضرورة، وحكمه حينئـذ أن يضمر له على سبيل الوجوب فعل يفسره ما بعده كما قال[1]:

ظَننتُ فقيرا ذَا غِنىً ثم نِلتُه فلم ذا رجاء ألقهُ غيرَ واهِبِ

فسوى بين الثلاثة فى الفصل باسم الاشتغال للضرورة.

الخامس: أن «لم» قـد تلغى فلا يجزم بها، قـال فى التسهيل: حـملا على «لا» وفى شرح الكافية: حـمل على «ما» وهو أحسن (لأن ما)[2] ينفى بها الماضى كثيرا، بخلاف «لا».

وأنشد الأخفش على إهمالها[3]:

---

(١) قائله: هو ذو الرمة - وهو من الطويل.
المعنى: يعنى: أنه فى حال فقره كان متـعففا فكنى عن ذلك بظنه ذاغنى، وأنه حين صار غنيا يعطى كل راج لقيه ما يرجوه.
الإعراب: «ظننت» - بالبناء للمجـهول والتكلم - فعل ناسخ ينصب مفـعولين ونائب الفاعل هو المفعول الأول «فقيرا» حال من نائب الفاعل «ذاغنى» مفعول ثان لظن ومضاف إليه «ثم» عاطفة «نلته» فـعل وفاعل ومفعول - والضمير يـعود على الغنى - «لم» حرف جزم ونفى «ذا» مفعول لفـعل محذوف مفسر بألقى «ألقـه» فعل ماض والفاعل ضمير والهـاء مفعوله «غير» حال من الفاعل «واهب» مضاف إليه.
الشاهد: قوله «فلم ذا رجاء ألقه» حيث دخلت لم على الاسم ضرورة.
مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/٢٧٨، والعينى فى خزانة الأدب ٣/٦٢٧.
(٢) ب، ج وفى أ (لأنها).
(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من البسيط.
اللغة: «الفوارس» جمع فارس على غيـر قياس «ذهل» حى من بكر «أسرتهم» أسرة الرجل - بالضم - رهطه «الصليفاء» - بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد - اسم موضع.
الإعراب: «لولا» امتناع لوجود «فـوارس» مبتدأ «من ذهل» جار ومجرور فـى محل رفع صفة فوارس وخبر المبتدأ محـذوف تقديره: لولا فوارس كائنون من ذهل موجودون «وأسرتهم» بالرفع عطف على فوارس «يوم» منصوب على الظرفية «الصليـفاء» مضاف إليه «لم يوفون بالجار» جواب لولا. =

لَوْلا فوارسُ مِن ذُهْلٍ وأسرتُهم يَوم الصُّلَيفاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجارِ

ولم يذكر ذلك فى «لما».

فإن قلت: فهل إهمال «لم» ضرورة أو لغة؟

قلت: نص بعض النحويين على أنه ضرورة، وقال في الكافية وشذ، وفى التسهيل: وقد لا يجزم بها فلم يخصه بالضرورة، وصرح فى أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم.

تنبيهات:

الأول: قال فى التسهيل: ومنها «لم» ولما أختها، يعنى من الجوازم، فقيد لـمَّا بقوله «أختها» احترازا من «لما» بمعنى «إلا» ومن «لما» التى هى حرف وجود لوجود، وكذلك فعل الشارح، فقال: احترزت بقولى أختها من لما الحينية نحو: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾(١) ومن «لما» بمعنى «إلا» نحو «عزمت عليك لما فعلت» أى: إلا فعلت. المعنى ما أسألك إلا فعلت (وقوله الحينية)(٢) هو على مذهب الفارسى.

فإن قلت: فهلا قيد فى النظم؟

قلت: لا يحتاج إليه، لأن التى بمعنى «إلا» يليها ماضى اللفظ مستقبل المعنى، والتى هى حرف وجود لوجود يليها ماضى اللفظ والمعنى، وقد ذكر ذلك فى شرح التسهيل، فلا يحتاج إلى التقييد، لأنهما لا يليهما مضارع.

الثانى: حكى اللحيانى عن بعض العرب أنه ينصب بلم، وقال فى شرح الكافية: زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة؛ اغترارا بقراءة بعض السلف ﴿أَلم نشرحَ لك صَدرك﴾(٣) - بفتح الحاء - وبقول الراجز(٤):

= الشاهد: قوله «لم يوفون» حيث إن «لم» قد تهمل فلا تجزم، والفعل بعدها ثبتت فيه النون.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٧٦، وابن هشام في المغنى ١/٢٧٧، والسيوطى فى الهمع ٢/٥٦، والشاهد ٦٧٦ فى الخزانة.

(١) من الآية ٩٤ من سورة هود.

(٢) ب، ج.

(٣) من الآية ١ من سورة الشرح.

(٤) قائله: هو على بن أبى طالب رضى الله عنه يتمثل به - وهو من الرجز. =

فى أىِّ يومَى من الموتِ أفرّ ... أيومَ لم يقدَرَ أم يوم قُدِر

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبله، ثم حذفت ونويت.

الثالث: اختلف فى «لما» فقيل: مركبة من لم وما، وهو مذهب الجمهور وقيل: بسيطة.

ثم انتقل إلى ما يطلب فعلين من الجوازم فقال:

واجْزِمْ بإِنْ ومَنْ ومَا ومَهمَا ... أىٌّ متَى أيّانَ أينَ إذْمَا

وحَيْثُمَا أنّى وحَرفٌ إذْمَا ... كإِنْ وبَاقِى الأدَوَاتِ اسْمَا

هذه أدوات الشرط الجازمة، وهى كَلِمٌ وضعت لتعليق جملة بجملة تكون الأولى سببا والثانية مسببا. وهذه الكلم حرف واسم.

فالحرف إن وهى أم الباب وإذما عند سيبويه، وذهب المبرد فى أحد قوليه وابن السراج والفارسى إلى أنها ظرف زمان زيد عليها ما. قال فى شرح الكافية: والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، فعلى مذهب سيبويه تكون إذ ما كإن فى (أنهما موضوعان)[1] للتعليق المذكور من غير إشعار بأمر آخر.

وعلى مذهب القائلين بأنها الظرفية تكون مشعرة بالزمان، ويجزم بها فى الاختيار خلافا لمن خصّ ذلك بالضرورة.

والاسم ظرف وغير ظرف، فغير الظرف من وما ومهما، فمن لتعميم أولى العلم، وما لتعميم ما تدل عليه وهى موصولة، وكلتاهما مبهمة فى أزمان الربط، ومهما بمعنى ما ولا تخرج عن الاسمية خلافا لمن زعم أنها تكون حرفا، ولا عن

= الإعراب: «فى أى» جار ومجرور متعلق بأفر «يومى» مثنى. فأى مضاف ويومى مضاف إليه «من الموت» جار ومجرور متعلق بأفر «أيوم» الهمزة للاستفهام ويوم منصوب على الظرفية «لم يقدر» نصب الفعل بعد لم على لغة «قدر» فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «لم يقدر» - بنصب الراء - وذلك لغة بعض العرب ينصبون بلم.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٧٨، وابن هشام فى المغنى ١/٢٧٧.

(١) أ، ج.

الشرطية خلافا لمن زعم أنها تكون استفهاما، ولا تجر بإضافة ولا حرف جر بخلاف من وما، وقد وهم ابن عصفور فزعم أنه يجوز أن يدخل عليها حرف الجر، وذكر فى الكافية وفى التسهيل أن ما ومهما مثل مَن فى لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت فى أشعار الفصحاء من العرب، وأنشد أبياتا[1].

قال ابنه بدر الدين: ولا أرى فى هذه الأبيات حُجة، لأنه يصح تقديرها بالمصدر.

وقال الزمخشرى: هذه الكلمة فى عداد الكلمات التى يحرفها من لا يد له فى علم العربية فيضعها غير موضعها ويحسب مهما بمعنى متى ما، ويقول «مهما جئتنى أعطيتك» وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية فى شىء، ثم يذهب فيفسر ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[2] بمعنى الوقت فيلحد فى آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين النظار فى كتاب سيبويه، انتهى.

واختلف فى «مهما» فقيل: إنها بسيطة وأنها فعلى وألفها إما للتأنيث وإما «للإلحاق»[3] وزال التنوين للبناء فهى على هذا من باب سلس، وقال ابن إياز: لو قيل: إنها مفعل تحاميا لذلك، لم أر به بأسا. وقال الخليل: مركبة من ماما الأولى للجزاء والثانية التى تزاد بعد الجزاء، فأبدلوا من ألف الأولى هاء كراهة التكرير. وقال الأخفش والزجاج ومن وافقهما: مركبة من مَهْ بمعنى اكفف وما الشرطية، وأجازه سيبويه.

وأما «أىّ» فهى عامة فى ذوى العلم وغيرهم، وهى بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرف مكان كانت ظرف مكان، أو إلى ظرف زمان كانت ظرف زمان، أو إلى غيرهما لم تكن ظرفا، والظرف: مكانى وزمانى:

---

(١) منها قول الفرزدق فى ما:

وما تحى لا أرهَبْ وإن كنت جارِما ... ولو عَدّ أعدائِى على لهم ذَحلا

وفى مهما قول حاتم:

وإنك مهما تعط بطنك سُؤله ... وفرجَك نالا منتهى الذم أجمعا

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٣) ب، ج وفى أ (للإطلاق).

فالزماني: متى، وأيان، فمتى لتعميم الأزمنة، وأيان كمتى، وقد تستعمل في الأزمنة التي تقع فيها الأمور العظام، وكسر همزة أيان لغة سُليم، وقرئ بها شاذا، والجزم بها محفوظ خلافا لمن أنكره، ولم يحفظه سيبويه لقلته.

وأما المكاني: أين وحيثما، وهما لتعميم الأمكنة، وأنّى ذكروها في ظروف المكان بمعنى أين. وقال بعضهم: هي لتعميم الأحوال.

تنبيهات:

الأول: (قد)[1] فهم من كلامه أن حيث وإذ لا يجزمان إلا مقترنين بما كما لفظ بهما وأجاز الفراء الجزم بإذ وحيث دون ما، وأما غيرهما فقسمان:

قسم لا تلحقه «ما» «وهو» من وما ومهما وأنى.

وقسم يجوز فيه الأمران وهي إن وأي ومتى وأين وأيان، وأجاز الكوفيون زيادة «ما» بعد من وأني، ومنع بعض النحويين زيادتها بعد أيان، والصحيح ما تقدم.

الثاني: ذكر في الكافية والتسهيل: أنَّ «إنْ» قد تهمل حملا على لو، كقراءة طلحة ﴿فإما تَرَيْن﴾[2] - بياء ساكنة ونون مفتوحة، وإن متى قد تهملْ حملا على إذا ومثل بها بحديث «إن أبا بكر رجل أسِيف. وإنه متى يقومُ مقامك لا يُسمِع الناس»[3] وفي الارتشاف: ولا تهمل حملا على إذا خلافا لمن زعم ذلك ويعني متى.

الثالث: لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولو.

أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام إذا زيد بعدها ما، خلافا لزاعم ذلك، وقوله في التسهيل: وقد يجزم بإذا

---

(١) ب، وفي أ (قال).

(٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٣) أسيف: أي: ذو أسف وحزن، وقوله يقوم مقامك أي: في الصلاة وقوله: لا يسمع الناس أي لبكائه.

الاستقبالية حملا على متى يقتضى ظاهره جواز ذلك فى قليل من الكلام وقال في الكافية[1]:

وذَا فِى النَّثرِ لَنْ يُستَعْمَلا

وأما «كيف» فيجازى بها معنى لا عملا، خلافا للكوفيين، فإنهم أجازوا الجزم بها قياسا، ووافقهم قطرب.

وأما «لو» فذهب قوم منهم ابن الشجرى إلى أنها يجزم بها فى الشعر، ورده المصنف فى الكافية[2].

وقال فى التسهيل: فى آخر عوامل الجزم: والأصح امتناع حمل لو على إن، وقال فى فصل: لو لم يجزم بها إلا اضطرارا، وزعم اطراد ذلك على لغة، فظاهره موافقة ابن الشجرى ويتحصل فيه ثلاثة مذاهب، وذكر بعضهم أن من الجوازم «مهمن»[3] وقال قطرب لم يحمل الجزم «بها»[4] عن فصيح.

فعلَين يقتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الجزاءُ وجَوَابًا وُسِمَا

يعنى: أن كلا من أدوات الشرط تقتضى جملتين تسمى الأولى شرطا والثانية جزاء وجوابا أيضا. ويجب كون الأولى فعلية، وأما الثانية: فمنها (أيضا) أن تكون فعلية، وقد تكون اسمية وسيأتى.

فإن قلت: فلم قال (فعلين) ولم يقل جملتين؟

قلت: للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين، وإن كان ذلك لا يلزم فى الجزاء.

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله (يتلو الجزاء) أنه لا يتقدم، وإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه، وليس إياه، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه، والصحيح الأول.

---

(١) تمام بيت الكافية: وشاع جزمٌ بإذا حَملا على متى

(٢) بقوله: وجَوّز الجزمَ بها فى الشعر ذو حُجَّة ضَعَّفها من يَدْرِى

(٣) فى أ (مهمن) وفى ب، ج (كم).

(٤) أ، ج.

الثانى: قد يؤخذ من قوله (يقتضين) أن أداة الشرط هى الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائها لهما، أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له.

وشذ المازنى: فعنه فى قول: أنه مبنى هو وفعل الجزاء، وفى قول: إنه معرب وفعل الجزاء مبنى.

وأما الجزاء ففيه أربعة أقوال:

الأول: أن الأداة هى الجازمة له، قيل: وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافى إلىٰ سيبويه، وذهب الأخفش إلى أن الجزم بفعل الشرط، واختاره فى التسهيل، وقيل: بالأداة والفعل معا، ونسب إلى سيبويه والخليل، وقيل: بالجوار، وهو مذهب الكوفيين.

وماضِيَيْنِ أو مُضارِعَيْنِ   تُلفِيْهِمَا أو مُتخالِفَيْنِ

إذا كان الشرط والجزاء فعلين فلهما تسع صور، لأن الشرط له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون ماضى اللفظ أو مضارعا عاريا من لم ومصحوبا بها، والجزاء كذلك.

والحاصل من ضرب ثلاثة فى ثلاثة تسعة منها ثمانية تجوز فى الاختيار وواحد مختلف فيه، وهو أن يكون الشرط مضارعا، والجزاء ماضيا عاريا من لم، فمذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا فى الشعر، ومذهب الفراء والمصنف جوازه فى الاختيار، واستدل المصنف بقوله ﷺ: «من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر» ويورد ذلك فى أبيات لم يضطر قائلها إلى ذلك[1]:

ثم تلك الثمانية الجائزة فى الاختيار منها راجح ومرجوح، فإن كونهما ماضيين وضعا أو بمصاحبة لم أحدهما أو كلاهما، أو مضارعين دون لم، أولى من سوى ذلك.

---

(١) منها قوله:

من يكدْنى بسَيِّىءٍ كنت منه   كالشَّجا بين حلقه والوريد

وقوله:

إن تصرِمونا وصلناكم وإن تصِلوا   ملأتم أنفُسَ الأعداء إرهابا

وبَعْدَ مَاضٍ رفعُك الجزَا حَسَنْ　　ورَفْعُهُ بعْدَ مُضَارعٍ وَهَنْ

يعنى: أن الجزاء إذا كان مضارعا والشرط ماضيا جاز جزمه ورفعه، ومن الجزم قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾(١).

ومن الرفع قول زهير(٢):

وإن أتاه خليلٌ يوم مَسغبةٍ　　يقول: لا غائبٌ مالى ولا حرِمُ

ونص الأئمة على جوازه فى الاختيار مطلقا، وزعم بعضهم أنه لا يجىء فى الكلام الفصيح إلا مع كان.

وقال بعض المتأخرين: لا أعلمه جاء في الكلام، وقد صرح الناظم بأن الرفع حسن.

فإن قلت: فأى الوجهين أحسن؟

قلت: زعم بعض المتأخرين أن الرفع أحسن من الجزم، والصواب عكسه، وقال فى شرح الكافية: الجزم مختار، والرفع جائز كثير.

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة الشورى.

(٢) قائله: هو زهير بن أبى سلمى من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان - وهو من البسيط.

اللغة: «خليل» المراد هنا: الفقير ذو الحاجة، من الخلة وهى الفقر والحاجة «مسغبة» مجاعة، من سغب فلان - إذا اشتد به الجوع «حرم» ممنوع وحرام.

المعنى: يصف هرما بالكرم والجود وأنه لا يرد سائلا فيقول: إذاجاء ذو حاجة قد أخذ منه الجوع - لا يعتذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحصول عليه، ولا يقول للسائل المحتاج: أنت ممنوع محروم.

الإعراب: «إن» حرف شرط يجزم فعلين «أتاه» فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط والهاء مفعوله «خليل» فاعله «يوم» ظرف متعلق بقوله أتاه «مسألة» مضاف إلى يوم «يقول» فعل مضارع جواب الشرط مرفوع «لا» نافية عاملة عمل ليس «غائب» اسم لا مرفوع بها «مالى» فاعل لغائب سد مسد خبر لا «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفى «حرم» معطوف على غائب.

الشاهد: قوله «يقول» حيث رفع وهو جواب الشرط، لأن فعل الشرط ماض.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٥٨٥/٢، وابن هشام ٣٩٨/٣، وابن عقيل ٢٧٨/٢، وابن الناظم، والسيوطى ص١١٧، والمكودى ص١٤٨، والسيوطى فى الهمع ٦٠/٢، وسيبويه ٤٣٦/١.

فائدة:

اختلف النحويون في تخريج الرفع، فذهب سيبويه إلى أنه على تقدير التقديم وجواب الشرط محذوف، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء وهو الجواب، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير. ولا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط، لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب.

وإذا كان الشرط والجزاء مضارعين وجب جزمهما نحو ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾[1].

وقد يجيء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم كقوله[2]:

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ ... إنك إن يُصرَعْ أخوك تُصرَعُ

وإليه الإشارة بقوله «ورفعه بعد مضارع وهن» أي: ضعف.

فإن قلت: فهل يطرد أم يخص بالضرورة؟

قلت: نصوا على أنه ضرورة، وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال: وقد جاء في الشعر.

---

(١) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٢) قائله: هو عمرو بن خثارم البجلي، وأنشد في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرطأة الكلبي، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع بن حابس ليحكم بينهما وذلك قبل إسلامه. - وهو من الرجز.

الإعراب: «يا» حرف نداء «أقرع» منادى مبني على الضم في محل نصب «بن» نعت لأقرع بمراعاة محله «حابس» مضاف إليه «يا أقرع» توكيد للنداء الأول «إنك» حرف توكيد ونصب والكاف اسمه «إن» شرطية «يصرع» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «أخوك» نائب فاعل والكاف مضاف إليه «تصرع» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط ونائب الفعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «إن يصرع . تصرع» حيث وقع جواب الشرط مضارعا مرفوعا ، وفعل الشرط مضارع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٥٨٦، وابن عقيل ٢/٢٧٩، وابن الناظم، والسيوطي ص١١٧، والمكودي ص١٤٨، والسيوطي في الهمع ٢/٦١، وسيبويه ١/٤٣٦، والشاهد رقم ٩٩٠ في الخزانة.

وقال ابن الأنبارى: فى «إن تزرنى أزرك» الاختيار الجزم، وإنما يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل «إن» كقولهم «طعامك إن تزرنا نأكل» وتقديره: طعامك نأكل إن تزرنا. انتهى.

وصرح فى بعض نسخ التسهيل: أنه ضرورة، وفى بعضها بقلته، ولم يخصه بالضرورة، وقال فى شرح الكافية: وقد يجىء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم، ومنه قراءة طلحة بن سليمان ﴿أينما تكونوا يدرككُم الموت﴾(١).

تنبيهات:

الأول: اختلف فى تخريج الرفع بعد المضارع، فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقا، وفصل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو «إنك» فى البيت، فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه، فالأولى أن يكون على حذف الفاء، وجوز العكس، وقيل: إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإلا فعلى التقديم والتأخير.

الثانى: أطلق فى قوله بعد مضارع، وقيد، فى بعض نسخ التسهيل بألا يكون منفيا بلم، وجعل رفع الجزاء بعد المنفى بلم كثيرا، لرفعه بعد الماضى.

الثالث: قد يظهر من قوله «رفعك الجزا» موافقة المبرد فى أنه على تقدير الفاء، لتسميته جزاء ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعتباره حالة الجزم وإن لم يكن جزاء إذا رفع.

واقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ ... شَرْطًا لإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

أصل جواب الشرط أن يكون فعلا صالحا لجعله شرطا، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها، وذلك إذا كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها، أو مضارعا مجردا أو منفيا بلا ولم.

قال الشارح: ويجوز اقترانه بها، فإن كان مضارعا رفع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾(٢) وقوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا﴾(٣) انتهى.

---

(١) من الآية ٧٨ من سورة النساء - برفع يدرككم - وهى شاذة.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ١٣ من سورة الجن.

يوجد قصور في شرح المحشي فهو لم يتابع أقوال العلماء إلا بقيته، ولم ينص على مواضعها في كتبهم، والله أعلم.

وهو معترض من ثلاثة أوجه:

الأول: أن قوله «ويجوز اقترانه بها» يقتضى ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء.

والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدأ محذوف، والجواب جملة اسمية، قال فى شرح الكافية. فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل، وينبغى أن يكون الفعل خبر مبتدأ، ولولا ذلك لحكمنا بزيادة الفاء وجزم الفعل إن كان مضارعا.

وقال الشيخ أبو حيان: ولو قيل: ربط الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان:

أحدهما: بجزمه، والآخر: بالفاء ورفعه، لكان قولا.

والثانى: أن ظاهر كلامه جواز اقتران الماضى مطلقا، وليس كذلك، بل الماضى المنصرف المجرد على ثلاثة أضرب:

ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو «إن قام زيد قام عمرو».

وضرب يجب اقترانه بالفاء، وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ وقدْ معه مقدرة.

وضرب يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد نحو ﴿وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾[(١)].

وقد نص المصنف على هذا التفصيل فى شرح الكافية.

والثالث: أنه مثّل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى ﴿فَصَدَقَتْ﴾ وليس كذلك، بل هو مثال الواجب، وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطا وجب اقترانه بالفاء، ليعلم ارتباطها بالأداة.

وذلك إذا كان جملة اسمية أو فعلية طلبية، أو فعلا غير متصرف أو مقرونا بالسين أو سوف أو قد منفية بما أو لن أو إن، أو يكون قسما أو مقرونا برب[(٢)].

---

(١) من الآية ٩٠ من سورة النمل.

(٢) نظمها بعضهم فى قوله: =

فهذه الأجوبة تلزمـها الفاء، لأنها لا يصلح جعلها شـرطا، وخطب التمثيل سهل.

وقد تحذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة كقوله[1]:

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها . . .

وقال الشـارح: لا يجوز تركـها إلا فى الضرورة أو ندور، ومـثل الندور بما أخرجـه البخارى من قوله ﷺ لأبى بن كـعب: «فإن جاء صاحـبها وإلا استـمتع بها»[2] وعن المبرد إجازة حذفـها فى الاختيار، وقد جاء حذفهـا وحذف المبتدأ فى قوله[3]:

= طلبية واسمية وبجامد وبما وقد وبلن وبالتنفيس

قال الصبان: وزاد الـكمال ابن الهمام تصديره برب والقسم، والدنوشـرى تصديره بأداة شرط نحو ﴿وإن كان كبر عليك إعراضهم﴾ الآية هـ.

(١) قائله: هو عبد الرحمن بن سيدنا حسان بن ثابت، وهو من شواهد سيبويه.

وعجزه: والشر بالشر عند الله مثلان - وهو من البسيط.

المعنى: من يفعل الخير والمعروف يحظ برضـاء الله وشكره والجزاء المضاعف. ومن يفعل الشر يجازى مثله.

الإعراب: «من» اسم شرط جازم يجزم فـعلين - مبتدأ - «يفعل» فعل الشـرط مجزوم وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين، وفاعله يعود على من «الحـسنات» مفعوله منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، لأنه جمع مؤنث سالم «الله» مبتدأ «يشكرها» الجملة خبر المبتدأ فى محل رفع، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط، وجـملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ «مَن» «الشر» مبتدأ والباء فى بالشر للمقابلة «عند» منصوب على الظرفية «الله» مضاف إليه «مثلان» خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله «الله يشكرها» فإنهـا جملة اسمية، وقد وقعت جـوابا للشرط، وكان يجب أن تقترن بالفاء، ولكنها حذفت للضرورة.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفية الأشمـونى ٣/٥٨٧، وابن هشام ٣/٤٠١، وابن الناظم، والسيوطى ص١١٧، وفى الهمع ٢/٠٦، وفى المغنى ١/٦٥، وسيبويه ١/٤٣٥، والشاهد ٦٩١ فى الخزانة.

(٢) أي: فى شأن اللقطة، وجواب الشرط الأول محذوف للعلم به أى: فأدها إليه.

(٣) قائله: هو فلان الأسدى - وهو من الطويل.

وصدره: بنى ثعل لا تنكعوا العنزَ شربها

اللغة: «ثعل» قبـيلة من طيئ «ينكعَ العنز» من نكعت الناقة: جـهدتها حلبـا «العنز» الماعزة، وهى الأنثى من المعز «شربها» بكسر الشين - وهو الحظ من الماء. =

بنى ثُعَلٍ مَن ينكَعِ العنزَ ظالم

فإن قلت: ما هذه الفاء التى فى جواب الشرط؟

قلت: هى فاء السبب الكامنة في نحو «يقوم زيد فيقوم عمرو» وتعينت هنا للربط لا للتشريك وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة، ولا تخرج عن العطف، وهو بعيد.

وَتَخْلُفُ الفَاءَ إِذَا المفَاجَأَهْ كإِنْ تَجُدْ إِذا لنَا مُكَافَأَهْ

يعنى: أن إذا المفاجأة قد تقوم مقام الفاء وتخلفها في الربط ولا يكون ذلك إلا فى الجملة الاسمية.

وقد فهم من قوله «وتخلف الفاء» فائدتان:

الأولى: أن الربط بإذا نفسها خلافا لمن ذهب أن الربط بألف مقدرة قبلها.

والثانية: أنه لا يجوز الجمع بين الفاء وإذا فى الجواب، وإن كان ذلك جائزا فى غيره، لكونها نائبة عنها كما نص عليه بعض النحويين.

فإن قلت: أطلق فى قوله «تخلف الفاء» وإنما يكون ذلك فى الجملة الاسمية، لا مطلقا، بل بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون طلبية نحو «إن عصى زيد فويل له».

والثانى: ألا يدخل عليها أداة نفى نحو «إن قام زيد فما عمرو بقائم».

والثالث: ألا يدخل عليها إن نحو «إن قام زيد فإن عمرا قائم». فكل ذلك لابد له من الفاء، وذكر الثلاثة فى الارتشاف.

= الإعراب: «بنى ثعل» منادى مضاف منصوب وحذف منه حرف النداء والتقدير: يا بنى ثعل «من» شرطية «ينكع» جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير الذى يرجع إلى من، وقعت فعل الشرط «العنز» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «ظالم» مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أى: فهو ظالم.

الشاهد: قوله: «ظالم» حيث حذف منه المبتدأ مع الفاء التى هى جواب الشرط. أى: فهو ظالم.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٨٨٥، وسيبويه ١/٤٣٦.

قلت: مثاله يرشد إلى أن ذلك فى الجملة الاسمية (وأيضا فقد تقرر أن إذا الفجائية لا تليها غالبا إلا الجملة الاسمية)[1]، فلم تحتج إلى التنبيه عليها، لوضوحه.

وأما الشروط فمثاله قد حازها إلا أنه ليس فى كلامه ما يدل على اشتراطها وقد ذكر الأول فى التسهيل.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن «إذا» يربط بها بعد «إن» وغيرها من أدوات الشرط، وفى بعض نسخ التسهيل «وقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء» فخصه بإن.

قلت: نصوص النحويين على الإطلاق.

قال الشيخ أبو حيان: ومورد السماع إن، وقد جاءت بعد إذا الشرطية كقوله تعالى ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[2].

والفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزَا إن يَقْتَرِنْ ... بالفَا أَوْ الواوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

إذا أخذت أداة الشرط جوابها، وذكر بعده مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز جزمه عطفا على الجواب ورفعه على الاستئناف، ونصبه على إضمار أن، وقرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ﴾[3] فالنصب يروى عن ابن عباس، وإنما جاز بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام.

تنبيه:

قوله «من بعد الجزا» يشمل المجزوم وغيره، وقول الشارح: إذا كان بعد جواب الشرط المجزوم يوهم أن الجزم شرط فى جواز الأوجه الثلاثة، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ﴾[4].

---

(١) ب، ج.
(٢) من الآية ٤٨ من سورة الروم.
(٣) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.
(٤) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

وَجَزْمٌ او نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرِ فَا   أَوْ واوٍ ان بالجملتينِ اكْتُنِفَا

إذا وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط وجوابه جاز جزمه عطفا على فعل الشرط ونصبه بإضمار أن، وامتنع الرفع إذ (لا يصح)[1] الاستئناف قبل الجزاء.

تنبيه:

ألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو، فأجازوا النصب بعدها، واستدلوا بقراءة الحسن ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ﴾[2]. وزاد بعضهم أو.

والشَّرطُ يُغْنِى عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ   والعَكْسُ قَدْ يأتِى إِنِ المعْنَى فُهِمْ

مثال حذف الجواب للعلم به استغناء بالشرط قوله تعالى ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾[3] تقديره: والله أعلم - تطيرتم، وهو كثير، ومثال عكسه قول الشاعر[4]:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ   وإلا يَعْلُ مِفرقك الحسامُ

---

(١) ب، ج وفى أ (لا يصلح).

(٢) من الآية ١١٠ من سورة النساء.

(٣) من الآية ١٩ من سورة يس.

(٤) قائله: هو الأحوص الأنصارى - يخاطب مطرا، وكان دميما وتحته امرأة حسناء - وهو من الوافر.

اللغة: «بكفء» بمساو ومماثل فى الحسب وغيره مما يعتبر لازما للتكافؤ بين الزوجين «مفرقك» المفرق: وسط الرأس حيث يفرق الشعر «الحسام» السيف القاطع.

الإعراب: «فطلقها» الفاء عاطفة وطلق فعل أمر والفاعل ضمير مستتر فيه وها مفعوله «فلست» الفاء تعليلية، ليس فعل ماض ناقص والتاء اسمه «لها» جار ومجرور متعلق بكفء «بكفء» الباء زائدة، كفء خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة «وإلا» الواو عاطفة إن شرطية أدغمت فى لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله - أى: وإن لا تطلقها «يعل» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو «مفرقك» مفعول والكاف مضاف إليه «الحسام» فاعل.

الشاهد: قوله «وإلا يعل» حيث حذف الشرط، لأن الأداة إن مقرونة بلا، أى: وإلا تطلقها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٣/٥٩١، وابن هشام ٣/٤٠٦، وابن عقيل ٢/٣٨٤، وابن الناظم، والمكودى ص١٥٠، والسيوطى ص١١٨، وفى الهمع ٢/٦٢.

أى: وإلا تطلقها.

تنبيه:

فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن ما لا يعلم من شرط أو جواب، لكونه لا دليل عليه لا يجوز حذفه، وذلك واضح.

والثانية: أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب، لقوله «الْقَدْ يأتى» فإن قد هنا للتقليل وقد نص على ذلك فى شرح الكافية.

والثالثة: أنه لا يشترط فى حذف الشرط أن يكون مع إن، وفى الارتشاف: لا أحفظ إلا فى إن وحدها.

وقال الشارح: حذفه بدون إن قليل، وحذفه معها كثير، وأنشد على حذفه مع غيرها(١):

مَتَى تُؤخَذُوا قَسْرًا بِظِنَّةِ عَامِرٍ ... وَلا يَنْجُ إِلا فى الصِّفَادِ يَزِيدُ

أراد متى تثقفوا تؤخذوا.

والرابعة: أنه لا يشترط فى حذف فعل الشرط تعويض لا من الفعل المحذوف خلافا لابن عصفور والأبدى فإنهما قالا: لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض لا من الفعل المحذوف.

---

(١) **قائله:** لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

اللغة: «قسرا» - بفتح القاف وسكون السين - قهرا وغصبا «بظنة» بكسر الظاء: التهمة «الصفاد» - بكسر الصاد وتخفيف الفاء - وهو ما يوثق به الأسير من قيد وغل.

المعنى: أراد الشاعر تحذير هؤلاء القوم الذين عامر كبيرهم حيث يقول: متى أخذتم لا ينج أحد منكم غير يزيد، فإنه أيضا يقيد فى الصفاد.

الإعراب: «متى» شرطية «تؤخذوا» جواب الشرط وفعل الشرط محذوف. أى: متى تثقفوا تؤخذوا «قسرا»، منصوب على التمييز «بظنة» جار ومجرور متعلق بقوله تؤخذوا «عامر» مضاف إليه «ولا ينج» التقدير ولا ينج يزيد إلا وهو فى الصفاد، فيزيد فاعل وإلا ملغاة.

الشاهد: قوله «متى تؤخذوا» حيث حذف فيه فعل الشرط، إذ أصله متى تثقفوا تؤخذوا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٩٢، وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٦٣.

وقال فى الارتشاف: قولهما ليس بشيء. انتهى. وقد حذف وهو مثبت فى نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾(١).

قلت: وفى بعض نسخ التسهيل، وكذا الشرط المنفى بلا تالية إن فظاهره اشتراط الأمرين.

تنبيهان:

الأول: قال فى التسهيل: ويحذفان بعد إن فى الضرورة، يعنى الشرط والجزاء.

كقوله(٢): ..... قالت وإنْ

وفى كلام بعضهم ما يدل على جوازه فى الاختيار على قلة.

---

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة.

(٢) قائله: نسبه النحاة لرؤبة بن العجاج - وهو من الرجز.

وتمامه:

قالت بنات العم يا سلمى وإنْ   كان فقيرا معدما قالت وإنْ

اللغة: «معدما» شديد الفقر لا شيء عنده.

المعنى: قالت بنات عم سلمى لها: أترضين بهذا البعل وإن كان شديد الفقر لا مال له؟ فأجابتهن: نعم رضيت به وإن كان كذلك.

الإعراب: «قالت» فعل ماض والتاء للتأنيث «بنات» فاعل «العم» مضاف إليه «يا» حرف نداء «سلمى» منادى وإن شرطية جازمة وحركت بالكسر للساكنين والنون الزائدة حرف «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط واسمها ضمير مستتر «فقيرا» خبر كان «معدما» صفة لخبر كان أو خبر ثان لها وجواب الشرط محذوف دل عليه معنى الكلام وتقديره: وإن كان فقيرا معدما ترضين به، وقالت، فعل ماض والتاء للتأنيث «وإن» الواو عاطفة على مثال السابقة، إن شرطية حذف شرطها وجوابها لدلالة شرط السابقة وجوابها عليهما وجملتا الشرط والجواب في الموضعين فى محل نصب مقول القول.

الشاهد: قوله «وإن» حيث حذف فيه الشرط والجزاء جميعا، لأن التقدير: وإن كان فقيرا معدما رضيته.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٩٢، وفى باب الكلام، وابن هشام ١/٢٩، والسيوطى ص١١٨، وفى الهمع ٢/٦٢، والشاهد ٦٨٧ فى الخزانة.

والثاني: لا يجوز حذف إن ولا غيرها من أدوات الشرط خلافا لمن جوز ذلك فى إن. قال: ويرتفع الفعل بحذفها، وجعل منه[1].

وإِنْسَانُ عينى يحسرُ الماءُ تارةً فيبدو .....

وهو ضعيف.

واحذفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

القسم كالشرط فى احتياجه إلى جواب إلا أن جوابه مؤكد باللام أو إن أو منفى، فإذا اجتمع الشرط والقسم حذف جواب المتأخر منهما استغناء بجواب المتقدم، مثال تقدم الشرط إن قام زيد والله أكرمه ومثال تقدم القسم «والله إن قام زيد لأكرمنه».

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر، وقد نبه على ذلك بقوله:

وَإِنْ تَوَالَيا وقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطُ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلا حَذَرْ

مثال ذلك «زيد والله إن يقم يكرمك» و «زيد إن يقم والله يكرمك» فجواب القسم محذوف فى المثالين استغناء بجواب الشرط.

وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر، لأن سقوطه مخل بمعنى الجملة التى هو منها، بخلاف القسم، فإنه مسوق لمجرد التأكيد.

والمراد بذى الخبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه.

---

(١) هذا البيت مضى شرحه فى باب المبتدأ والخبر.
إعرابه: «إنسان» مبتدأ «عين» مضاف إليه «يحسر» فعل مضارع مرفوع بالضمة «الماء» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة خبر المبتدأ «تارة» مفعول مطلق «فيبدو» الفاء عاطفة ويبدو فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى «إنسان عينى» الواقع مبتدأ «وتارات» معطوف على تارة«يجم»، فعل مضارع مرفوع بالضمة وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الماء، والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وتارات هو - أى، إنسان عينى - يجم الماء «فيغرق» الفاء عاطفة «يغرق» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ضمير «إنسان عينى» والجملة فى محل رفع معطوفة على جملة الخبر.
الشاهد: قوله «يحسر» حيث حذفت الأداة فارتفع الفعل.

تنبيه:

وقوله «رجح» يقتضى أن ذلك ليس على سبيل التحتم، فعلى هذا يجوز أن يجعل الجواب للقسم المتقدم مع تقدم ذى خبر كما ذكر ابن عصفور وغيره، ونص فى الكافي والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم، وليس فى كلام سيبويه ما يدل على التحتم. ثم قال:

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ   شَرْطٌ بِلا ذِى خَبَرٍ مُقَدَّمِ

هذا مذهب الفراء. أجاز جعل الجواب للشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر وتبعه المصنف مستشهدا بقول الأعشى[1]:

لئن مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ   لا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القومِ ننفتل

وأبيات أخر، ومنع ذلك الجمهور وتأولوا البيت ونحوه على جعل اللام زائدة، وجعل الزمخشرى قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ﴾[2] جواب الشرط فى قوله «لئن».

قال فى شرح الكافية: فتثبت المزية للشرط من ثلاثة أوجه:

---

(١) قائله: هو الأعشى ميمون بن قيس - وهو من البسيط.

اللغة: «منيت» ابتليت - والخطاب ليزيد بن مسهر الشيبانى «عن غب» عن - هنا - ظرف بمعنى بعد، وغب - بكسر الغين - أى: عاقبة، ويروى عن جد، والجد - بكسر الجيم - المجاهدة أو الشدة «لا تلفنا» لا تجدنا «ننفتل» نتخلص.

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم. أى: والله لئن - إن شرطية «منيت» فعل ماض مبنى للمجهول، فعل الشرط، وتاء المخاطب نائب فاعل «بنا» متعلق بمنيت «عن» ظرف بمعنى بعد متعلق بمنيت أيضا «غب» مضاف إليه «معركة» مضاف إلى غب «لا» نافية «تلفنا» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه «نا» مفعول أول «عن دماء» جار ومجرور متعلق بقوله ننفتل «القوم» مضاف إلى دماء «ننفتل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لنلفى.

الشاهد: قوله «لا تلفنا» حيث أوقعه جوابا للشرط مع تقديم القسم عليه وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه أوقعه جوابا للقسم لجاء به مرفوعا لا مجزوما.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٩٤، وابن عقيل ٢/٢٨٧، وابن الناظم، والمكودى ص١٥٠.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة المائدة.

أحدها: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدم ذى خبر.

والثانى: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه وعدم تقدم ذى خبر.

والثالث: جواز الاستغناء بجوابه عند تأخره وتقدم ذى خبر.

تنبيهات:

الأول: أطلق فى قوله (واحذف لدى اجتماع شرط) وقيده فى التسهيل بغير الامتناعى احترازا من نحو لو ولولا، لأنه يتعين الاستغناء بجوابهما تقدما على القسم أو تأخرا كقوله(1):

فأُقْسِم لو أندى النديِّ سَوادَهُ   لَمَا مَسَحَتْ تِلْكَ المسالاتِ عامرُ

وكقوله(2) والله لولا الله ما اهتدينا . .

(1) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من الطويل.

اللغة: «أندى» أحضر ورواية الشواهد «أبدى» من الإبداء وهو الإظهار «الندى» - بفتح النون وكسر الدال وتشديد الياء - على وزن فعيل وهومجلس القوم ومتحدثهم «سواده» أى: شخصه والضمير فيه يرجع إلى الممدوح «المسالات» - بضم الميم وتخفيف السين - وهى جمع مسالة.

قال الجوهرى: مسالا الرجل جانبا لحيته «عامر» أراد به قبيلة فى قريش.

المعنى: أن الشاعر يحلف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن يمسحوا شواربهم من هيبته وسطوته على الناس.

الإعراب: «فأقسم» الفاء للعطف وأقسم فعل مضارع والفاعل ضمير «لو» للشرط «أبدى» فعل ماض «الندى» فاعله «سواده» مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة وقعت فعل الشرط «لما مسحت» جواب لو واكتفى به عن جواب القسم «عامر» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «تلك المسالات» مفعول به.

الشاهد: قوله «لما مسحت» فقد اكتفى بجواب واحد لقسم وشرط.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/ ٥٩٣.

(2) قائله: هو عامر بن الأكوع رضى الله عنه، وكان النبى ﷺ يقوله يوم الخندق - وهو من الرجز.

الإعراب: «والله» الواو حرف قسم ولفظ الجلالة مجرور بواو القسم «لولا» لربط امتناع الثانية بوجود الأولى «الله» لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وخبره محذوف والتقدير: لولا الله موجود «ما اهتدينا» جواب القسم ولولا. «ولا تصدقنا» فعل ماض وفاعله «ولا صلينا» عطف عليه. =

وقد نص على ذلك فى الكافية أيضا، وهو الصحيح، وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب فى ذلك للقسم؛ لتقدمه، ولزوم كونه ماضيا، لأنه مغن عن جواب لو ولولا، وجوابهما لا يكون إلا ماضيا، وقوله فى باب القسم فى التسهيل: «وتصدر - يعنى جملة الجواب - فى الشرط الامتناعى بلو أو لولا يقتضى أن لو ولولا وما» دخلتا عليه جواب القسم، وكلامه فى الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا، والعذر له فى عدم التنبيه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعى فلم يشملهما كلامه.

والمغاربة لا يسمون «لولا» شرطا ولا «لو» إلا إذا كانت بمعنى إن.

الثانى: إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له، والجملة القسمية حينئذ هى الجواب.

وقوله فى الكافية: وبجواب القسم أغنى إن وصل بالفاء.

وفى التسهيل أيضا: فيغنى جوابه، يوهم أن جواب الشرط محذوف، وليس كذلك.

الثالث: أجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها، فأجاز «إن تقم يعلم الله لأزورنك» على تقدير فيعلم الله، ولم يذكر شاهدا.

وينبغى ألا يجوز ذلك، لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا فى الضرورة.

الرابع: إذا حذف جواب الشرط لم يكن الشرط حينئذ إلا ماضيا أو مقرونا بلم. قال فى التسهيل: إلا قليلا. انتهى، وقد ورد فى الشعر مضارعا مجردا من لم، ومنه[1]:

= الشاهد: قوله «ما اهتدينا» فإنه اكتفى به لجواب القسم ولولا، ولا يجوز هنا حذف القسم لأن الجواب منفى.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٩٣.

(١) قائله: هو عبد الله بن عتمة الضبى - وهو من الكامل. =

.. ولديكَ إنْ هُو يستزدكَ مَزِيدُ

وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء.

الخامس: لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين، فنذكره مختصرا.

إذا توالى شرطان دون عطف؛ فالجواب لأولهما، والثانى مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه، كقوله[1]:

إنْ تَستَغِيثُوا بِنَا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدوا ... مِنَّا معاقلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ

= وصدره: يثنى عليك وأنت أهل ثنائه

المعنى: هو يثنى عليك ويشكر نعمتك ولو عاد إليك لوجد معادا، إذ لا تضجر ولا تسأم من الأفضال والجود.

الإعراب: «يثنى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «عليك» جار ومجرور متعلق بالفعل «وأنت» الواو للحال وأنت مبتدأ «أهل» خبره «ثنائه» مضاف إليه «ولديك» ظرف خبر مقدم «إن» شرطية «هو» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «يستزدك» فعل مضارع مجزوم - إعطاء للمفسِّر - بالكسر - حكم المفسَّر - بالفتح - والفاعل ضمير والكاف مفعول به «مزيد» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة - وهو دليل الجواب.

الشاهد: قوله «يستزدك» حيث جاء الفعل المضارع مجردا من «لم».

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٩٠، والسيوطى فى الهمع ٢/٥٩، والشاهد رقم ٦٨٩ فى الخزانة.

(١) قائله: لم أقف على قائله - وهو من البسيط.

اللغة: «تستغيثوا» من الاستغاثة «تذعروا» على صيغة المجهول من الذعر وهو الفزع والخوف «معاقل» جمع معقل - وهو الملجأ.

الإعراب: إن للشرط «تستغيثوا» مجزوم بحذف النون والواو فاعل - وهو فعل الشرط - «بنا» جار ومجرور متعلق بالفعل «إن» للشرط «تذعروا» فعل مضارع، فعل الشرط مجزوم بحذف النون وهو مبنى للمجهول «تجدوا» فعل مضارع مجزوم بحذف النون وهو جواب للشرطين «معاقل» مفعول به لتجدوا «عز» مضاف إليه «زانها» فعل ماض والهاء مفعول به «كرم» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة صفة لمعاقل.

الشاهد: قوله «إن تستغيثوا. إن تذعروا. تجدوا» حيث اكتفى بجواب واحد للشرطين وهو «تجدوا».

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٩٦، والسيوطى فى الهمع ٢/٦٣.

وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معا، كذا قال المصنف، ومثل له بقوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ * إِن يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا﴾[1].

وقال غيره: إن توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو: «إن تأتنى وإنْ تحسن إلىّ أحسن إليك» أو بأو فالجواب لأحدهما نحو «إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه، أو فأكرمها» أو بالفاء، فنصوا على أن الجواب للثانى، والثانى وجوابه جواب الأول، وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو.

---

(١) الآيتان ٣٦، ٣٧ من سورة محمد.

فصل لو

على ثلاثة أضرب: شرطية، ومصدرية، وللتمنى.

فالشـرطية: هى المذكـورة فى هذا الفصل، وهى قـسمـان: امتناعـية وهى للتعليق فى الماضى، وبمعنى إن، وهى للـتعليق فى المستقبل، وسـيأتى الكلام على القسمين.

وأمـا المصدرية فلم يذكـرها الجمـهـور، وممن ذكرها أبو على والفـراء ومن المتأخرين التبريزى، وأبو البقاء وتبعهم المصنف، وعلامتها: أن يصلح فى موضعها أن كقـوله تعالى ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾(١) ومن أنكر كونهـا مصدرية تأول الآية ونحوها على حذف مفعول يود وجواب لو. أى: يود أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة لسر بذلك.

وأما التى للتمنى فذكرها كثيـر من النحويين، وجعل الزمخشرى لو فى قوله تعالى: ﴿لَوْ يُعَمَّرُ﴾ للتمنى، وهو حكاية لودادتهم ولا إشكال، فإن لو قد ترد فى مقام التـمنى، ولذلك ينصب الفعل بعد الفـاء فى جوابها كمـا ينصب في جواب ليت كـقوله تعـالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾(٢)، ولكن هل هى قـسم برأسه أو راجعة إلى أحد القسمـين السابقين، فى ذلك خلاف، نصّ ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى على أنها قسم برأسه، فلا تجاب بجـواب الامتناعية، وذكر غيرهما أنها الامتناعية أشربت معنى التمنى. قيـل: وهو الصحيح، وقد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء فى قوله(٣):

(١) من الآية ٩٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة الشعراء.

(٣) **قائلهما**: مهلهل بن ربيعة واسمه امرؤ القيس - وهما من الوافر.

اللغة: «زير» الزير - بكسر الزاى - من يكثر زيارة النساء «الشعثمين» أراد شـعثما وشعيبا ابنى معاوية بن عمرو، وقال القالى: الشعـثمان. موضع معروف «كليب» أخوه «بالذنائب» الباء بمعنى فى - وهو ثلاث هضبات بنجد فيها قبر كليب.

الإعـراب: «فلو» الفـاء للعطف ولو للشـرط «نبش» مـاض مبنى للمجـهـول «المقـابر» نائب فاعل «عن كليـب» جار ومجرور متعلق بالفـعل «فيخبر» بالنصب جـواب لو بتقدير أن =

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُلَيْبٍ   فيُخْبَرَ بالذَّنائبِ أيُّ زِيرِ
بيومِ الشَّعْثَمِيْنِ لَقَرَّ عينًا   وكيف لقاءُ مَنْ تحت القبورِ؟

وذهب المصنف إلى أنها مصدرية أغنت عن التمنى، بكونها لا تقع غالبا إلا بعد مفهم تمن، قال فى التسهيل: بعد ذكر المصدرية، وتغنى عن التمنى، فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء.

وقال في شرحه: أشرت إلى نحو قول الشاعر[1]:

سَرَيْنا إليهم فى جموعٍ كأنها   جبالُ شَرَوْرَى لو تُعانُ فَتَنْهدا

قال: فلك فى «تنهدا» أن تقول: نصب لأنه جواب تَمنٍّ إنشائى كجواب ليت، لأن الأصل وددنا لو تعان، فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه، فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى دون لفظه، فكان لها جواب كجواب ليت، وهذا عندى هو المختار، ولك أن تقول: ليس هذا من باب الجواب بالفاء، بل من باب العطف على المصدر، لأن لو والفعل فى تأويل مصدر. انتهى.

ونص على أن لو فى قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ مصدرية. واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين:

أحدهما، أن التقدير لو ثبت أن. والآخر: أن يكون من باب التوكيد.

= «بالذنائب» الباء بمعنى فى. أى فيها «أى زير» أى مبتدأ وزير مضاف إليه وخبره محذوف والتقدير: أى: زير أنا، ويجوز أن يكون أنا مبتدأ وأى زير مقدما خبره «بيوم الشعثمين» جار ومجرور ومضاف إليه فى محل نصب حال من أنا المحذوف «لقر» جواب لو بعد جواب آخر بالفاء، وهى جملة من الفعل والفاعل، وهو الضمير المستتر فيه الراجع إلى كليب «عينا» تمييز «كيف» للاستفهام، ولكنه أخرج مخرج التعجب ومحله الرفع على أنه خبر مقدم «لقاء» مبتدأ مؤخر «من» موصولة مضافة إلى لقاء «تحت القبور» جملة محذوفة الصدر تقديره: من هو تحت القبور، فهو مبتدأ وتحت ظرف خبره والقبور مضاف إليه، والجملة صلة الموصول.

الشاهد: قوله «لقر» حيث إن جواب لو قد جاء باللام بعد جوابها بالفاء وهو فيخبر.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٩٧، وابن هشام فى المغنى ١/٢٦٧.

(١) مضى شرح هذا البيت فى باب إعراب الفعل.

وقـد بسطت الكلام على هذه المسـألة فى غيـر هذا الكتاب، والغـرض هنا شرح النظم، فقوله:

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فى مُضِيٍّ ....

هذا هو القسم الأول من قـسمى الشرطـية، وهى الامتناعـية. يعنى: أن لو الامتناعية حـرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى، فـيلزم من تقدير حصول شرطها حصولُ جوابها، ويلزم كون شرطهـا محكوما بامتناعه، إذ لو قُدِّر حصوله لكان الجـواب كذلك، ولم تكن للتـعليق فى المعنى، بل للإيجـاب، فتـخرج عن معناها.

وأما جـوابها فـلا يلزم كونه ممتنعا عـلى كل تقدير، لأنه قد يكـون ثابتا مع امتناع الـشرط، كقـوله «نعم المرءُ صهـيبٌ لو لم يخفِ الله لم يَعْـصِه»[1]. ولكن الأكثر أن يكون ممتنعـا، فلذلك كان قولهم لو حرف امتناع لامـتناع عَبارة ظاهرها الفساد، لأنها تقتضى كون الجواب ممتنعاً فى كل موضع، وليس كذلك.

والحاصل: أن لو تدل على امتناع شرطها، وعلى كونه مستلزما لجوابها، ولا يتعرض لامتناع الجـواب فى نفس الأمر ولا لثبوته، قال فى شرح الكافـية: العبارة الجيدة فى لو أن يـقال: حرف يدل على امتناع تال يلزم لثـبوته ثبوت تاليه، فـقيام زيد من قولك «لو قام زيدٍ لقام عمرو» محكوم بانتفائه فيما مضى، وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا يتعرض لذلك، بل الأكثر كون الأول والثانى غير واقعين.

وقال فى التسهـيل: لو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واسـتلزامه لتاليه. وفى بعض النسخ: لو حـرف يقتضى نفى مـا يلزم لثبوته ثبـوت غيره، وعـباراته الثلاث بمعنى واحد، قال ابن المصنف: ولا شك أن ما قاله - يعنى ما قاله أبوه فى تفسير لو أحـسن وأدل على معنى لو، غير أن ما قالوه عندى تفسـير صحيح وافٍ بشرح معنى لو، وهو الـذى قصده سيبويـه من قوله: لما كان سيقع لوقـوع غيره.

(١) هو من كلام عمر وجعلـه من كلام النبى ﷺ وهم، وإنما الوارد عنه ﷺ ما رواه أبو نعيم فى الحليـة أن النبى ﷺ قال فى سـالم مـولى أبى حذيفـة أنه شديد الحب لله لو كـان لا يخاف الله ما عصاه. صبان ٢٥/ ٤.

يعنى أنها تقتضى فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع، فكأنه قال: لو تقتضى فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته، وهو نحو مما قاله غيره: فلنرجع إلى بيان صحته، فنقول: قولهم لم تدل على امتناع الثانى لامتناع الأول يستقيم على وجهين:

الأول: أن يكون المراد أن جوابَ لو ممتنع لامتناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء منهم على مفهوم الشرط فى حكم اللغة لا فى حكم العقل.

والثانى: أن يكون المراد أن جواب لو ممتنع لامتناع شرطه، وقد يكون ثابتا لثبوت غيره، لأنها إذا كانت تقتضى نفى تاليها أو استلزامه لتاليه فقد دلت على امتناع الثانى لامتناع الأول، لأنه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم مع احتمال أن يكون ثابتا لثبوت آخر - انتهى مختصرا.

وهذا الوجه الثانى هو الذى قرره فى شرح الألفية.

ثم أشار إلى القسم الثانى من قسمى الشرطية بقوله:

.... ويقلّ إيلاؤُهُ مُستَقبَلاً لكنْ قُبِلْ

أى: يقل إيلاء لو فعلا مستقبل المعنى، وما كان من حقها أن يليها، لكن قيل: لورود السماع به كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾[(1)].

وقد ذكر ابن عصفور وغيره من النحويين أن لو (قد)[(2)] ترد بمعنى أن، وتعقب ذلك ابن الحاجب على ابن عصفور وقال: هذا خطأ. قال الشارح: وعندى أن لو لا تكون لغير الشرط في الماضى، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ وقول الشاعر[(3)]:

ولو انَّ ليلَى الأخيليّةَ سلّمتْ

(1) من الآية ٩ من سورة النساء.

(2) ب، ج.

(3) قائله: توبة بن الحمير - بضم الحاء وفتح الميم وتشديد الياء - وهو من الطويل.
وتمامه: عليّ ودونى جَندل وصفائح =

لا حجة فيه لصحة حمله على المعنى.

ثم نبه بقوله:

وَهْىَ فِى الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كإنْ ....

على أن لو لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم، كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه: «لو غيرُكَ قالها يا أبا عبيدة»[1] وقال ابن عصفور: لا يليها فعل مضمر، إلا فى الضرورة، كقوله[2]:

= وبعده: لسلمت تسليم البشاشة أو زَقَا   إليها صَدًى من جانب القبر صائحُ

اللغة: «جندل» بفتحتين بينهما سكون - أى حجر «صفائح» هى الحجارة العراض التى تكون على القبور «البشاشة» طلاقة الوجه «زقا» صاح «الصدى» ذكر البوم.

المعنى: يريد أن ليلى لو سلمت عليه بعد موته وقد حجبته عنها الجنادل والأحجار العريضة، لسلم عليها وأجابها تسليم ذوى البشاشة، أو لناب عنه فى تحيتها صدى يصيح من جانب القبر.

الإعراب: «لو» حرف امتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ليلى» اسم أن «الأخيلية» نعت لليلى «سلمت» فعل ماض والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر ان، وان ومعمولها فى تأويل مصدر: إما فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت تسليم ليلى، وإما أن يكون المصدر مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: ولو تسليم ليلى حاصل، مثلا، على أية حال فهذه الجملة هى جملة الشرط «على» جار ومجرور متعلق بسلمت «ودونى» الواو للحال ودونى ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم وياء المتكلم مضاف إليه «جندل» مبتدأ مؤخر «وصفائح» عطف عليه، والجملة فى محل نصب حال.

الشاهد: وقوع الفعل المستقبل فى معناه بعد «لو» وهذا قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٣/٦٠٠، وابن عقيل ٢/٢٨٨، وابن الناظم، والسيوطى ص١١٩، وفى الهمع ٢/٦٤، وابن هشام فى المغنى ١/٢٦١.

(١) الضمير المنصوب يعود إلى كلمة أبى عبيدة، وذلك أن عمر رضى الله عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش إلى الشام بلغه أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فأجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من الصحابة، فقال أبو عبيدة: أفرارا من قدر الله تعالى؟ فقال له عمر رضى الله عنه: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة - نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله - وجواب لو محذوف. أى: لعددتها.

(٢) **قائله**: أبو الغطمش الضبى - وهو من الطويل.

وعجزه: عَتِبتُ ولكن ما على الموت مَعْتَبُ.

اللغة: «أخلاى» جمع خليل. وهو الصديق «الحمام» الموت «معتب» مصدر ميمى بمعنى العتاب - من عتب عليه. =

أخِلاىَ لو غيرُ الحِمَامِ اصابكُم ....

أو نادر. كقول حاتم: «لو ذاتُ سِوارٍ لطَمَتْنى»[1].

والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر، بل يكون فى فصيح الكلام، كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[2] حذف الفعل فانفصل الضمير.

ثم نبه على ما تنفرد به لو من مباشرة أنّ. فقال:

... لكِنَّ لَوْ أنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

وهو كثير، كقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾[3] واختلف فى موضع أن بعد لو، فذهب سيبويه إلى أنها فى موضع رفع بالابتداء، وشبه شذوذ ذلك بانتصاب غدوة بعد لدن.

وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وجماعة إلى أنها فاعل بثبت مقدرا، وهو أقيس، إبقاء للاختصاص، وقوله فى شرح الكافية: وزعم الزمخشرى أن بين لو وأن ثبت مقدرا، قد يوهم انفراده بذلك.

فإن قلت: إذا جعلت مبتدأ فما الخبر؟

= المعنى: لو أصابكم أحد غير الموت لسخطت عليه ووجدت، وكان لى معه شأن آخر، ولكن الذى أصابكم الموت، ولا عتاب عليه ولا سخط لأنه قدر لا مفر منه.

الإعراب: «أخلاى» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء والياء مضافة إليه «لو» شرطية غير جازمة «غير» مبتدأ خبره بعده أو فاعل لفعل محذوف يفسره أصابكم «الحمام» مضاف إليه «أصابكم» فعل ومفعول والفاعل ضمير «عتبت» فعل وفاعل والجملة جواب لو «ولكن» عطف واستدراك «ما» نافية «على الدهر» جار ومجرور خبر مقدم «معتب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: وقوع الاسم وهو «غير» بعد «لو» الشرطية وذلك قليل.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٠١، وابن هشام ٣/٤٢٠، وابن الناظم.

(١) قاله حين لطمته جارية - وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمها فنحرها، فقيل له فى ذلك فقال: هذا فصدى، فلطمته الجارية فقال: لو ذات سوار لطمتنى، وذات السوار الحرة؛ لأن الإماء لا تلبس السوار. وجواب لو محذوف: لهان.

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ٥ من سورة الحجرات.

قلت: قال ابن هشام الخضراوى: مذهب سيبويه والبصريين أن الخبر محذوف، وقال غيره: مذهب سيبويه أنها لا تحتاج إلى خبر، لانتظام المخبر عنه والخبر بعد أن.

فإن قلت: هل يفهم من قوله (لكن لو) موافقة سيبويه؟

قلت: ظاهره موافقته فى جعلها مبتدأ، إذ لو كان الفعل مقدرا لكان الاختصاص باقيا، ولم يكن حاجة إلى الاستدراك. ويحتمل أن يكون استدراك للتنبيه على أنها تنفرد بمباشرة أن لا غير، فيحتمل المذهبين.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن لولا يليها غير ما ذكر، وقد ذكر فى غير هذا الموضع أنها قد وليها مبتدأ وخبر فى قول الشاعر(1):

لو بغير الماء حَلْقى شَرِقٌ ....

قلت: إنما ساغ ذلك فى الضرورة، ولقلته لم يذكره هنا، وقد تأول ابن خروف البيت على إضمار «كان» الشانية، وتأوله الفارسى على أن حلقى فاعل فعل مقدر يفسره شرق، وشرق خبر مبتدأ محذوف، أى: هو شرق، وفيه تكلف.

---

(1) **قائله**: هو عدى بن زيد التميمى - وهو من الوافر.

وعجزه: كنت كالغصّان بالماء اعتصارى

اللغة: «شرق» بفتح الشين وكسر الراء «كالغصان» فعلان من الغصة وهو الذى غص أى: شرق، والمراد: بغير الماء «اعتصارى» نجاتى وملجئى.

قال أبو عبيدة: الاعتصار: الملجأ.

المعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء، فإن غصصت بالماء فبم أسيغه.

الإعراب: «لو» للشرط «حلقى» مبتدأ «شرق» خبره «بغير الماء» متعلق به «كنت» كان فعل ماض ناقص والتاء اسمه، وهى جواب لو «كالغصان» جار ومجرور فى محل نصب خبر كان «اعتصارى» مبتدأ والياء مضاف إليه «بالماء» جار ومجرور خبر مقدم.

الشاهد: قوله «لو بغير الماء» وذلك لأن شرط لو أن تكون مختصة بالفعل. وليس ههنا كذلك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٠١، وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٦٦، وابن هشام فى المغنى ١/٢٦٧، وسيبويه ١/٤٦٢.

تنبيه:

قال في شرح الكافية: وقد حمل الزمخشرى ادعاءه إضمار ثبت بين لو وأن على التزام كون الخبر فعلا، ومنعه أن يكون اسما، ولو كان بمعنى فعل نحو «لو أنّ زيدا حاضر» وما منعه شائع ذائع فى كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾[1] وكقول الراجز[2]:

لو أنّ حيّا مُدركُ الفلاح ....

قلت: وقد نقل ذلك عن السيرافى، وأقول: الذى ينبغى أن يحمل عليه كلام الزمخشرى أن يمنع كون خبرها اسما مشتقا، ويلتزم الفعل حينئذ، لإمكان صوغه قضاء لحق طلبها بالفعل، وأما إذا كان الاسم جامدا فيجوز لتعذر صوغ الفعل منه كما فصل الشيخ أبو عمرو.

ألا ترى قوله فى المفصل، لو قلت: «لو أن زيدا حاضر لأكرمته» لم يجز.

ولم يتعرض لغير المشتق، وإذا حمل على هذا لم يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾.

ولا نحو[3]: ولو أنها عُصفورةٌ .....

---

(١) من الآية ٢٧ من سورة لقمان.

(٢) قائله: هو لبيد بن عامر العامرى - وهو من الرجز.

وعجزه: أدركه مُلاعبُ الرماح.

اللغة: «الفلاح» النجاة والفوز والبقاء «ملاعب الرماح» أراد به أبا براء عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الأسنة، وإنما قال لبيد ملاعب الرماح لضرورة القافية.

الإعراب: «لو» للشرط «أن» حرف توكيد ونصب «حيا» اسم أن «مدرك» خبر أن مرفوع بالضمة «الفلاح» مضاف إليه «أدركه» فعل ماض والهاء مفعول والضمير يرجع إلى الفلاح. «ملاعب» فاعل أدرك مرفوع بالضمة الظاهرة «الرماح» مضاف إليه وجملة أدرك وقعت جوابا للو.

الشاهد: قوله «مدرك الفلاح» حيث وقع خبرا لأن الواقعة بعد لو وهو اسم.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٦٠٣، والسيوطى ص١١٩، وابن هشام فى المغنى ١/٢٧٠.

(٣) قائله: هو العوام بن شوذب - وهو من الطويل.

وتمامه: .... لحسبتها مُسوّمةً تدعو عُبيدا وأزنَما =

وإنما يرد عليه نحو: لو أن حيا مدركُ الفَلاحِ.

وله أن يجيب بأنه نادر.

وإنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا إلَى المُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِى كَفَى

(يعنى أن المضارع إذا وقع بعد لو صرف معناه إلى المضى . فمعنى لو يفى كفى، لو وفا كفى)(1) ومثله(2):

لو يسمعونَ كما سمعتُ حديثَها خَرُّوا لِعزةَ رُكّعا وسُجُودا

= اللغة: «لحسبتها» لظننتها «مسومة» معلمة «عبيدا» - بضم العين - بطن من الأوس «أزنما» بطن من بنى يربوع، إليهم تنسب الإبل الأزنمية.

الإعراب: «ولو» للعطف والشرط «أنها» أن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها «عصفورة» خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة، والضمير يرجع إلى الأسودة التى ترى من بعيد «لحسبتها» فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعول أول لحسبت «مسومة» مفعول ثان والجملة وقعت جوابا للو «تدعو» جملة من الفعل والفاعل فى محل النصب على الحال من الضمير المنصوب «عبيدا» مفعول به «وأزنما» عطف على عبيدا، والألف للإشباع لأجل القافية.

الشاهد: قوله «عصفورة» حيث وقع خبرا لأن الواقعة بعد لو وهو اسم جامد.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٠٣، وابن هشام فى المغنى ١/٢٧.

(1) أ، ج.

(2) قائله: هو كثير عزة - وهو من الكامل.

اللغة: «خروا» من الخرور وهو السقوط «عزة» اسم محبوبته «ركعا» - بضم الراء - جمع راكع «سجودا» بضم السين جمع ساجد.

الإعراب: «لو» حرف امتناع «يسمعون» فعل مضارع وواو الجماعة فاعل والنون علامة الرفع والجملة شرط لو لا محل لها «كما» الكاف جارة وما مصدرية «سمعت» فعل وفاعل وما وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف أى: سماعا مثل سماعى «حديثها» تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه مفعولا وها مضاف إليه «خروا» فعل ماض وواو الجماعة فاعل، والجملة جواب لو لا محل لها من الإعراب «لعزة» جار ومجرور متعلق بقوله «خروا» «ركعا» حال من الواو فى خروا «وسجودا» معطوف عليه.

الشاهد: قوله «لو يسمعون» حيث وقع الفعل المضارع بعد «لو» فصرفت معناه إلى المضى، فهو فى قوة قولك «لو سمعوا».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٠٣، وابن الناظم، وابن عقيل ٢/٢٩١، والمكودى ص١٥١.

تنبيهان:

الأول: «لو» الصارفة إلى المضى هى الامتناعية.

وأما التى بمعنى إنْ فتصرف الماضى إلى المستقبل، فإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى. كقوله[1]:

لا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إلا مُظهِرا ... خُلُقَ الكرام ولو تكونُ عَدِيمَا

الثانى: لا يكون جواب لو إلا فعلا ماضيا مثبتا أو منفيا بما أو مضارعا مجزوما بلم.

والأكثر فى الماضى المثبت اقترانه باللام، وقد تحذف كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾[2] وقد تصحب المنفى بما، كقول الشاعر[3]:

كذبتُ وبيت اللهِ لو كنتَ صادقًا ... لما سَبَقَتْنِى بالبكاءِ حمائمُ

وإن ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفا.

---

(١) **قائله**: لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل.

اللغة: «لا يلفك» لا يجدك من ألفى يلفى إذا وجد «الكرام» جمع كريم «العديم» المعدم وهو الذى لا يملك شيئا.

المعنى: يمدح به الشاعر شخصا يقول لا يجدك أحد من السائلين إلا وأنت مظهر لهم خلقا كريما مثل أخلاق الكرماء ولو كنت لا تملك شيئا.

الإعراب: «لا يلفك» لا ناهية يلفى فعل مضارع والكاف مفعول أول «الراجوك» فاعل «مظهرا» مفعول ثان «خلق» مفعول لمظهرا «الكرام» مضاف إليه «لو» حرف شرط «تكون» فعل مضارع ناقص واسمها ضمير مستتر «عديما» خبر تكون.

الشاهد: قوله «لو تكون» فإن لو شرط فى المستقبل مع أنه لم يجزم، لأن لو بمعنى إن لا يجزم ولكن إذا دخل على الماضى يصرفه للمستقبل، وإذا وقع بعده مضارع فهو مستقبل المعنى.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٠٠، وابن هشام فى المغنى ١/٢٦١.

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة.

(٣) **قائله**: هو مجنون بنى عامر - وعن أبى عمرو الشيبانى أن المجنون كان ذات ليلة جالسا مع أصحاب له من بنى عمه، وهو واله يتلظى ويتململ وهم يعظونه حتى هتفت حمامة من سرحة كانت بإزائهم فوثب قائما وقال أبياتا فيها هذا البيت - وهو من الطويل.

اللغة: «كنت صادقا»، ويروى «لو كنت عاشقا» «حمائم» جمع حمامة.

الإعراب: «كذبت» فعل ماض والتاء فاعل - أراد كذبت فى دعواى عشق ليلى - «وبيت الله» قسم «لو» للشرط «كنت» فعل ماض ناقص والتاء اسمها «صادقا» خبر كان، والجملة وقعت فعل الشرط «لما سبقتنى» فعل ماض والياء مفعول «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بالفعل «حمائم» فاعل سبقتنى، وجملة سبقتنى وقعت جواب الشرط.

الشاهد: قوله «لما سبقتنى» فإنه جواب لو، وقد صحب اللام فيه حرف النفى.

فصل أمَّا، ولَوْلا، ولَوْمَا

أمّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شيءٍ وَفَا   لِتِلْوِ تلوها وُجُوبا أُلِفَا

أمّا حرف بسيط فيه معنى الشرط يؤول بمعنى مهما يك من شيء، لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولابد بعده من جملة هي جواب له، فالأصل في قولك «أما زيد فمنطلق» مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فحذف فعل الشرط وأداته، وأقيمت أما مقامهما، وكان الأصل أن يقال: أما زيد منطلق، فتجعل الفاء في صدر الجواب، وإنما أخرت لضرب من إصلاح اللفظ. وإلى هذا أشار بقوله:

..... وَفَا   لِتِلْوِ تلوِهَا ....

تنبيهات:

الأول: يؤخذ من قوله (لتلو تلوها) أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد، فلو قلت: «أما زيد طعامه فلا تأكل» لم يجز، كما نص عليه غيره.

الثاني: لا يُفصل بين «أما» والفاء بجملة تامة، إلا إن كان دعاء، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل نحو «أما اليوم رحمك الله فالأمر كذا».

الثالث: قول الشارح: يفصلون بين أما والفاء بجزء من الجواب، فإن كان الجواب شرطيا فصل بجملة الشرط، وإن كان غير شرطي فصل بمبتدأ أو خبر أو معمول فعل أو شبهه أو معمول مفسر به يقتضي ظاهره أنه لا يفصل بغير ذلك، وليس كذلك، بل قد يفصل بالظرف والمجرور والحال والمفعول له معمولا لأما أو لفعل الشرط المحذوف.

الرابع: ما ذكر من قوله (أما كمهما يك) لا يعني به أن معنى أما كمعنى مهما وشرطها، لأن أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل؟ وإنما المراد أن موضعها صالح لهما، وهي قائمة (مقامهما)[1]، لتضمنها (معنى الشرط)[2].

---

(١) ب، ج وفي أ (مقامها).

(٢) أ، ب وفي ج (معنى حرف الشرط).

الخامس: تقديرها بمهما كما ذكر قول الجمهور. وقال بعض النحويين: إذا قلت «أما زيد فمنطلق» فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق، حذفت أداة الشرط وأنيبت أما مناب ذلك.

السادس: قال في التسهيل: أما حرف تفصيل وكذا قال كثير من النحويين ولم يذكروا لها غير هذا المعنى، وقال بعضهم: (وقد ترد حيث لا تفصيل نحو «أما زيد فمنطلق» وقال بعضهم)[1]: وهي حرف إخبار مضمن معنى الشرط.
وقوله (وجوبا) يعنى: في غير ما سيذكر في قوله:

وحَذْفُ ذِي الفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا   لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

يعنى: أن حذف هذه الفاء في النثر قليل وكثير.

فالكثير: أن تحذف مع قول استغنى عنه بمحكيه كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[2] أي: فيقال لهم: أكفرتم.

والقليل: أن تحذف لا مع قول نحو ما خرّجه البخاري من نحو قوله ﷺ «أما بعدُ ما بالُ رجالٍ».

قد فهم من قوله في نثر أنها تحذف للضرورة كقوله[3]:

---

(١) ب، ج.
(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران.
(٣) قائله: هو الحارث بن خالد المخزومي يهجو به بني أسيد - وهو من الطويل.
وعجزه: ولكنْ سَيْرًا في عِرَاضِ المواكبِ
اللغة: «عراض» جمع عُرض - بالضم - وهو الناحية والشق «المواكب» جمع موكب، وهو الجماعة من الناس - ركبانا أو مشاة، وقيل: هم الراكبون على الإبل والخيل للزينة خاصة.
المعنى: يصف الشاعر بني أسيد بالجبن والضعف وأنهم لا يقدرون على القتال ومنازلة الشجعان، ولكنهم يسيرون في جانب المواكب للزينة لا غير.
الإعراب: «أما» شرطية نائبة عن مهما وفعل الشرط «القتال» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «لا» نافية للجنس «قتال» اسم لا «لديكم» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، والضمير مضاف إليه وجملة لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» الواو حرف عطف لكن حرف استدراك ونصب واسمها ضمير مخاطبين محذوف «سيرا» مفعول مطلق لفعل محذوف تقع جملته خبرا للكن، وتقدير الكلام: ولكنكم تسيرون سيرا، وقيل إن =

فأمّا القتالُ لا قِتالَ لديكُمُ ....

والحاصل أن حذفها على ثلاثة أضرب كثير، ونادر، وضرورة.

تنبيه:

لم ينبه فى الكافية والتسهيل على ندور حـذفها فى النثر دون قول، فهو من زيادات الألفية.

لَوْلا ولَوْما يَلْزَمَانِ الابتِدَا   إذَا امتناعًا بوُجُودٍ عَقَدَا

للولا ولوما حالان:

أحدهمـا: يختصان فـيه بالأسماء، وذلك إذا دلا على امـتناع شىء لوجود غيره. (وقد)[1] يقال أيضا لوجوب غيره، وهذا معنى قوله «إذا امتناعا بوجودٍ عَقَدَا» أى: إذا ربطا امتناع شىء بوجود غيره، وفهم من قوله «يلزمانِ الابتدا» فائدتان:

الأولى: أنهما لا يليهما الفعل.

والثانية: أن الاسم بعدهمـا مرفوع بالابتداء، وتقدم الكلام عـلى خبره فى باب الابتداء.

فإن قلت: فقد وليَ لولا الفعل فى قوله[2]:

= «سيرا» هو اسم للكـن وخبرها هو المحذوف وتقدير الكلام على هـذا: ولكن لكم سيرا «فى» حرف جـر «عراض» مجرور بفى، والجـار والمجرور متـعلق بسير، وعراض مـضاف و«المواكب» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: قوله «لا قتـال لديكم» حيث حذف الفاء من جـواب «أما» مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك ضرورة.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفيـة الأشمـونى ٣/٦٠٥، وابن هشام ٣/٤٢٥، وابن عـقيل ٢/٢٩٢، وابن الناظم، والمكودى ص١٥١، وذكـره السيوطى فى الـهمع ٢/٦٧١، وابن هشام فى المغنى ١/٥٦.

(١) أ.

(٢) قائله: هو أبو ذؤيب الهذلى - وهو من الطويل.

وصدره: ألا زعَمتْ أسماءُ أن لا أحبُّها

الإعـراب: «ألا» أداة استـفتاح «زعـمت» فعل ماض والـتاء للتـأنيث «أسمـاء» فاعل «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشـأن «لا» نافية «أحبها» فعل مضارع والفـاعل ضمير =

فقلت: .... بَلى لولا يُنازعنى شغْلى

قلت: يؤول على وجهين:

أحدهما: أن لولا مؤولة بلو وليست مركبة، بل لو على حالها ولا نافية للماضى.

والآخر: أن تكون المختصة بالابتداء وإن مقدرة بعدها وموضعها رفع بالابتداء.

وثانى الحالين: يختصان فيه بالأفعال، وذلك إذا دلا على التحضيض (ويشاركهما فى ذلك الأحرف المذكورة فى قوله)[1]:

وَبِهِما التّحضِيضَ مِزْ وَهَلا ... ألاَّ، ألا وأولِيَنْها الفعْلا

المشهور أن حروف التحضيض أربعة وهى: لولا، ولوما، وهلا وألا - بالتشديد - وأما ألا - بالتخفيف - فهى حرف عرض، وذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يريد (به)[2] أنها تكون للتحضيض بمعنى هلاّ فى بعض المواضع لا مطلقا، لأنه ذكر فى غير هذا الموضع أنها تكون للعرض.

والثانى: أن يكون ذكرها مع أدوات التحضيض لمشاركتها لهن فى الاختصاص بالفعل (وقرب معناها من معناهن، وإن لم تكن موضوعة لمعناهن). ويؤيده قوله فى شرح الكافية والحق بحروف التحضيض فى الاختصاص بالفعل[3] «ألا تزورنا» ثم قال:

= والهاء مفعوله والجملة فى محل رفع خبر أن «فقلت» فعل وفاعل «بلى» حرف جواب «لولا» حرف امتناع لوجود «ينازعنى» فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به «شغلى» فاعل والياء مضاف إليه.

الشاهد: قوله «لولا ينازعنى» حيث ولى لولا الفعل.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ٢/٢٧٦.

(١) أ، ج.

(٢) أ.

(٣) أ.

وَقَدْ يَليها اسْمٌ بِفعْلٍ مُضمَرِ عُلِّقَ أو بظاهرٍ مُؤخَّرِ

مثال الأول «هلاَّ زيداً تضربه» فزيدًا: علق بفعل مضمر، بمعنى أنه معمول للفعل المضمر.

ومثال الثانى: «هلاَّ زيدًا تضربُ» فزيداً علق بفعل ظاهر مؤخر بمعنى أنه معمول للفعل الذى بعده، لأنه مفرّغ له.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن حروف التحضيض لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر أو فعل مؤخر.

تنبيه:

قال فى شرح الكافية: وربما ولى حرف التحضيض مبتدأ وخبر كقول الشاعر(1):

.... فهلاّ نَفْسُ لَيلى شفيعُهَا

قال: والأجود أن ينوى بعدها «كان» الشأنية.

---

(1) **قائله**: هو قيس بن الملوح، وقيل: للصمة بن عبيد الله القشيرى - وهو من الطويل.
وصدره: ونُبِّئْتُ لَيْلى أرسَلَت بشفاعَةٍ إلَيَّ .....

اللغة: «نبئت» - بالبناء للمجهول - أخبرت «أرسلت بشفاعة» الشفاعة هو التوسل ابتغاء الخير، والذى يكون منه التوسل يسمى الشفيع، والذى أراده من الشفاعة هو الأمر الذى حمله رسولها فلذلك عدى الفعل بالباء.

الإعراب: «نبئت» نبئ فعل ماض ينصب ثلاثة مفاعيل مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب وتاء المتكلم نائب فاعله وهو المفعول الأول «ليلى» مفعول ثان «أرسلت» فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على ليلى، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول ثالث لنبئ «بشفاعة» جار ومجرور متعلق بأرسل «إلىّ» جار ومجرور متعلق بأرسل «فهلا» الفاء حرف دال على السببية وهلا حرف تحضيض «نفس» مبتدأ مرفوع بالضمة «ليلى» مضاف إليه «شفيعها» خبر المبتدأ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها، واسمها المحذوف ضمير شأن والتقدير: فهلا كان هو - الحال والشأن - نفس ليلى شفيعها.

الشاهد: قوله «فهلا نفس ليلى» فإن قوله «نفس ليلى» مبتدأ وشفيعها خبر، وهذه الجملة فى محل نصب خبر لكان المضمرة مع اسمها.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦١٠، وابن هشام فى باب الإضافة، وابن الناظم.

قلت: وعلى هذا «الوجه»[1] خرجه ابن طاهر، وخرجه بعضهم على جعل ما بعدها فاعلا بفعل مقدر تقديره: فهلا شفعت نفس ليلى، وشفيعها خبر مبتدأ محذوف، أي: هي شفيعها، وفيه تكلف.

(١) ب، ج.

الإخبار بالذى والألف واللام

الباء فى قوله «الإخبار بالذى» باء السببية لا باء التعدية، لأن «الذى» يجعل فى هذا الباب مبتدأ، لا خبرا، كما ستقف عليه، فهو فى الحقيقة مخبر عنه، وباب الإخبار وضع للاختبار كمسائل التمرين فى التصريف. قال الشارح: وكثيرا ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص، أو تقوّى الحكم، أو تشويق السامع، أو إجابة الممتحن.

ولما شرع فى هذا الباب بدأ بكيفية الإخبار فقال:

مَا قِيلَ أخبِر عنه بالَّذى خَبَرْ — عن الَّذى مُبْتَـداً قَبْلُ استقَـرْ
ومَا سِوَاهُمَـا فوسِّـطهُ صِلَهْ — عائدُهَا خلفُ مُعْطِى التَّكْمِلَهْ

أى: إذا عين لك اسم من جملة، وقيل (لك)[1] أخبر عنه بالذى فصدر الجملة بالموصول مبتدأ وأخر ذلك الاسم، واجعله خبراً عن الموصول المتقدم، وما سوى الموصول وخبره فوسطه بينهما فيكون صلة للموصول، واجعل في موضع الاسم الذى أخرته وجعلته خبرا ضميرا عائدا على الموصول.

فقد علم بما ذكر أن المخبر عنه فى هذا الباب هو المجعول خبرا، قال ابن السراج: وإنما قال النحويون أخبر عنه وهو فى اللفظ خبر لأنه فى المعنى مخبر عنه و «ما» فى قوله (ما قيل) موصولة وهى مبتدأ.

وقوله «خبر» هو (خبرها)[2]، وقوله «مبتدأ» حال من الذى، وقوله «عائدها خلف معطى التكملة» معناه عائد الصلة، وهو الضمير الذى خلف الاسم المجعول خبرا وهو «معطى التكملة» ثم فقال:

نحوُ الَّذِى ضربتهُ زيدٌ فَذَا — ضَرَبْتُ زَيْدًا كان فاذْرِ المأْخَذَا

(١) ب، ج.
(٢) ب، ج وفى أ (خبرما).

إذا أخبر عن «زيد» من قولك «ضربت زيدا» قلت: «الذى ضربته زيد» فصدرت الجملة بالذى مبتدأ وأخرت «زيداً» وهو المخبر عنه فجعلته خبرا عن الذى، وجعلت ما بينهما صلة الذى وجعلت (فى)[1] موضع زيد الذى أخرته ضميرا عائدا على الموصول.

وإذا أخبرت عن التاء من قولكْ «ضربت زيداً» قلت: «الذى ضَرَبَ زيداً أنا» ففعلت فيه ما ذكر، إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال ففصلت الضمير وأخرته، فلذلك قلت: أنا.

فإن قلت: كان ينبغى أن يقول: ما قيل أخبر عنه بالذى خبر هو أو خلفه. كما قال فى التسهيل: وتأخير الاسم أو خلفه خبرا، ليشمل الضمير المتصل.

قلت: لا يخفى أن الضمير المتصل لا يمكن تأخيره إلا بعد انفصاله، فلم يحتج هنا إلى التنبيه عليه، لوضوحه، واستكن الضمير الغائب الذى جعلته موضع التاء فى ضرب، ومنع بعضهم الإخبار عن الفاعل إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب، والصحيح الجواز.

وباللَّذَيْنِ والَّذينَ والَّتى أخبِرْ مُراعيا وِفَاقَ المُثْبَتِ

يعنى: أن المخبر عنه فى هذا الباب إذا كان مثنى أو مجموعا أو مؤنثا جىء بالموصول مطابقا له، لكونه خبره، فإذا أخبرت عن الزيدين من نحو «بلَّغَ الزيدانِ العَمْرَينَ رسالة».

قلت: «اللذان بلَّغَ العَمْرَينِ رسالة الزَّيدان».

أو عن العمرين قلت «الذين بلَّغُهمُ الزيدان رسالة العمرون».

أو عن الرسالة قلت: «التى بلغها الزيدان العمرِين رسالةٌ».

وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن حكم باب الإخبار تقديم المبتدأ على الخبر لقوله (قبل استقر).

فإن قلت: فهل ذلك على سبيل الوجوب؟.

---

(١) أ.

قلت: الذى يدل عليه كلام النحويين أن ذلك على سبيل الوجوب، لاشتراطهم فى المخبر عنه قبول التأخير، ونصّ بعضهم على جواز تقديم المبتدأ فى هذا الباب. وممن نص عليه الشارح، وفى البسيط أن ذلك على جهة الأولى والأحسن، وأنه يصح أن يقال: «زيد الذى ضرب عمرا» فنجعل زيداً خبراً عن الذى إما مقدما وإما مؤخراً، وجوزه المبرد.

والثانية: أن الضمير الذى يخلف الاسم المتأخر لابد من مطابقته الموصول لكونه عائدا، ويلزم كونه غائبا. ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب، وأجاز أبو ذر الخشنى جعله مطابقا للخبر فى الخطاب والتكلم، فنقول فى الإخبار عن التاء فى «ضربت الذى ضربت أنت» وعن التاء فى «ضربت الذى ضربت أنا» ومذهب الجمهور منع ذلك.

الثالثة: أن هذا الضمير ينوب عن الاسم المتأخر فى إعرابه الذى كان له، لكونه خلفه فى موضعه فاستحق إعرابه.

ولما بين كيفية الإخبار شرع فى شروط المخبر عنه فقال:

قَبولُ تأخيرٍ وتعريف لمَا ... أُخْبِرَ عنهُ هُهنا قد حُتِمَا

كذا الغِنَى عنه بأجنبىّ اوْ ... بمضمرٍ شَرْطٌ فرَاعِ مارَعَوْا

هذه أربعة شروط:

الأول: قبول التأخير، فلا يخبر عن اسم يلزم صدر الكلام كضمير الشأن واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية.

الثانى: قبول التعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز، لأنهما ملازمان للتنكير.

الثالث: قبول الاستغناء بأجنبى، فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبى، ضميراً كان أو ظاهراً، فالضمير كالهاء من قولك «زيد ضربته» فإنها عائدة قبل ذكر الموصول على بعض الجملة، فلو أخبرت عنها لخلفها مثلها فى العود إلى ما كانت تعود عليه، فيلزم إما بقاء الموصول بلا عائد وإما عود ضمير واحد على شيئين، وكلاهما محال.

والظاهر كاسم إشارة نحو ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[1] وغيره مما حصل به الربط، فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق.

تنبيه:

فهم من قوله «كذا الغنى عنه بأجنبى» (أنه يجوز الإخبار عن ضمير الغائب الذى يجوز الاستغناء عنه بأجنبى)[2] وله صورتان:

إحداهما: أن يكون عائدا إلى اسم من جملة أخرى نحو أن يذكر إنسان فتقول: لقيته، فيجوز الإخبار عن الهاء فيقال: الذى لقيته هو. صرح المصنف بجواز الإخبار فى هذه الصورة وفاقا للشلوبين وابن عصفور، وذهب الشلوبين الصغير إلى منع ذلك، وهو ظاهر كلام الجزولى.

قال الشيخ أبو حيان: ونكتة هذا الخلاف: هل شرط هذا الضمير ألا يكون عائدا على شىء قبله أو شرطه ألا يكون رابطا؟.

والأخرى: أن يكون عائدا على بعض الجملة إلا أنه غير محتاج إليه للربط نحو (ضرب زيد غلامه).

فلا يمتنع على مقتضى كلام الناظم الإخبار عن الهاء فى المثال فتقول «الذى ضرب زيد غلامه هو» لأن الهاء فى المثال يجوز أن يخلفها الأجنبى، فتقول: «ضرب زيد غلام عمرو» فلا يلزم من الإخبار عنها المحذور المتقدم ذكره وقد مثل الشارح بهذا لما يمتنع الإخبار عنه لكونه لا يستغنى عنه بالأجنبى، وليس كذلك.

فإن قلت: ظاهر كلامه فى شرح الكافية منعها، فإنه قال: وباشتراط جواز الاستغناء عنه بأجنبى على امتناع الإخبار عن ضمير عائد على بعض الجملة: يعنى: ونبهت باشتراط.

قلت: لا حجة فى ذلك، بل الظاهر أن مراده ما كان متعينًا للربط، لأن تعليله يرشد إليه وتمثيله يساعد عليه.

فإن قلت: فهل يجرى فيها خلاف من تقدم؟.

---

(١) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٢) أ وفى ب، ج (عدم امتناع الإخبار عن العائد).

قلت: لا إشكال أن من منع الأولى فامتناع هذه عنده أولى.

الرابع: جواز الاستغناء (عنه بضمير، فلا يخبر عن مصدر عامل دون معموله، ولا موصوف دون صفته، ولا صفة دون موصوفها، ولا مضاف دون المضاف إليه، إذ لا يجوز الاستغناء)(1) عن هذه الأشياء بضمير.

فإن قلت: هذا الشرط الرابع مُغْنٍ عن اشتراط الثانى؛ لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار.

قلت: هو كذلك، وقد نبه فى شرح الكافية على أن ذكره زيادة فى البيان.

فإن قلت: كلام الناظم يقتضى أن الشروط المذكورة ثلاثة: قبول التأخير، وقبول التعريف، والغناء عنه بأحد أمرين: بأجنبى إن كان ضميرا، أو بضمير إن كان ظاهراً، إذ لا فائدة لاشتراط الاستغناء بالأجنبى فى الظاهر ولا لاشتراط الاستغناء بالضمير فى المضمر، ويدل على ذلك عطفه بأو.

قلت: بل هى أربعة: ولا يستقيم حمل كلامه على ما ذكرت، لأن اشتراط الاستغناء بالأحنبى مقيد فى الضمير والظاهر كما تقدم، فلو كان الشرط لأحدهما، لجاز الإخبار عن الظاهر إذا جاز الاستغناء عنه بالضمير، وإن لم يجز الاستغناء عنه بأجنبى، وليس كذلك كما سبق.

تنبيهات:

الأول: علة اشتراط هذه الشروط على سبيل الإجمال، أن كيفية الإخبار المذكورة لا تتأتى بدونها.

الثانى: بقى من شروط المخبر عنه فى هذا الباب أربعة شروط أُخر لم يذكرها هنا وقد ذكرها فى غير هذا الكتاب.

أولها: جواز استعماله مرفوعا، فلا يخبر عن لازم الرفع نحو «أيمن الله» ولا عن لازم النصب نحو «سبحان الله» وسحر معينًا.

---

(1) أ، ج.

وثانيها: جـواز استعمـاله مثبتـا، فلا يخبر عن «أحد وديار» ونـحوهما من الأسماء الملازمة للنفى.

وثالثها: أن يكون بعض ما يوصف به[1] «من»[2] جملة أو جملتين فى حكم جملة واحدة كالشرط والجزاء؛ فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية، لأن الجملة بعد الإخبار تجعل صلة، فيشترط أن تكون صالحة، لأن يوصل بها.

ورابعهـا: إمكان الاستفـادة، فلا يخبر عن اسم ليس تحـته معنى، كـثوانى الأعلام نـحو بكر من أبى بكر: إذ لا يمكن أن يكون خـبراً عن شىء، وذكـر هذا الشرط فى الفصل فى التسهيل، وفيه خلاف، أجاز المازنى الإخبار عن الاسم الذى ليس تحته معنى مستدلا بقول الشاعر[3]:

فكأنّما نظرُوا إلى قمرٍ   أو حيثُ عَلّقَ قَوْسَهُ قُزَحَ

ورد بأن قزح اسم الشيطان.

وأَخْبَرُوا هُنا بألْ عَنْ بعضِ مَا   يكُونُ فِيْهِ الفِعْلُ قَدْ تَقَدّمَا

يجوز الإخبار بالذى وفروعه فى الجملتين الاسمية والفعلية. ويجوز بالألف واللام فى الفعلية خاصة لا مطلقا بل بشرطين:

أحدهما: أن يكون الفـعل متصرفا يمكن صـوغ صلة منه للألف واللام، فلا يجوز الإخبار بأل فى جملة مصدرة بليس ونحوها.

والثانى: أن يكون الفـعل موجبًا، فـإن كان منفيـا لم يجز الإخبار، لتـعذر صوغ صلتها من المنفى.

---

(١) وفى هامش المخطوطة «أ» «هل صوابه ما يوصل به شيخنام».

(٢) أ، ج وفى ب «فى جملة».

(٣) قائله: هو شقيق بن سليك الأسدى - وهو من الكامل.

الإعراب: «فكأنما» الفاء للعطف وكأن حرف تشبيـه وبطل عملها بما الكافة «نظروا» فعل ماض وفاعله «إلى قمر» جـار ومجرور متعلق بنظروا وهو فى محل النصـب على المفعولية «أو» عاطفة «حـيث» عطف على قوله «إلى قمر» «علق» فـعل ماض «قوسه» مفـعول به «قزح» فاعله.

الشاهد: المازنى احتج به على جواز الإخبار عن الاسم الذى ليس تحته معنى.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

إِنْ صَحّ صَوْغُ صِلَةٍ منه لأَلْ

ثم مثل فقال: **كصوْغِ واقٍ منْ وَقَى اللهُ البَطَلْ**

فإن أخبرت عن الفاعل قلت: «الواقى البطلَ اللهُ» أو عن المفعول قلت: «الواقيه اللهُ البطلُ. . . ونبه عن الثاني فى التسهيل.

وإنْ يكُنْ ما رفَعَتْ صِلَةُ ألْ ضَميرَ غَيْرِها أُبِينَ وانْفَصَلْ

إذا رفعت صلة أل ظاهراً كالمثال (السابق)[1] فلا إشكال فيه، وإن رفعت ضميرا، فإن كان لأل وجب استتاره، وإن كان لغيرها وجب إبرازه.

فإذا أخبرت عن التاء من قولك «ضربت زيداً».

قلت: الضارب زيد أنا، فيستكن مرفوع الصلة، لكونه لأل.

وإذا أخبرت عن زيد من المثال قلت: الضاربه أنا زيد، فتبرزه لكونه لغيرها، لأن الصفة متى جرت على غير من هى له يستكن مرفوعها.

تنبيه:

ذكر الأخفش مسألتين يخبر فيهما بأل ولا يصح الإخبار فيهما بالذى.

الأولى: «قامت جاريتا زيد لا قعدتا» فإذا أخبر عن زيد قلت: القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد.

ولو أخبرت بالذى فقلت: «الذى قامت جاريتاه لا الذى قعدتا زيد» لم يجز لأنه لا ضمير يعود على الجملة المعطوفة، وقد أجاز بعض النحويين «مررت بالذى قام أبواه لا الذى قعدا».

فعلى هذا يجوز في الإخبار فى المسألة بالذى أيضا.

الثانية: «المضروب الوجه زيد» ولا يجوز «الذى ضرب الوجه زيد».

قلت: وينبغى أن يجيزه من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدى.

واعلم أن باب الإخبار طويل، فلنكتف بما تقدم.

---

(١) ب، ج.

العدد

ثَلاَثَةً بالتَّاء قُلْ للعشَرهْ   فى عَدِّ ما آحادهُ مذَكَّرَهْ
فى الضِّدِّ جَرِّدْ . . . . . .

للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يقصد بها العدد المطلق.

الثانية: أن يقصد بها معدود ويذكر.

والثالث: أن يقصد بها معدود ولا يذكر.

فإذا قصد بها العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو «ثلاثةٌ نصفُ ستةٍ» ولا تتصرف لأنها أعلام خلافا لبعضهم.

وإن قصد بها معدود وذكر فى اللفظ استعملت بالتاء إن كان واحد (المعدود)[1] مذكرا، وجردت من التاء إن كان واحده مؤنثا حقيقيا أو مجازيا كقوله تعالى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾[2].

وإذا قصد بها معدود ولم يذكر فى اللفظ (فالفصيح)[3] أن يكون بالتاء للمذكر وبعدمها فى المؤنث كما لو ذكر المعدود، فتقول «صمت خمسة» تريد أياما، و«سِرْتُ خمسا» تريد ليالى، ويجوز أن تحذف التاء في المذكر، وحكى الكسائى عن أبى الجراح «صمنا من الشهر خمسا» وحكى الفراء «أفطرنا خمسا وصمنا خمسا وصمنا عشرا من رمضان» وتضافرت الروايات على حذف التاء من قوله ﷺ «ثم أتبعه بستّ من شوّال».

وبهذا يظهر ضعف قول بعضهم: ما حكاه الكسائى لا يصح عن فصيح ولا يلتفت إليه، وقيل: لما استمر فى التاريخ الاستغناء بالليالى عن الأيام التزم فى غيره

---

(١) أ، ج وفى ب (العدد).

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة.

(٣) أ، ج وفى ب (فالصحيح).

بشرط أمن اللبس كقوله تعالى ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[1] ومنه «وأتبعه بست من شوال» وقال الزمخشرى تقول «صمت عشرا» ولو ذكرت لخرجت (عن)[2] كلامهم، ورُد بأن التذكير الأكثر الفصيح.

واختلف فى علة إثبات التاء فى العدد المذكر وإسقاطها فى عدد المؤنث، فقال فى شرح التسهيل ما معناه: إن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة، فالأصل أن يكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل من المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته وقد ذكر غيره هذا المعنى من النحويين، وهو حسن فلنكتف به.

تنبيهات:

الأول: شمل كلام الناظم الصورتين الأخيرتين إذا لم يشترط اللفظ بالمعدود وخرجت منه الصورة الأولى فى قوله «ما آحاده مذكرا».

الثانى: فهم من قوله «ما آحاده» أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه، لا تذكير الجمع وتأنيثه، فلذلك تقول «ثلاثةُ حمامات» خلافا لأهل بغداد فإنهم يقولون «ثلاثُ حمامات» فيعتبرون لفظ الجمع. وقال الكسائى: تقول «مررت بثلاث حمامات» وتقول «رأيت ثلاث سجلات» بغير هاء، وإن كان الواحد مذكرا، وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء.

الثالث: اعتبار التأنيث فى واحد المعدود إن كان اسمًا فى لفظه فتقول: «ثلاثة أشخص» قاصد نسوة، و «ثلاث أعينٍ» قاصد رجال؛ لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث.

ما لم يتصل بالكلام ما يقوّى المعنى أو يكثر قصد المعنى، فيجوز حينئذ اعتباره.

فالأول كقوله[3]:

---

(١) من الآية ٢٣٤ من سورة البقرة.

(٢) ب وفى أ، ج (من).

(٣) قائله: هو عمرو بن أبى ربيعة المخزومى - وهو من الطويل. =

ثلاثُ شُخُوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرٌ

فتقوى المعنى بقوله «كاعبان ومعصر».

والثانى كقوله[1]:

ثلاثةُ أنفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ

= وصدره: فكان مجنّى دُونَ مَن كنتُ أتقِى

اللغة: «مجنى» المجن: أصله الترس وجمعه مجان، ويريد به هنا ما يتقي به الرقباء «أتقى» أجانب وأحذر «شخوص» جمع شخص، وأصله الشبح الذى يرى من بعد - والمراد هنا: الإنسان «كاعبان» مثنى. كاعب - وهى الجارية حتى يبدو ثديها «معصر» الجارية أول ما تدرك وتدخل عصر الشباب.

المعنى: كان سترى وحصنى دون من كنت أتقيه وأخافه من الرقباء - هؤلاء الثلاثة اللواتى مشيت بينهن متنكرا وساعدننى على ذلك.

الإعراب: «فكان» الفاء عاطفة وكان فعل ماض ناقص «مجنى» خبر كان مقدم والياء مضاف إليه «دون» منصوب على الظرفية به لما فيه من معنى الواقى «من» اسم موصول مضاف إليه «كنت» كان واسمها «أتقى» فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة فى محل نصب خبر كان، وجملة كنت أتقى صلة الموصول والعائد محذوف - أى: أتقيه «ثلاث» اسم كان مؤخر «شخوص» مضاف إليه «كاعبان» بدل من ثلاث «ومعصر» معطوف عليه.

الشاهد: قوله «ثلاث شخوص» فإن القياس فيه ثلاثة شخوص، لكنه كنى بالشخوص عن النساء.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٠، وابن هشام ٤/١٩، وابن الناظم.

(١) قائله: هو الحطيئة. من أبيات يشكو فيها ما نزل به من بلاء، وذلك أنه كان فى سفر ومعه امرأته وبنتاه، فسرح إبله فافتقد منها ناقة - وهو من الوافر.

وعجزه: .... لقد جارَ الزمانُ على عِيَالى.

اللغة: «ذود» الذود من الإبل: ما بين الثلاثة إلى العشرة، وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها. وقيل غير ذلك.

الإعراب: «ثلاثة» خبر لمبتدأ محذوف أو العكس «أنفس» مضاف إليه - أى: نحن ثلاثة أنفس، ولنا ثلاث ذود، قال المبرد: أراد بثلاث ذود ثلاث نوق، كما تدل على ذلك القصة، فثلاث ذود عطف على ثلاثة أنفس «لقد» اللام موطئة للقسم قد للتحقيق «جار» فعل ماض (الزمان) فاعل (على عيالى) جار ومجرور.

الشاهد: قوله «ثلاثة أنفس» وكان القياس ثلاث أنفس، لأن النفس مؤنث.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٠، وابن هشام ٤/١٧، وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٣، والشاهد ٥٤٢ فى الخزانة.

فغلب المعنى، لأن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان.

وإن كان صفة فبموصوفها المنوى، لا بها كقوله تعالى ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾(١) أى: عشر حسنات، وتقول «ثلاث دواب» إذا قصدت ذكورا، وقال بعض العرب: «ثلاث دواب» لأنها جرت مجرى الأسماء الجامدة.

الرابع: ما ذكر من اعتبار تذكير الواحد وتأنيثه إنما هو فى الجمع، وأما اسم الجنس نحو «غنم» واسم الجمع نحو «قوم» فيعتبر حكم لفظه ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى أو يكن نائبا عن جمع المذكر، فالأول كقولك «عندى ثلاثة ذكور من البط» وقال بعض المتأخرين ويجوز حذف التاء فلا يلحظ الوصف ولكن الأولى أن تلحظه، والثانى كقولهم «ثلاثة أشياء» لأنه نائب من جمع شىء على أفعال ولا أثر للوصف المتأخر كقولك «ثلاث من البط ذكور».

والخامس: لا تعتبر أيضا تأنيث لفظ المفرد إذا كان علما نحو طلحة.

ثم ذكر حكم المميز فقال:

.... والمُمَيِّزْ اجْرُرِ   جمعًا بلفظِ قِلّةٍ فى الأكثرِ

اعلم أن مميز الثلاثة وأخواتها إن كان اسم جنس أو اسم جَمْعٍ جر بمن نحو ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ﴾(٢) وقد أضيف إليه فى قوله تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾(٣) وقوله عليه الصلاة السلام «خمسِ ذَوْدٍ»(٤).

فإن قلت: فهل يقاس على الأمرين؟

قلت: أما جره بمن فمتفق عليه، وأما الإضافة إليه ففيها مذاهب:

أحدها: الجواز على قلة، وهو ظاهر كلام ابن عصفور.

والثانى: الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الأكثرين وإليه ذهب المصنف، قال فى التسهيل: وإن ندر مضافا إليه لم يُقس عليه، وصرح سيبويه بأنه لا يقال «ثلاث غنم».

---

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام.
(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.
(٣) من الآية ٤٨ من سورة النمل.
(٤) «ليس فيما دون خمسِ ذَوْدٍ صدقة».

والثالث: التفصيل، فإن كان مما يستعمل من اسم الجمع للقلة نحو نفر ورهط وذود جاز، وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير لم يجز، وإليه ذهب ابن عصفور في بعض كتبه، وحكاه الفارسي عن أبي عثمان، وإن كان غيرهما أضيف العدد إليه مجموعا على مثال قلة من جموع التكسير نحو «ثلاثة أعبُدٍ، وثلاث آمٍ» هذا إذا وجد للاسم جمع قلة وجمع كثرة، فإن أهمل أحدهما أضيف إلى الموجود نحو «ثلاثة أرجل، وثلاثة رجال».

وأشار بقوله «في الأكثر» إلى أنه قد يؤثر مثال كثرة على مثال قلة، إما لقلة استعمال مثال القلة أو لخروجه عن القياس.

فالأول: نحو قولهم «ثلاثة شسوع»(١) فأوثر على أشساع لقلة استعماله.

والثاني: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾(٢) فأوثر على أقراء، لأن واحده قرء كفلس وجمع مثله على أفعال شاذ قاله المصنف، وذكر غيره أنه جمع قرء - بضم القاف - فلا يكون شاذا ولا يؤثر جمع قلة في غير ذلك إلا نادرا.

وأجاز المبرد «ثلاثة كلاب» ونحوه إذا أريد به ثلاثة من الكلاب وجعل من ذلك «ثلاثة قروء» وقال في شرح التسهيل: ولو جاز هذا لم يكن معنى في الحجة بجمع القلة لأن كل جمع كثرة صالح لأن يراد به مثل هذا.

تنبيهات:

الأول: قال «بلفظ قلة» يعني من أمثلة التكسير التي هي أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة.

وأما جمع التصحيح فلا يضاف إليه غالبا إلا إن أهمل غيره أو جاور ما أهمل أو قل استعمال غيره.

فالأول: نحو «سبع بقرات» وفي هذا ونحوه يتعين التصحيح لإهمال غيره.

والثاني: نحو «سبع سنبلات» ففي هذا ونحوه تجوز إضافته إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيره وهو بقرات.

---

(١) شسوع: جمع شسع - بكسر أوله وسكون ثانيه - أحد سيور النعل.

(٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

والثالث: نحو «ثلاث سعادات» فيجوز لقلة سعائد أيضا، ويختار التصحيح فى هذين الموضعين فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيره لم يضف إليه إلا قليلا نحو «ثلاثة أحمدين» و «ثلاث زينبات» وإلى هذا أشرت بقولى غالبا، وقال ابن عصفور وكذلك أيضا يضاف إلى جموع السلامة إذا لم تكن صفات يقول «ثلاثة زيدين، وأربع هندات»، انتهى.

والإضافة إلى الصفة ضعيفة نحو «ثلاثة صالحين» والأحسن الإتباع على النعت ثم النصب على الحال.

الثانى: إذا كان تمييز الثلاثة وأخواتها مائة لم يجمع إلا فى شذوذ كقوله(١):

ثلاثُ مئينَ للملوكِ وفَى بِهَا

قيل: ويظهر من كلام سيبويه جواز جمع المائة فى الكلام وتميز بالمائة ثلاث وتسع وما بينهما ولا يقال عشرة مائة استغناء بالألف، ذكر ذلك فى شرح التسهيل - وحكى الفراء أن بعض العرب يقولون عشر مائة، وإن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون «ثلاث مئين وأربع مئين» فيجمعون.

---

(١) قائله: الفرزدق - وهو من الطويل.

وعجزه: .... ردائى وجلت عن وجوه الأهاتم

اللغة: «ثلاث مئين» أى: ثلثمائة بعير «ردائى» الرداء: هو ما يلبس، قيل: والمراد به هنا السيف «جلت» كشفت «وجوه» عظماء وأعيان «الأهاتم» جمع أهتم - وهم بنو سنان الأهتم.

المعنى: يقول إن ردائى أو سيفى وفى بديات ثلاث ملوك قتلوا - وكانت ديتهم ثلثمائة بعير - وأزال العبء عن عظماء هذه القبيلة، وكان قد رهن رداءه أو سيفه فى ذلك.

الإعراب: «ثلاث» مبتدأ «مئين» مضاف إليه مجرور بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم «للملوك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين «وفى» فعل ماض «بها» متعلق بالفعل «ردائى» فاعل والياء مضاف إليه «جلت» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر يعود على ردائى «عن وجوه» متعلق بالفعل.

الشاهد: قوله «ثلاث مئين» حيث جمع المائة مع أنها تمييز الثلاث - وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٢، وابن هشام ٤/٢١، وابن الناظم، وذكره ابن يعيش ٦/٢، والشاهد ٥٤٣ فى الخزانة.

وفى كتاب الصفار عن الفراء: لا تقول ثلاث مئين، إلا من لا يقول ألف، وإنما يقول عشر مئين. وقوله «ومائة والألف لمفرد أضف» يعنى أن المائة والألف يضافان إلى المعدود مفردا نحو «مائة رجل وألف رجل» وتثنيتهما وجمعهما كذلك. وقوله «ومائة بالجمع نزرا قد ردف».

أشار به إلى قراءة حمزة والكسائى ﴿ثلثمائة سنين﴾(1) وأشار بقوله: «نزرا» إلى تقليله وقال بجوازه الفراء، وقال المبرد هو خطأ فى الكلام وإنما يجوز فى الشعر للضرورة وكلامه مردود بالقراءة المتواترة.

تنبيه:

قد شذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقول الربيع(2):

إذا عاشَ الفتَى مائتينِ عامًا

ولا يقاس عليه عند الجمهور، وأجاز ابن كيسان نصب تمييز المائة. والألف فتقول «المائة دينارا، والألف درهما» ثم شرع فى بيان تركيب العشرة مع ما دونها فقال:

---

(1) من الآية ٢٥ من سورة الكهف.

(2) قائله: هو الربيع بن ضبع الفزارى - أحد المعمرين - وهو من الوافر.

وعجزه: .... فقد ذهبَ المسرّةُ والفتَاءُ.

اللغة: «المسرة» ما يسر به الإنسان. والجمع مسار «الفتاء» الشباب، يقال: فتى فتاء فهو فتى - أى: بين الفتاء.

المعنى: إذا بلغ الإنسان هذا السن فقد ذهبت ملذاته التى يسر بها، وولى عنه شبابه الذى يتيه فيه.

الإعراب: «إذا» للشرط «عاش» فعل ماض «الفتى» فاعل «مائتين» مفعوله «عاما» تمييز «فقد» حرف تحقيق «ذهب» فعل ماض «المسرة» فاعل والجملة وقعت جوابا للشرط «والفتاء» عطف على المسرة.

الشاهد: قوله «مائتين عاما» حيث نصب تمييز مائتين وكان حقه الجر بالإضافة فيقول: مائتى عام.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٣، وابن هشام ٤/٢٢، وابن الناظم والسيوطى ص١٢١، والشاهد ٥٤٥ فى الخزانة، وابن يعيش ٦/٢١، وسيبويه ١٠٦، ١/٢٩٣.

وأَحَدَ اذكُرْ وَصِلَنهُ بِعَشَرْ   مُرَكَّبًا قاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

فتقـول «عندى أحد عشر درهما» بتـجريد عشر من التـاء، وهمزة أحد هذا مبـدلة من واو، وقد قـيل وحد عشـر على الأصل، وهو قليل، وقد يقـال واحدَ عشر على أصل العدد، ثم قال:

وقُلْ لدى التأنيثِ إحدَى عَشْرَهْ

فتقول إحدى عـشرة امرأة بإثبات التاء في عشرة، وقـد يقال واحدةَ عشرة. وقوله: «والشينُ فيها عن تميم كسْرَهْ».

يعنى فى التـأنيث، فـيقـولون: «إحدى عـشِـرةَ، واثنتا عـشِرةَ، وكـذا فى سائرها، وبلغتهم قراءة بعضهم ﴿اثْنَتَا عَشِرَةَ عَيْنًا﴾[1] قال فى التسهيل: وقد تفتح يعنى فى المؤنث، وبالفتح قرأ الأعمش، قال الزمخشرى وهى لغة، انتهى، والفتح هو الأصل إلا أن الأفصح التسكين وهى لغـة الحجازيين، وأما فى التذكـير فالشين مفتوحة، وقد تسكن عين عشر فيقال «أحدَ عَشْرَ» وكذا أخواته، لتوالى الحركات، وبها قرأ أبو جعفر وقرأ هبيرة صاحب حفص ﴿اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[2] وفيها جمع بين ساكنين، وقوله:

وَمَعَ غيرِ أحَدٍ وإحدَى   ما معْهُما فعلتَ فافْعَلْ قَصْدَا

يشير به إلى جعل ثانى (جزءى المركب عشر فى التذكير وعشرة فى التأنيث، والحاصل أن للعشرة فى التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء فى التذكير وتثبت فى التأنيث)[3] وقوله:

وَلِثلاثَة وَتِسْعةٍ ومَا   بَيْنَهُمَا إنْ رُكِّبَا ما قُدِّمَا

يشير به إلى أن حكم الثلاثـة والتسعة وما بينهما إذا ركـبا أن تثبت التاء في التذكير وتحذف فى التأنيث كما كان يفعل بهما فى الإفراد، وقوله:

وأَوْلِ عَشْرَةَ اثنتَيْ وَعَشَرَا   اثْنَى إذَا أُنثَى تشَا أو ذَكَرَا

---

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف، ومن الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(٣) أ، ج.

يعنى أنه يقال فى تركيب اثنين واثنتين اثنا عشـر فى المذكر فتحذف نون اثنى وتوليه عشر، واثنتا عشرة فى المؤنث فتحذف نون اثنتين وتوليه عشرة. وقوله:

واليَا لغيرِ الرَّفعِ وارفَعْ بالألفْ

يعنى به أنه يقول اثنا عشر واثنتا عـشرة بالألف فى الرفع واثنى عشر واثنتى عشرة بالياء في الجر والنصب، بإعرابُ الصدر إعراب المثنى وبناء العجز.

ثم نبه على أن غيرهما لا حظ له فى الإعراب بقوله:

والفتحُ فى جُزْأَىْ سواهُما أُلِفْ

أما العـجز فعلة بنائـه تضمنه معنى حـرف العطف، وأما الصدر فـعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث، ولذلك أعـرب صدر اثنى عشر واثنتى عشرة، لوقوع العجز منه موقع النون، وما قـبل النون محل إعراب لا بناء، ولوقوع العجز منهمـا موقع النون لم يضافا بخـلاف غيرهما فـيقال «أحد عشـرك» ولا يقال «اثنا عشرك» وذهب ابن درستويـه وابن كيسان إلى أنهما مبنيان كـسائر أخواتهما، ورد بتغييرهما بالألف والياء.

تنبيهان:

الأول: بناء أحـد عشر وغـيره من المـركب لازم، وأجاز الكوفـيون إضـافة صدره إلى عجـزه فيقولون «هذه خـمسةُ عشـرِ» واستحسنوا ذلك إذا أضـيف نحو «خمسة عشرِكَ».

الثانى: قال فى التسهـيل: وتُجعل العشرةُ مع النيِّفِ اسما واحـدا مبنيا على الفتح مـا لم يظهر العـاطف انتهى: فـإن ظهر منع التـركيب والبناء نحـو خمـسة وعشـرة، قال الشيخ أبو حـيان: ويحتـاج فى إثبات نحو «عندى خـمسة وعـشرة رجلا، وخمس وعشر امرأة» إلى سماع من العرب.

ومَيِّزِ العشرينَ للتِّسعينَا ... بواحدٍ كأربعينَ حِينا

العقود الثمانية يستوى فيها المذكر والمؤنث وتعطف على النيف كقولك «ثلاثةٌ وعشـرون» فى المذكر «وثلاثُ وعـشرون» في المؤنث، وتميـز بمفرد منصـوب نحو قولك «عشرون رجلا وعشرون امرأة».

وقد فهم من كلامه فائدتان:

الأولى: أن مميز العشرين وأخواته لا يجمع وهذا مذهب الجمهور، وأجاز الفراء جمعه فتقول عشرون رجالا، ولذلك أجاز جمع تمييز أحد عشر وأخواته، وأجاز بعضهم أن يقال عندى عشرون دراهم لعشرين رجلا، قاصدا أن لكل (واحد)[1] منهم عشرين، قال فى شرح التسهيل: وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم تستعمله العرب، لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره، ولا يجمع مميز عشرين وبابه فى غير هذا النوع. فإن وقع موقع تمييز شىء منها فهو حال أو تابع، انتهى.

والثانية: أن تمييز العشرين وبابه لا يكون إلا منصوباً كما مثل، وحكى الكسائى أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر منكرا أو معرفا فتقول عشرو درهم وعشرو ثوب، وهذا عند الأكثرين من الشاذ الذى لا تبنى على مثله القواعد.

تمييز المركب

وميّزُوا مركبًا بمثلِ ما ميِّزَ عشرونَ فسَوِّينهُمَا

يعنى بواحد منصوب وتقدم خلاف الفراء، وأجاز بعضهم أن يميز بجمع صادق على الواحد منه، وجعل الزمخشرى منه قوله تعالى ﴿**وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا**﴾[2].

والمراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة كل قبيلة أسباط لا سبط فأوقع أسباطا موقع قبيلة، قال فى شرح التسهيل: ومقتضى ما ذهب إليه أن يقال «رأيت أحد عشرة أنعاما» إذا أريد أحد عشرة جماعة كل جماعة أنعام، ولا بأس برأيه هذا لو ساعده استعمال، لكن قوله إن كل قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة إن السبط فى بنى إسرائيل بمنزلة القبيلة فى العرب، وعلى هذا فأسباط واقع موقع قبائل فلا يصح كونه تمييزا بل هو بدل والتمييز محذوف، انتهى.

---

(١) أ، ج.

(٢) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

قلت: كلامه في شرح الكافية مخالف لما ذكره هنا فإنه قال عند ذكر تذكير التمييز وتأنيثه فإن اتصل به ما يراد به المعنى كقوله تعالى - ﴿وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما﴾ فبذكر أمم ترجح حكم التأنيث ولولا ذلك لقيل اثنا عشر أسباطا لأن السبط مذكر، انتهى.

* وقال الجرمي: يجوز أن تكون أسباطا نعتا لفرقة ثم حذفت الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وأيما نعت الأسباط وأنث العدد وهو واقع على الأسباط وهو مذكر لأنه بمعنى فرقة أو أمة كما قال ثلاثة أنفس يعني رجالا وعشر أبطن بالنظر إلى القبيلة، انتهى.

تنبيه:

إذا نعت تمييز العشرين وبابه جاز فيه الحمل على اللفظ فتقول عندي عشرون درهما وازنا، والحمل على المعنى فتقول وازنة، ومنه قول عنترة(1):

فيها اثنتانِ وأربعون حَلُوبةً سُودًا كخَافيةِ الغُرابِ الأسْحَمِ

---

(1) هذا البيت من الكامل.

اللغة: «حلوبة» أي: محلوبة، وهو في الأصل صفة لموصوف محذوف، والحلوبة تستعمل بلفظ واحد، للواحد والجمع، ويروى في مكانه «خلية» والخلية: أن يعطف على الحوار ثلاث نياق ثم يتخلى الراعي بواحدة منهن، فتلك الخلية «سودا» يروى بالرفع والنصب «كخافية» للطائر أربع خواف، وهي ريش الجناح مما يلي الظهر «الأسحم» الأسود.

الإعراب: «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اثنتان» مبتدأ مؤخر «وأربعون» معطوف عليه «حلوبة» تمييز «سودا» من رواه بالنصب فهو يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون صفة لحلوبة.

والثاني: أن يكون حالا من العدد.

والثالث: أن يكون حالا من حلوبة.

ومن رواه بالرفع فهو نعت لقوله اثنتان وأربعون، قال التبريزي: فإن قيل: كيف جاز أن ينعتهما وأحدهما معطوف على صاحبه؟ قيل: لأنهما قد اجتمعا فصار بمنزلة قولك: جاءني زيد وعمرو الظريفان. هـ «كخافية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لسود «الغراب» مضاف إليه «الأسحم» نعت الغراب.

الشاهد: قوله «سودا» فإنها نعت لقوله حلوبة وروعي فيها اللفظ.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٢٥، وابن هشام في شذور الذهب ص٢٦٣، وابن يعيش ٦/٢٤، والشاهد ٥٤٦ في الخزانة.

وهذا المعنى هو الذى لحظه الجرمى فى جعله أسباطا نعتا لفرقة.

وإنْ أُضيفَ عددٌ مُركَّبُ ... يَبْقَ البِنَا وعَجْزُهُ قَدْ يُعْرَبُ

إذا أضيف العدد المركب ففيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يبقى بناؤه وهو الأكثر كما يبقى مع الألف واللام بإجماع.

والثانى: أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك، وحكاه سيبويه عن بعض العرب فتقول «أحد عشرك مع أحد عشر زيد» واستحسنه الأخفش، واختاره ابن عصفور، وزعم أنه الأفصح، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الإعراب، ومنع فى التسهيل القياس عليه، وقال فى الشرح لا وجه لاستحسانه، لأن المبنى قد يضاف نحو «كم رجل عندك» و ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[1].

قلت: قال بعضهم: وهى لغة ضعيفة عند سيبويه، وإذا ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة.

والثالث: أن يضاف صدره إلى عجزه مزالا بناؤهما، حكى الفراء أنه سمع من أبى فقعس الأسدى وأبى الهيثم العقيلى «ما فعلت خمسة عشرك».

وذكر فى التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافا للفراء، وحكى ابن عصفور هذا الوجه فى بعض كتبه عن الكوفيين وفى بعضها عن الفراء، ورد بأنه لم يسمع، وهذا الرد مردود بما تقدم.

تنبيه:

قال فى التسهيل: ولا يجوز بإجماع «ثمانى عشرة» إلا فى الشعر يعنى بإضافة صدره إلى عجزه دون إضافة كقول الراجز[2]:

---

(١) من الآية ١ من سورة هود.

(٢) قائله: ينسب لنفيع بن طارق، وقيل: أنشده فى أرجوزة ليست له - وهو من الرجز.

اللغة: «كلف» ماض مبنى للمجهول بالتشديد - من التكليف وهو تحمل ما فيه كلفة ومشقة «عنائه» العناء: التعب والجهد «شقوته» الشقاء والعشرة «من حجته» من عامه ذلك.
=

كُلِّف مِن عنائِه وشِقْوَتِهْ بنتَ ثماني عَشْرةٍ من حِجَّتِهْ

وحكى غيـره مع الكوفيين أنهم أجـازوا ذلك مطلقا فى الشـعر وغـيره فى ثمانى عشرة وغيرهما، فليس نقل الإجماع بصحيح.

وصُغْ مِن اثنينِ فما فوقُ إلىَ عَشرةٍ كفاعلٍ مِن فَعَلا

يعنى أنه يصاغ من اثنـين فما فوق إلى العـشرة موازن فـاعل نحو ثانى إلى عشرة كما يصاغ اسم الفاعل من فعل نحو ضرب فهو ضارب.

فإن قلت: لِمَ قـال «من اثنين» وترك ذكر واحد وقد ذكره بعـضهم من اسم الفاعل المشتق من العدد؟

قلت: واحد من أسمـاء العدد وليس المراد العدد فيذكـر، وإنما المراد الصفة وهو وإن كان على زنة فاعل لا يمكن أن يراد به التصيير إذ لا عدد أقل منه بخلاف الثانى فما فوقه:

واختِمْهُ فى التأنيثِ بالتَّا ومَتى ذكَّرْتَ فاذْكُرْ فَاعلاً بغيرِتَا

فتقول فى التأنيث ثانية إلى عشرة وفى التـذكير ثان إلى عاشر كما يفعل فى اسم الفاعل من نحو ضـارب وضاربة، وإنما نبه على هذا مع وضوحـه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذى صيغ منه.

وإن تُرِدْ بعضَ الَّذى مِنْهُ بُنِى تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بيِّنِ

لاسم الفاعل المصوغ من العدد ثلاثة أحوال:

الأول: أن يستعمل مفردا ولا إشكال فيه.

= المعنى: أن هذا الرجل تحمل وتكلف - لأجل تعبه وشقائه - مشقـة حب بنت سنها ثمانى عشرة فى عامه ذلك.

الإعراب: «كلف» فعل ماض مبنى للمجهـول «من» للتعليل «عنائه» مجرور بمن ومضاف إلى الهاء «وشقوته» عطف على عنائه «بنت» مفـعول ثان لكلف، والمفعول الأول نائب الفاعل «ثمانى عشرة» مضاف إليه «من» جارة بمعنى فى «حجته» مجرور بمن.

الشاهد: قوله «ثمـانى عشرة» حـيث أضيف صدره إلى عجـزه بدون إضافة عـشرة إلى شىء آخر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٧، وابن هشام ٤/٢٩.

والثاني: أن يستعمل مع موافق كثانى مع اثنين فيجب إضافته عند الجمهور فتقول فى التذكير ثانى اثنين إلى عاشر عشرة، وفى التأنيث ثانية اثنتين إلى عاشرة عشرة، وإنما لم ينصب لأنه ليس فى معنى ما يعمل ولا مفرعا على فعل فالتزمت إضافته لكونه واحدا من العدد كما يلتزم إضافة البعض، وإلى هذا أشار بقوله «مثل بعض بين» هذا مذهب الجمهور، وذهب الأخفش والكسائى وقطرب وثعلب إلى جواز إعماله فتقول ثان اثنين وثالثُ ثلاثةَ، وفصّل بعضهم فقال: يعمل ثان، ولا يعمل ثالث وما بعده، وإليه ذهب فى التسهيل، قال: لأن العرب تقول «ثَنَيْتُ الرجلين» إذا كنت الثانى منهما فمن قال ثانِ اثنين بهذا المعنى عُذِر، لأن له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يُعذر لأنه لا فعل له، فهذه، ثلاثة أقوال.

تنبيه:

قال فى الكافية:

وثعلبٌ أجاز نحو رابع وأربعةٌ وما له مُتابعُ

وقال فى شرحها: ولا يجوز تنوينه والنصب به، وأجاز ذلك ثعلب وحده، ولا حجة له فى ذلك انتهى، فعمم المنع، وقد فصّل فى التسهيل وخص الجواز بثعلب، وقد نقله فيه عن الأخفش، ونقله غيره عن الكسائى وقطرب كما تقدم.

والثالث: أن يستعمل مع مخالفه ولا يكون إلا للعدد الذى تحته، فهذا يجوز أن يضاف وأن ينون وينصب لأنه اسم فاعل حقيقة، فإنه يقال: «ثلثتُ الرجلْين» إذا انضممت إليهما فصرتم ثلاثة، وكذلك «ربعت الثلاثة» إلى «عشرت التسعة» وقد أشار إلى هذا بقوله:

وإن تُرِدْ جَعْلَ الأقلّ مثلَ مَا فوقُ فحُكْمَ جاعلٍ له احكُما

يعنى أن حكمه حكم اسم الفاعل، فإن كان بمعنى المضى وجبت إضافته. وإن كان بمعنى الحال والاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله كما يفعل جاعل أو غيرهُ من أسماء الفاعلين.

فإن قلت: هل لاختصاص جاعل بالتمثيل به فائدة؟

قلت: نعم، وهى التنبيه على معنى اسم فاعل العدد إذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل، فإذا قلت: رابع ثلاثةٌ فمعناه جاعل الثلاثة أى مصيِّرهم أربعة.

تنبيهان:

الأول: قال الشارح فى البيت: معناه وإن ترد بالمصوغ من اثنين فما فوقه أنه جعل ما هو أقل عددا مما اشتق منه مساويا له فاحكم لذلك المصوغ بحكم جاعل. انتهى.

وفيه تصريح بأن ثانى يستعمل بمعنى جاعل فيقال ثانى واحد وهو خلاف التسهيل، لأنه خص المصوغ من الاثنين بالإضافة إلى الموافق بمعنى بعض أصله، ونص سيبويه على أنه لا يقال ثانى واحد، وقال الكسائى بعض العرب يقول ثانى واحد، وحكاه الجوهرى أيضا وقال ثانى واحد والمعنى هذا ثنى واحدا.

والثانى: قال فى التسهيل: وإن قصد بفاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة، وهذه العبارة كما قال فى شرحه تقريب على المتعلم، والحقيقة أنه من الثلث إلى العشر وهى مصادر ثلثت الاثنين إلى عشرت التسعة.

وإِنْ أَردْتَ مثل ثانِى اثنينِ ... مركبًا فجِىءَ بتركيبينِ

إذا قصد صوغ الفاعل من المركب بمعنى بعض أصله كثانى اثنين.

ففى استعماله ثلاثة أوجه:

الأول: وهو الأصل أن يجاء بتركيبين صدر أولهما فاعل فى التذكير وفاعلة فى التأنيث وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه، وعجزهما عشر فى التذكير وعشرة فى التأنيث.

فتقول فى التذكير «ثانىَ عَشَر اثنَىْ عَشر» إلى «تاسَع عَشَر تسعةَ عشَر» وفى التأنيث «ثانيةَ عشرةَ اثْنَتَىْ عشرَةَ» إلى «تاسعةَ عشَرة تِسْعَ عشَرة» بأربع كلمات مبنية وأول التركيبين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثانى إلى اثنين.

الثانى: أن يقتصر على صدر الأول، فيعرب لعدم التركيب ويضاف إلى المركب باقيا بناؤه - وإليه أشار بقوله:

أو فَاعِلاً بحالَتَيْه أَضِفِ ... إلَى مُركَّبٍ بما تَنْوِى يَفِى

حالتاه هما التذكير والتأنيث فتقول فى التذكير «ثانى اثنى عشر» إلى «تاسع تسعة عشر»، وفى التأنيث «ثانية اثنتى عشرة» إلى «تاسعة تسعَ عشرة».

الثالث: أن يقتصر على التركيب الأول، وإليه أشار بقوله:

وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ ....

وفيه حينئذ ثلاثة أوجه:

الأول: أن يبنى صدره وعجزه وهو الأعرف.

والثاني: أن يعرب صدره مضافا إلى عجزه مبنيا، حكاه ابن السكيت وابن كيسان. ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب، ونوى صدر الثانى فبناه.

والثالث: أن تعربهما معا مقدرا حذف عجز الأول وصدر الثانى، وهذا الوجه أجازه بعض النحويين.

تنبيهان:

الأول: مثل في النظم بحادى عشر ولم يمثل بثانى عشر، قال الشارح ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه حين صاغوا أحدا وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام فقال: «حادى عشر، وحادية عشرة» والأصل واحد وواحدة.

قلت: وحكى الكسائى عن بعض العرب «واحد عشر» على الأصل فلم يلتزم القلب كل العرب.

الثانى: لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل، لكونه لم يسمع، إلا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا «فيقولون» «هذا رابع عشر ثلاثة عشر» أو «رابع ثلاثة عشر» وإنما أجازوه بشرط الإضافة ولا يجوز أن ينصب ما بعده، وأجاز بعض النحويين «هذا ثان أحد عشر، وثالث اثنى عشر» بالتنوين وذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى منع بنائه بهذا المعنى، وقوله:

.... وقبل عشرين اذكرا

وبابِهِ الفاعلَ من لَفْظِ العددْ ... بحالتيْهِ قبل واو يُعْتَمَدْ

يعنى أن العشــرين وبابه يعنى بقية العـقود يعطف على اسم الفاعل بحالـتيه يعنى التذكير والتأنيث فتقول «الحادى والعشرون» إلى «التاسع والتسعين» و «الحادية والعشرون» إلى «التاسعة والتسعين» ولا يستعمل الحادى والحادية إلا فى تنييف.

تنبيه:

لم يسمع بـناء اسم الفاعل من العقـود الثمـانية أعنى عـشرين وبابه إلا أن بعضهم حكى «عـاشر عشرين» فقـاس عليه الكسائى. وقال سيـبويه والفراء «هذا الجزء العشرون» على معنى تمام العشرين فحذف.

وقال بعضهم: تقول «هذا متمم عشرين أو مكمل عشرين» ورُد بأنه يلزم أن يتمم نفسه أو يكمل نفسه. وقال أبو على: هو الموفى عشرين.

قال بعضهم: والصحيح أن يقال: هـو كمال العشرين، أو تمام العشرين، أو تأتى بألفاظ العقود فتقول العشرين إلى التسعين، والله أعلم.

كم وكأين، وكذا

هذه ألفاظ يكنى بها عن العدد، فلذلك أردف بها باب العدد.

أما «كم» فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وليست مركبة خلافا للكسائى والفراء فإنها مركبة عندهما من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الألف وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال.

وكم قسمان: استفهامية وخبرية، وكل منهما مفتقر إلى تمييز، وقد أشار إلى الاستفهامية بقوله:

مَيِّزْ فى الاستفهامِ كَمْ بمثلِ مَا مَيَّزْتَ عشرِينَ ككَمْ شخصًا سَمَا

يعنى أن تمييز الاستفهامية كتمييز العشرين فى الإفراد والنصب نحو «كم شخصا». أما إفراده فلازم خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه نحو «كم شهودا لك» ولو سمع مثل هذا لم يكن لهم فيه حجة لصحة حمله على الحال، وجعل التمييز محذوفا. وأجاز بعضهم جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات نحو «كم غلمانا لك» إذا أردت أصنافا من الغلمان، وهو مذهب الأخفش، فتحصل فى جمعه ثلاثة مذاهب، وأما نصبه ففيه أيضا ثلاثة مذاهب.

أحدها: أنه لازم ولا يجوز جره وهو مذهب بعض النحويين.

والثانى: أنه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافى، وعليه حمل أكثرهم(١):

كم عَمةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ

---

(١) قائله: هو الفرزدق يهجو جريرا - وهو من الكامل.

وعجزه: . . . . فدعاء قد حلبت على عشارى.

اللغة: «فدعاء» وصف من الفدع - وهو اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل حتى ينقلب الكف أو القدم إلى أنسيهما «حلبت علىّ» أى: على كره منى. «عشارى» جمع عُشراء - وهى الناقة التى مضى على حملها عشرة أشهر. =

والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جـر، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جر، وهو المشهور، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل على كم حرف جر، وإلى هذا أشار بقوله:

وأجِزْ انْ تَجُرَّهُ مِن مُضْمَرا ... إنْ وَلِيتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرا

فيـجوز في نحـو «بكم درهم اشتريت» النصب عـلى الأصل، وهو الأجود والأكثر، والجر أيضا وفيه قولان:

أحدهـما: أنه بمن مقـدرة كمـا ذكر، وهو مذهب الخليل وسـيبـويه والفراء وجماعة.

والثاني: أنه بإضافة كم إليه، وهو قول الزجاج، وزعم ابن بابشاذ أن الأول ليس مـذهب المحقـقين (ورد بأنه نص من كـلامهم إلا الزجـاج)[1]، ورد مذهب الزجاج بوجهين:

أحدهما: أنه بمنزلة عدد ينصب ما بعده قـولا واحدا فلا يمكن الخفض بها، قاله ابن خروف.

= المعنى: على الإخبـار: كثـير من عمـاتك وخالاتك يا جـرير، كنَّ من جملة خـدمي وقد تعوجت أرساغـهن من كثرة حلبهن نياقـي على كره مني - وعلى الاستفهـام: أخبرني يا جرير - بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني ويحلبن نياقي حتى تعوجت أرساغهن من كثرة الحلب. فقد نسيت عددهن.

الإعراب: «كم» خبرية مبـتدأ أو استفهامية مـقصود بها التهكم والسخرية «عمـة» بالجر، تمييز لكم على الخبـرية وبالنصب على الاستفـهاميـة «لك» جار ومجـرور صفة لعمـة «وخالة» معطوفة على عمة «فدعاء» صفة لعمة وخالة، منصوب بالفتحة على رواية النصب، وعلى رواية الجر - بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعـه من الصرف «قد حلبت» قد حرف تحقيق حلب فعل ماض والفاعل ضمـير والجملة خبركم التى وقعت مبتدأ «عليّ» جـار ومجرور متعلق بحلبت «عشارى» مفعول حلبت.

الشاهد: قوله «كم عمة». حيث روى بالجر.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفيـة: الأشمـونى ٣/٦٣٣ - وفى باب الابتداء، وابن هـشام ٤/٤٣، وابن عـقيـل ١/١٢٨، وفى الهمع ١/٢٥٤، وفـى المغنى ١/١٨٥، وسيـبـويه ١/٢٩٥، ٥٥٣، والشاهد ٤٩٢ فى الخزانة.

(١) أ، ج.

والآخر: أن الجر لو كـان بالإضافة لم يشـترط دخول حـرف الجر على كم ليكون عوضا من إظهار من.

قلت: وفى لزوم هذا للزجاج نظر، لأنه نقل عـنه أنه يجيز الجر مطلقـا كما تقدم.

ثم أشار إلى الخبرية بقوله:

واستَعْمِلَنهَا مُخبِراً كعَشَرَهْ ... أو مائة ككَمْ رِجَالٍ أو مَرَهْ

يعنى أن كم الخبـرية تستـعمل تارة استـعمال عـشرة فيكون تمـييزها جمـعا مجرورا نحـو «كم رجال» وتارة استعمال مـائة فيكون تمييزها مفردا مـجرورا نحو «كم مرة» ومن الجمع قول الشاعر[1]:

كَمْ ملوكٍ بَادَ ملكهُمُ

ومن الإفراد قول الراجز[2]:

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من المديد.
وعجزه: ونعيم سوقة بادوا
اللغة: «باد» هلك من باد يبيـد «سوقة» السـوقة - بضم السين وسكون الواو وفـتح القاف - جمع سوقى، وهم أهل السوق. وقيل: هم ما دون الملك - وهو الأظهر.
الإعراب: «كم» خبرية «ملوك» - بالجر - مميزه «باد» فـعل ماض «ملكهم» فاعل وهم مضاف إليـه والجملة فى مـحل رفع خبـر المبتـدأ وهو كم «ونعيم» - بالجـر - عطف على ملوك تقديره: كم باد نعيم سوقة «بادوا» جملة فى محل جر صفة لسوقة.
الشاهد: قوله: «كم ملوك» فإن تمييز كم جاء مجموعا مجرورا.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمـونى ٣/٦٣٤، وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٤، وابن هشام فى المغنى ١/١٨٥.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.
وتمامه: ..... بناحية الحجلين منعمة القلب.
اللغة: «غير آثم» غير سكران «الحجلين» موضع.
الإعراب: «وكم» الواو للعطف وكم خبرية «لـيلة» - بالجر - مميزه «قد» حرف تحقـيق «بتها» أى: قد بت فيها، وهى جملة من الفعل والفاعل والمفـعول فى محل جر صفة لليلة «غير» منصوب على الحال «آثم» مضاف إليه وغير حال من الضمير المرفوع الذى قد بتها «بناحية» جار ومجرور مـتعلق بقوله بتها «الحـجلين» مضاف إليه «منعمة القلب» كـلام إضافى حال أيضا.
=

وكم ليلةٍ قد بِتُّها غير آثِمِ

تنبيهات:

الأول: إفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعها، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم، وقيل: الجمع على معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال.

الثانى: ذهب الفراء إلى أن الجر بعد الخبرية بمن مقدرة، ونقله عن الكوفيين، والصحيح أنه بإضافة كم، إذ لا مانع من إضافتها.

الثالث: شرط جر تمييز الخبرية الاتصال، فإن فُصل نصب، حملا على الاستفهامية، وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف أو بجار ومجرور.

فالأول: كقوله(١):

كم دون ميَّةَ مَومَاةٍ يُهالُ لها إذا تيمَّمها الخِرّيتُ ذُو الجلدِ

وقوله(٢):

= الشاهد: قوله «كم ليلة» حيث جاء التمييز فيه مفردا مجرورا.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٤٣.

(١) قائله: قيل: ذو الرمة - وهو من البسيط.

اللغة: «مية» اسم محبوبته «موماة» - بفتح الميم وسكون الواو - المفازة «يهال» للمجهول - أى: يفزع منها «تيممها» قصدها «الخريت» بكسر الخاء وتشديد الراء - الماهر الحاذق «ذو الجلد» - بفتح الجيم واللام - أى: ذو قوة، ويجوز أن يكون بالخاء أى ذو بال قوى.

الإعراب: «كم» خبرية «دون» منصوب على الظرفية «مية» مضاف إليه. «موماة» بالجر مميزكم «يهال» فعل مضارع مبنى للمجهول «لها» أى: للموماة أى: لأجلها أو تكون اللام بمعنى من أوفى «إذا» ظرف يتضمن معنى الشرط «تيممها» جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذى يرجع إلى الخريت، والمفعول وهو الضمير المنصوب الذى يرجع إلى الموماة «الخريت» نائب فاعل، وجواب إذا محذوف دل عليه صدر الكلام «ذو الجلد» صفة الخريت.

الشاهد: «كم دون مية موماة» حيث فصل بين كم ومميزه المجرور بالظرف وهو دون مية.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٣٥.

(٢) قائله: هو أنس بن زنيم - من قصيدة قالها لعبيد الله بن زياد - وهو من المديد.

وعجزه: .... وكريم بخله قد وضعه =

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلا ....

وفيه مذاهب. أحدها: أنه لا يجوز إلا فى الشعر، وهو مذهب جمهور البصريين، وإليه ذهب المصنف.

والثانى: أنه يجوز فى الاختيار، وهو مذهب الكوفيين.

والثالث: أنه يجوز إذا كان الفصل بناقص نحو «كم اليوم جائع أتانى» و«كم بك مأخوذ جاءنى» لا إن كان بتام، وهو مذهب يونس.

فإن كان الفصل بجملة نحو(1):

= اللغة: «بجود» بكرم وسخاوة «مقرف» - بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء - الرجل الذى ليس له أصالة من جهة الأب «نال العلا» أى: بلغ المنزلة العالية «كريم» أراد به الأصل من الطرفين «وضعه» من الوضيع وهو الدنىء من الناس والهاء عوض من الواو.

الإعراب: «كم» خبرية «بجود» جار ومجرور فصل به بين كم ومميزه «مقرف» مميز كم «نال العلا» جملة فى محل رفع على أنها خبر لكم «وكريم» أى: وكم كريم «بخله» مبتدأ والهاء مضاف إليه «قد وضعه» جملة فى محل رفع خبر المبتدأ والجملة خبر لكم المحذوفة.

الشاهد: قوله «كم بجود مقرف» حيث فصل بين كم ومميزه بالجار والمجرور.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٣٥، وابن الناظم، والسيوطى فى الهمع ١/٢٥٥، والشاهد ٤٨٩ فى الخزانة وسيبويه ١/٢٩٦.

(١) قائله: هو القطامى - وهو من البسيط.

وعجزه: إذ لا أكادُ مِن الإقتارِ أجتملُ

اللغة: «من الإقتار» مَن أقتر الرجل إذا افتقر «أجتمل» من اجتملت الشحم جملا: إذا أذبته. وروى أحتمل - بالحاء - من الاحتمال، وما أظنه صحيحا.

المعنى: يقول: أنعموا علىَّ وأفضلوا عند عدمى حين يبلغ منى الجهد إلى ألا أقدر على الارتحال لطلب الرزق.

الإعراب: «كم» خبرية: ظرف زمان، أى: كم مرة أو كم يوما، «نالنى» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول «فضلا» مميزكم «على عدم» جار ومجرور متعلق بنالتى، ويجوز فى «فضلا» الرفع على أنه فاعل نالنى، والجر على لغة من جر مع الفصل، والنصب هو الأظهر «إذ» بمعنى حين «لا أكاد» من أفعال المقاربة والضمير المستتر فيه اسمه أجتمل. خبره «من الإقتار» جار ومجرور متعلق بأجتمل.

الشاهد: قوله «كم نالنى منهم فضلا» حيث فصل بين كم ومميزها بجملة وهى نالنى منهم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٣٦، وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٥، والشاهد ٤٩١ فى الخزانة، وسيبويه ١/٢٩٥.

كم نالَنِى منهمُ فضلاً علَى عَدَمِ

أو بظرف أو جار ومجرور معا نحو[1]:

تؤُمُّ سِنانًا وكم دونَهُ مِن الأرضِ محدَودِبا غارُها

تعين النصب، قال المصنف: وهو مذهب سيبويه. وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة فى الشعر، وحكى عن الكوفيين جوازه فى الكلام.

وقد روى خفض «فضلا» من قوله «كم نالنى منهم فضل على عدم».

الرابع: ذكر سيبويه أن بعض العرب ينصب مميز الخبرية مع الاتصال حملا على الاستفهامية. وحكاه المصنف فى غير هذا الكتاب عن تميم، وجزم هنا باللغة الفصحى.

الخامس: إذا نصب هنا مع الاتصال على هذه اللغة، فقال الشلوبين: لا يكون إلا مفردا، والصحيح أنه تجوز فيه (هنا)[2] الإفراد والجمع على هذه اللغة كما ذكره فى شرح الكافية، نص على ذلك السيرافى.

السادس: قد علم مما تقدم أن الاستفهامية والخبرية تتفقان فى أحكام وتفترقان فى أحكام. فلنذكر طرفا من ذلك، فنقول: يتفقان فى ستة أشياء: أولها: أنهما اسمان خلافا لمن قال إن الخبرية حرف، ودليل اسميتها واضح.

---

(١) قائله: هو زهير بن أبى سلمى، وقيل: ابنه كعب، وليس موجودا فى ديوانيهما - وهو من الوافر.

اللغة: «تؤم» تقصد «سنانا» وسنان هو ابن أبى حارثة المرى «محدودبا» من الحدب وهو ما ارتفع من الأرض «غارها» بالغين - أصلها غائرها، فحذف عين الفعل كما حذف فى رجل شاك أصله شائك، وهو الأرض الغائر المطمئن.

المعنى: وصف ناقته فيقول: تؤم سنانا هذا الممدوح على بعد المسافة بينها وبينه.

الإعراب: «تؤم» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه الراجع إلى الناقة «سنانا» مفعوله «وكم» الواو للحال وكم خبرية «دونه» منصوب على الظرفية «من الأرض» جار ومجرور يتعلق بمحذوف «محدودبا» مميز كم «غارها» مرفوع به.

الشاهد: قوله «كم دونه من الأرض محدودبا» حيث فصل بين كم ومميزها بظرف وجار ومجرور معا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٣٦، وابن الناظم وسيبويه ١/٢٩٥.

(٢) أ.

وثانيها: أنهما مبنيـان، أما الاستفهامية فلتضمنها مـعنى حرفه، وأما الخبرية فقيل: لشبهها بها، وقيل: لمناسبة رب التى للتكثير، وقيل: حملا على رب، وإن كانت للتقليل، لأن الشىء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.

قلت: والتعليل بالشبه الوضعى كاف فى بنائهما.

ورابعها: أن مميزهما قد يحذف إذا دل عليـه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبـرية، وقال بعضـهم: يقبح حـذف مميز الخبـرية إلا إن قدر منصـوبا، قال فى الارتشـاف: وينبغى أن يقـال/إن قدر تمـييز الخبـرية منصـوبا أو مجرورا بمـن جاز حذفه، أو بالإضافة فلا يجوز.

وخامسـها: أنهما يلزمان الـصدر، أما الاستفـهامية فواضح، وأمـا الخبرية فللحمل على رب، فـلا يعمل فيهمـا ما قبلهما إلا المضـاف وحرف الجر، وحكى الأخفش أن بعض العرب يقـدم العامل على كم الخبرية، فـتقول على هذا «ملكت كم غلام» فقيل: هى من القلة بحيث لا يقاس عليها، والصحيح أنه يجوز القياس عليها، وأنها لغة.

وسادسها: أنهما يشتركان فى وجوه الإعراب، وهذا تقييد فى إعراب كم إن تقدم عليها حرف جر أو مضاف، فهى مجرورة وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهى منصوبـة على المصدر أو على الظرف، وإلا فإن لم يلها فـعل أو وليها فعل وهو لازم أو متعد رافع ضمـيرها أو سببها فهى مبتدأ، وإن وليـها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله، وإن أخذه فهى مبتدأ، إلا أن يكون ضـميرا يعود عليها، ففيها الابتداء، والنصب على الاشتغال ويفترقان فى ستة أشياء:

أولها: أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر.

وثانيها: أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا.

وثالثها: أن الفصل بين الاستفهامـية ومميزها جائز فى السعة، ولا يفصل بين الخـبرية ومميـزها إلا فى الضرورة، نصّ المصـنف على ذلك، وتقدم مـا يقتـضى الإطلاق.

ورابعها: أن الاسـتفهامية لا تدل على تكثـير - خلافا لبعضـهم - والخبرية للتكثير - خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف.

وخامسها: أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية، والأجود فى جوابها أن يكون على حسب موضعها فى الإعراب، ولو رفع مطلقا لجاز.

وسادسها: أن الاستفهامية لا يعطف عليها بلا، خلاف الخبرية، فتقول: كم رجل جاءنى لا رجل ولا رجلان.

ثم انتقل إلى كأين وكذا فقال:

كَكَمْ كأيِّنْ وكذَا ويَنْتَصِبْ ... تَمييزُ ذَينِ أوْ بِهِ صِلْ مَن تُصِبْ

يعنى أن كأين وكذا مثل كم الخبرية فى الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار إلا أن تمييزها منصوب بخلاف تمييز كم الخبرية، فتقول كأين رجلا رأيت، ورأيت كذا رجلا، والأكثر بعد كأين جره بمن كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾[1] ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ﴾[2] وخطئ ابن عصفور فى قوله إن من تلزم تمييز كأين.

تنبيهات:

الأول: المشبه به فى قوله «ككم» هى الخبرية لأن كأين وكذا لا يستفهم بهما، أما كذا فبالاتفاق وأما كأيِّن فذهب المصنف إلى أنها قد يستفهم بها مستدلا بقول أبى بن كعب لعبد الله بن مسعود رضى الله عنهما «كأيِّن تقرأ سورة الأحزاب آية».

ونصوص النحويين على أنها لا تكون إلا خبرية.

فإن قلت: فأى قرينة ترشد إلى أن مراده الخبرية؟

قلت: القرينة أنها المذكورة ثانيا.

الثانى: وجه الشبه إنما هو فى الدلالة على تكثير عدد مبهم لا فى جميع الأحكام، لأن كأين لا يحفظ كون مميزها جمعا بخلاف (الدلالة على)[3] كم،

---

(١) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران.
(٢) من الآية ١٠٥ من سورة يوسف.
(٣) أ.

ولأن كذا لا تلزم الصدر ولأن كأين لا تجر بحرف ولا بإضافة، وأجاز ابن قتيبة[1] وابن عصفور جرها بالحرف.

الثالث: فهم من تشبيه كأين وكذا بكم الخبرية أنهما للتكثير، وقد صرح المصنف بذلك فى غير هذا الموضع، ونوزع فى «كذا» فإن الذى يظهر أنها لم توضع للتكثير.

الرابع: قد فهم من قوله «وينتصب» أن تمييزهما لا يجوز جره بإضافتهما إليه بخلاف كم.

فإن قلت: كان حقهما أن يضافا كما تضاف كم، لكونهما بمعناها.

قلت: منع من ذلك أن المحكى لا يضاف، وأن فى آخر كأين تنوينا وفى آخر كذا اسم الإشارة وهما مانعان من الإضافة.

الخامس: خطأ الفارسى والزجاج وابن أبى الربيع وابن عصفور من جر التمييز بعد كذا فى نحو «كذا درهم» وأجازه بعضهم على الإضافة وبعضهم على البدل، والصحيح أنه لا يجوز ولم يسمع.

قال ابن العلج: (وأما الرفع)[2] بعد كذا فخطأ، لأنه لم يسمع.

السادس: ظاهر قوله «أو به صل من تصب» جواز جر تمييز كذا بمن، وكلامه فى غير هذا الموضع يقتضى وجوب نصبه.

السابع: ظاهر قوله «وكذا» أنها تستعمل كناية عن العدد وهى مفردة، قال بعضهم: ولا يحفظ فيها إذا كانت كناية عن العدد إلا كونها مكررة بالعطف كقوله[3]:

---

(١) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى النحوى اللغوى الكاتب، كان رأسا فى العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، وقد سكن بغداد وحدث بها، وروى عنه كثير من العلماء منهم ابن درستويه، وله مؤلفات كثيرة منها. إعراب القرآن، وجامع النحو، وعيون الأخبار. وتوفى سنة ٢٨٦ هـ على الأصح.

(٢) ب وفى أ، ج (وما نحو تجويزهم الرفع).

(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

اللغة: «نعمى» - بضم النون - النعمة «بؤساك» - بضم الباء - الشدة «الجهد» - بالفتح - الطاقة، وبالضم: المشقة. =

عدِ النفسَ نُعمى بعدَ بُؤساكَ ذَاكِرًا   كَذا وكذًا لُطفا به نُسى الجهدُ

وقال فى التسهيل: وقلّ ورود «كذا» مفردا أو مكررا بلا واو، وذلك يدل على ورود الأمرين، ولم يذكر لهما شاهدا، ونازع ابن خروف فى إفرادها وزعم أنه غير مستعمل.

الثامن: مذهب البصريين أن تمييز كذا لا يكون إلا مفردا ومنصوبا سواء كانت مفردة أو مكررة كما تقدم، وذهب الكوفيون إلى أنها تعامل معاملة ما يكنى بها (عنه)[1] فكذا أعبد كناية عن ثلاثة إلى عشرة، وكذا عبد (من)[2] مائة فصاعدا، وكذا وكذا عبدا من أحد عشر إلى تسعة عشر، وكذا عبدا من عشرين إلى تسعين، وكذا وكذا عبدا من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، ووافقهم على ذلك المبرد وابن الدهان وابن معط، ونقله صاحب البسيط عن الأخفش، قال فى شرح التسهيل: ومستند هذا التفصيل الرأى لا الرواية، وذهب ابن عصفور إلى مذهب ثالث وهو موافقتهم فى المركب والعقد والمعطوف ومخالفتهم فى المضاف وهو الثلاثة إلى العشرة، فيفسر بجمع معروف بالألف واللام مجرور بمن، وزعم أنه مذهب البصريين بناء على ما نقله ابن السيد من أن البصريين والكوفيين اتفقوا على أن كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة، وأن كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة، وليس كما نقل.

= الإعراب: «عد» أمر من وعد يعد والفاعل ضمير مستتر فيه «النفس» مفعول به «نعمى» مفعول ثان بنزع الخافض تقديره بنعمى «بعد» ظرف «بؤساك» كلام إضافى مجرور بالإضافة «ذاكرا» حال من الضمير الذى فى عد «كذا» مفعول ذاكرا «وكذا» عطف عليه «لطفا» منصوب على التمييز «به» جار ومجرور متعلق بنسى «نسى» فعل مبنى للمجهول «الجهد» نائب فاعل والضمير فى به يرجع إلى لطفا، وجملة نسى الجهد فى محل النصب على أنها صفة لطفا.

الشاهد: قوله «كذا وكذا» حيث استعمل مكررا بالعطف لكونه كناية عن العدد.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٣٨، وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٦، وفى المغنى ١/١٨٨.

(١) أ، ج وفى ب (فيه).

(٢) أ، ج وفى ب (عن).

التاسع: كأين مـركبة من كاف التـشبيه وأى، قيل: الاسـتفهامـية وحكيت فـصارت كـيزيد مـسمـى به يحكى ويحكم على مـوضعـه بالإعراب، وقـال ابن عصفور: الكاف فيها زائدة لا تتعلق بشىء، وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من الكاف التى هى اسم ومن أى اسم على وزن فيعل، ولـم يستعمل هذا الاسم مفردا بل مركبـا مع الكاف، وهو مبنى على السكون من حيث استـعمل فى معنى كم، وقال بعض المغاربة: ويحتمل أن تكون بسيطة.

العاشر: فى كأين خمس لغات أفصحها كـأين وبها قرأ أكثر القراء، وثانيها كائن وبها قـرأ ابن كثير، وثالثهـا كأن وحكاها المبرد، ورابعها كـأين وبها قرأ ابن محيصن والأشهب العقيلى، والخامسة كيئن.

الحـادى عشـر: اخـتلف فى الوقف على كأيـن فى اللغة المشـهورة فـذهب الفارسى والسيرافى وجماعة من البـصريين إلى أنه تحذف النون، وذهب ابن كيسان وابن خروف إلى أنه بإقرار النون.

والوجهان منقولان عن أبى عمرو والكسائى.

قلت: وقف أكـثر القـراء بالنون إتبـاعا للرسم، ووقف أبو عـمرو باليـاء، واختلف أيضا فى الوقف على كائن وهى التى قرأ بها ابن كثير، فوقف المبرد وابن كيسان بالنون، ووقف جماعة بحذفها، وقد أغرب من جعلها اسم فاعل من كان، ومن جعلها من كاء يكىء كيئا إذا رجع وارتدع.

الثانى عشر: كذا مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارية وتكون كناية عن العدد كمـا تقدم، وعن غيره. وإذا كـانت كناية عن غير عـدد فتكون مفردة ومـعطوفة، ويكنى بها عن المعرفة والنكرة.

الحكاية

هذا باب للحكاية بأيّ، وبمن فى الاستثبات، لا مطلق الحكاية.

احكِ بأيٍّ ما لمنكورٍ سُئِلْ   عَنْهُ بِهَا فِى الوَقْفِ أو حِينَ تَصِلْ

إذا سئل بأى حكى بها ما للمسئول عنه بشرطين:

أحدهما: أن يكون السؤال عن مذكور، الثانى: أن يكون نكرة.

وفى الحكاية بها بهذين الشرطين لغتان:

الأولى: أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما، فتقول لمن قال قام رجل أى أو رجلان أيان أو رجال أيون أوامرأة أية أو امرأتان أيتان أو نساء أيات، ولا يحكى بها إلا جمع تصحيح موجود فى المسئول عنه أو صالح لأن يوصف به نحو رجال فإنه يوصف بجمع التصحيح فتقول «رجال مسلمون» وهذه اللغة هى الفصحى وبها جزم هنا.

والثانية: أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا يثنى ولا يجمع. فتقول: أى لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال وأية لمن قال قامت امرأة أو امرأتان أو نساء. وقوله «فى الوقف أو حين تصل» يعنى: أن أيا يحكى بها فى الحالين بخلاف من.

تنبيه:

اختلف فى الحركات اللاحقة لأي، فقيل: هى حركات حكاية وأى بمنزلة من فى موضع رفع بالابتداء أو الخبر، ولا يبعد أن تكون مفعولة محلا، وقيل: هى حركات إعراب فهى فى الرفع على قياس قول البصريين مبتدأ وخبرها محذوف تقديره: أى قام، وإنما لم يقدم لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وأجاز الكوفيون رفعها بفعل مضمر قبلها، ولو أظهر الجار.

وأما في النصب والجر فهى محمولة على فعل مقدر بعدها تقديره: أيا ضربت وبأى مررت، ويجب ذكره مؤخرا، وأجاز بعضهم أن يؤتى به قبل أى

واعترض من قال إنها إعراب لأنه يلزمه إضمار حرف الجر فى نحو أى، والتزم بعضهم إدخال حرف الجر فيقول بأى.

ثم انتقل إلى من فقال:

وقْفًا احْكِ مَا لِمنْكُورٍ بمَنْ ... والنُّونَ حَرِّكْ مُطلقًا وأشبِعَنْ

إذا سئل بمن عن منكور حكى بها فى الوقف دون الوصل ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما، وتشبع الحركة فى نونها حال الإفراد فتقول لمن قال: قام رجل مَنُو، ولمن قال: رأيت رجلا منا، ولمن قال: مررت برجل منى.

تنبيهات:

الأول: الحكاية بمن مشروطة بالشرطين المذكورين فى الحكاية بأى. أعنى: كون المسئول عنه مذكورا منكورا.

الثانى: فهم من كلامه أن «أيا» تخالف من فى أمرين: أحدهما: أن «أيا» يحكى بها وصلا ووقفا ولا يحكى بمن إلا وقفا. والآخر: أن «أيا» لا تشبع حركاتها فى الوقف بخلاف من.

الثالث: اختلف فى هذه الأحرف اللاحقة لمن فقال أبو على: ألحقت إرادة الحكاية وحركت النون اتباعا لها، وذهب السيرافى إلى أن الحكاية وقعت بالحركات ثم أشبعت فنشأت عنها الحروف، ليوقف عليها، وبهذا يشعر قول الناظم «وأشبعن» وذهب قوم إلى أن هذه الأحرف مبدلة من التنوين.

ثم اعلم أن المحكى ستة أقسام، لأنه إما مذكر وإما مؤنث وكل منهما إما مفرد وإما مثنى وإما جمع وقد تقدم حكاية المفرد المذكر.

ثم انتقل إلى المثنى المذكر فقال:

وقُلْ مَنَانِ ومنَيْنِ بعْدَ لِى ... إلفانِ بابنيْنِ وسكّن تَعْدلِ

أى: تقول: منان فى الرفع ومنين فى النصب والجر والنون فيهما ساكنة، وإنما كسرها لإقامة الوزن اضطرارا، ونبه على ما يلزم فى غير الضرورة بقوله: «وسكن تعدل». ثم انتقل إلى المفرد المؤنث فقال:

وقُلْ لِمَنْ قال أَتَتْ بنتٌ: مَنَهْ

أى: تقول فى حكاية المؤنث منه - بفتح النون وقلب التاء هاء، وقد يقال «منت» - بإسكان النون وسلامة التاء ثم. انتقل إلى المثنى المؤنث فقال:

والنونُ قبل تَا المُثنّى مُسْكَنَهْ

أى تقول: فى حكاية المثنى المؤنث منتان - بإسكان النون التى قبل التاء والنون التى بعد الألف.

وفى الجروالنصب منتين - بإسكان النونين. وبعضهم يحرك النون قبل التاء فيقول منتان ومنتين، وإليه أشار بقوله: «والفتح نزر».

فإن قلت: لم كان الفتح فى المفرد أشهر والإسكان فى التثنية أشهر؟

قلت: لأن التاء فى مَنَه متطرفة فهى ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقى ساكنان ولا كذلك منتان، ثم انتقل إلى جمع المؤنث فقال:

..... وصِلِ التّا والألِفْ بِمَنْ بإثْرِ ذا بنسوةٍ كلِفْ

أي: تقول فى حكاية جمع المؤنث منات - بإسكان التاء - ثم كمل الأقسام بجمع المذكر فقال:

وقُلْ مَنونَ ومنِينَ مُسْكِنَا إنْ قِيل جَا قومٌ لقومٍ فُطَنَا

أى: تقول فى حكاية جمع المذكر منون رفعا ومنين نصبا وجرا، والنون ساكنة للوقف كما سبق.

تنبيه:

فى الحكاية بمن لغتان:

إحداهما: وهى الفصحى - أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما على ما تقدم من التفصيل، ولم يذكر المصنف غيرها.

والأخرى: أن يُحكى بها إعراب المسئول عنه فقط، فتقول لمن قال: قام رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء: منو، وفى النصب: منا، وفى الجر منى وقوله: «**وإن تصل فلفظ من لا يختلف**» تصريح بمفهوم قوله: «وقفا

أحك» فتقول «من يا فتى؟» فى الأحوال كلها، وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلا، فتقول: «منو يا فتى» وتشير إلى الحركة فى «منت» ولا تنون وتكسر نون المثنى وتفتح نون الجمع، وتنون منات - ضما وكسرا - وهو مذهب حكاه يونس عن بعض العرب، وحمل عليه قول الشاعر[1]:

أَتوا نارِى فقلتُ: مَنونُ أنتم؟ فقالوا: الجنُّ قُلت عِمُوا ظلامَا

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين:

أحدهما: إثبات العلامة وصلا، والآخر: أنه حكى مقدرا غير مذكور.

وإلى البيت أشار بقوله:

وَنادرٌ مَنُونَ فِى نَظْمٍ عُرِفْ

وهو لتأبط شرا، ويقال لشمر الغسانى ورواه بعضهم: فقلت عموا صباحا، وغلط الزجاج من رواه كذلك لأن القصيدة ميمية، وقال ابن السيد: ليس ما أنكره بخطأ، فإنه وقع فى شعر آخر منسوباً إلى خديج بن سنان الغسانى فى قصيدة حائية، ثم ذكر حكاية العلم فقال:

---

(١) **قائله**: هو جذع بن سنان الغسانى، وقيل: لشمر بن الحارث الضبى، وقيل لتأبط شرا - وهو من الوافر.

اللغة: «أتوا» حضروا وجاءوا «نارى» المراد: النار التى توقد لإرشاد السائرين «منون أنتم» أى: من أنتم؟ «عموا ظلاما» تحية من تحايا العرب الجاهليين.

المعنى: هذا البيت من أوهام العرب وأكاذيبهم فى الجن، يقول الشاعر: حضر الجن إلى فقلت عند ذلك تحية لهم: نعم ظلامكم.

الإعراب: «أتوا» فعل وفاعل «نارى» مفعول وياء المتكلم مضاف إليه، فقلت: الفاء للترتيب الذكرى «قلت» فعل وفاعل «منون» اسم استفهام مبتدأ «أنتم» خبره، والجملة في محل نصب مقول القول «فقالوا» فعل وفاعل «الجن» خبر مبتدأ محذوف، أى: فقالوا نحن الجن، والجملة فى محل نصب مقول القول «قلت» فعل وفاعل «عموا» فعل وفاعل، والجملة فى محل نصب مقول القول «ظلاما» يجوز أن يكون تمييزا محولا عن الفاعل، والأصل لينعم ظلامكم، ويجوز أن يكون منصوبا على الظرفية، أى: فى ظلامكم.

الشاهد: قوله «منون» حيث لحقته الواو والنون فى الوصل، وذلك شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٤٢، وابن هشام ٤/٥٢، وابن عقيل ٢/٣٩٧، وابن الناظم، والسيوطى ص١٢٤، والمكودى ص٥٨، وسيبويه ١/٤٠٢.

والعَلَمَ احكِينَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ   إِنْ عَرِيَتْ مِن عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

إذا سئل بمن عن علم مذكور لم يتيقن نفى الاشتراك فيه، ففيه لغتان:

إحداهما: أن يحكى فيه بعدَ مَن إعـراب الأول، فتقول: لمن قال: قام زيد: من زيدُ؟ ورأيت زيدا: من زيداً؟ ومررت بزيد: من زيدٍ؟، وهذه لغة الحجازيين.

وأما غيرهم فـلا يحكون، بل يجيئون بالعلم المسئول عنه بعـد من مرفوعاً، لأنه مبتدأ خبره من، أو خبر مبتدؤه من، فإن اقترنت بعاطف كقولك «ومن زيد؟» تعين الرفع عند جميع العرب.

تنبيهات:

الأول: أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم.

الثاني: جزم المصنف فى التسهيل عن الحـجازيين بالحكاية بشرطها، وحكى غيره عنهم جواز الإعراب أيضا.

الثالث: فُهِم من قـوله «احكينه» أن حركـاته حركات حـكاية، وأن إعرابه مقدر كما صرح به فى غير هذا الموضع، ومذهب الجمهور أن من مبتدأ وزيدا خبره كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة، وحركة إعرابه مقدرة، لاشتغال آخره بحركة الحكاية.

وقيل: الحركة فى حال الرفع إعراب بخلاف النصب والجر، وذهب كثير من الكوفيين إلى أنها محـمولة على عامل مقدر يدل عليه العـامل فى الاسم المستفهم عنه والواقع بعد من مبدل منه، وقيل غير ذلك، والصحيح الأول. والله أعلم.